



# متغيرات الهوية الديموغرافية وتأثيراتها على النسيج المجتمعي وحقوق الملكية وعودة اللاجئين

للباحث/ أيمن أبو هاننم

مجموعة عمل HLP



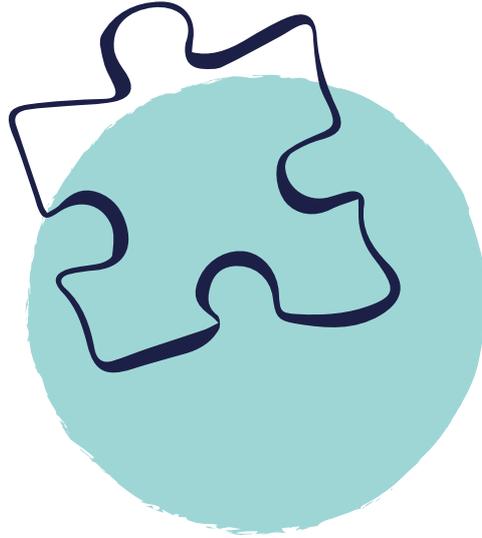


اليوم التالي  
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا



THE DAY AFTER  
Supporting Democratic Transition In Syria

# متغيرات الهوية الديموغرافية وتأثيراتها على النسيج المجتمعي وحقوق الملكية وعودة اللاجئين



تشرين الأول/أكتوبر 2021  
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي، والسياسات الاجتماعية.



# الفهرس

1	.....	المنهجية
3	.....	مقدمة
6	.....	مبحث أول: المشكلات الديموغرافية في سوريا قبل اندلاع الثورة
7	.....	أولاً: تنوع النسيج السوري
8	.....	ثانياً: اختلال التوزع السكاني وانتشار العشوائيات
10	.....	ثالثاً: دور السلطة في مشكلات الهوية الديموغرافية
13	.....	مبحث ثانٍ: تداعيات واقع اللجوء والنزوح على النسيج المجتمعي
14	.....	أولاً: مظاهر تفكك الوحدات الاجتماعية
14	.....	1. تأثيرات النزوح
16	.....	2. تأثيرات اللجوء
18	.....	ثانياً: مؤشرات عامة على تقويض الهياكل البنيوية
18	.....	1. انتشار الفقر متعدد الأبعاد
20	.....	2. تراكم المشكلات والأمراض الاجتماعية
20	.....	3. تبادل الأدوار داخل الوحدات الاجتماعية
21	.....	4. ازدهار شبكات الفساد والجريمة المنظمة
23	.....	مبحث ثالث: صلات التهجير القسري و المصالحات بالتحغير الديمغرافي
23	.....	أولاً: أشكال التوسع في منهجية الإخلاء والتهجير القسري
24	.....	1. المصالحات بهدف الإخلاء
25	.....	2. الدور الإيراني في التحغير الديمغرافي
27	.....	ثانياً: تأثير اختلاف أشكال الحوكمة على التركيبة السكانية
29	.....	1. الحوكمة في مناطق النظام
30	.....	2. الحوكمة في شرق الفرات
32	.....	3. الحوكمة في مناطق المعارضة
36	.....	مبحث رابع: دور السياسات العقارية في تحغير الهوية الديموغرافية
36	.....	أولاً: في خطورة القوانين العقارية على حق الملكية والسكن
37	.....	1. آليات الحجز والمصادرة
39	.....	2. آليات التجريد وسلب الممتلكات
41	.....	ثانياً: دور المخططات التنظيمية «مخيم اليرموك حالة قياس»
42	.....	انتهاكات المخطط التنظيمي لحقوق الملكية والسكن
47	.....	مبحث خامس: تأثير المتغيرات الديموغرافية على عودة اللاجئين
47	.....	أولاً: خصوصية ظاهرة اللجوء في الحالة السورية
48	.....	1. مشكلات اللجوء المديد
49	.....	2. تباين أشكال التعامل مع اللاجئين
51	.....	3. خسارة الكفاءات والقوة العاملة
52	.....	4. مأساة اللاجئين ونوعية الاستجابات
53	.....	ثانياً: صعوبات وتحديات عودة اللاجئين
53	.....	1. عدم توفر البيئة الآمنة والمحايدة
56	.....	2. تحديات الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية
57	.....	3. تحديات الاستقرار والتعافي المبكر
58	.....	4. تصلب الخيارات البديلة
59	.....	استنتاجات الدراسة
63	.....	توصيات الدراسة

## المنهجية

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية متنوعة، بهدف تكوين فهم موضوعي لتحويلات الهوية الديموغرافية في سورية، واستكشاف تأثيراتها العميقة، على العديد من الظواهر السوسيوولوجية والإنسانية والحقوقية، التي ظهرت على نحو جمعي ومكثف خلال محطات الصراع في سوريا. كان من مقتضيات تقصي تلك الظواهر وتداعياتها على حياة وحقوق السوريين راهناً ومستقبلاً، الانطلاق من المنهج الوصفي، في تقصي الأسباب والوقائع، التي أدت إلى نشوء الأزمة الديموغرافية في سورية، وفشل السياسات التنموية، لا سيما بعد العام 1970، في التعامل معها ومعالجتها كماً ونوعاً. بهدف معرفة التحويلات الديموغرافية العميقة، التي تعاظمت بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، وما أصاب النسيج المجتمعي السوري، ووحداته الاجتماعية الصغرى، من تفكك وتمزق في الهياكل البنيوية والقيم الاجتماعية، بفعل سياسات التدمير المنهجي التي اتبعتها النظام السوري وحلفائه، وأدوار قوى أخرى مشاركة في الصراع.

كذلك اتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن، لبحث واستشراف تأثير الانزياحات السكانية الواسعة، التي شهدتها التجربة السورية، خلال العقد الأخير بفعل عمليات التهجير القسري واسعة النطاق. وقد استفاد الباحث في هذا السياق من العينة المعمقة التي أجراها، وفق المنهج النوعي، لتوضيح تلك التأثيرات الوجودية على حياة النازحين واللجئين، وهم من مناطق وشرائح سورية متعددة. ولأهمية تسليط الضوء على دور الانتهاكات الجسيمة التي طالت جماعات كبيرة من المجتمع، وما أحدثته عمليات التهجير القسري، من تغييرات هيكلية في الهوية الديموغرافية، وهي مشكلة لا يمكن اقتصرها على عمليات التغيير الديمغرافي فحسب، لأنها تندرج في سياق توجهات وخطوات مترابطة، لإعادة إنتاج هوية ديمغرافية جديدة، وفق فلسفة النظام " لسورية المفيدة المتجانسة "، وهو ما يبدو جلياً من خلال منظور المتغيرات "variables paradigm" الذي عالجت من خلاله الدراسة، أثر المتغيرات التي طرأت على المجتمع السوري خلال الصراع، ومجرى تحولات خرائط الأمكنة، لمعرفة تداعيات الترسيمات الديموغرافية، في ظل تعدد وتضارب أشكال الحوكمة، وتأثيراتها على توزع السوريين، في مناطق نفوذ مختلفة داخل سوريا، ومخاطر الانزياحات السكانية الكبيرة، على فصل الجماعات السورية عن بعضها البعض.

كما استعانت الدراسة بالمنهج الاستقرائي، بهدف تبيان مخاطر السياسات العقارية الجديدة التي يعمل عليها النظام، من خلال أدوار القوانين والمخططات التنظيمية، والمؤسسات الحكومية التي تعمل على تطبيقها، في تجريد ملايين السوريين من حقوق الملكية والسكن، وتقضي مفاعيل قوانين أخرى، من شأنها تسهيل عمليات الاستيلاء على أملاك الغائبين نتيجة عمليات التهجير واللجوء واسعة النطاق. وصولاً إلى استقرار الصعوبات والتحديات التي تواجه عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأماكن سكنهم، في ضوء خصوصية اللجوء السوري، وتأثير قوانين وثقافات الدول المضيفة، على موقفهم من العودة إلى ديارهم، ومنحى علائقهم بالوطن الأصلي، مع تصلب الخيارات البديلة في ظل طول أمد اللجوء. وما لذلك من آثار مستقبلية على الهوية الديموغرافية التي تتناولها الدراسة.



## مقدمة



تشير الوقائع التي أفرزها الصراع في سوريا، إلى ضرورة نظرية وعملية، لفهم مدى اقتران التحولات التي طرأت على المجتمع السوري، من منظور المتغيرات العميقة التي أصابت الهوية الديموغرافية السورية، بوصفها المؤشر الأكبر الذي يمكن من خلاله؛ استقراء تأثيرات تلك المتغيرات، التي بدأت ملامحها السكانية وأبعادها الهويةية، تتشكّل في مراحل ما قبل الصراع، ثم أخذت بعد اندلاع الثورة السورية، تجلياتها الخطيرة التي باتت تهدد حياة وحقوق مجاميع سورية متعددة، طالقت قرابة ثلثي الشعب السوري. تعرضت بسبب عمليات النزوح والتهجير واللجوء، إلى مواجهة مشكلات وتحديات مركبة، من أبرزها: انزياح أعداد كبيرة من السوريين إلى حد الاقتلاع عن البيئات المجتمعية التي كانت تنتمي إليها، وتعرضها لأزمات وتعقيدات العيش في بيئات مختلفة عنها، حتى لمن اختبروا تجارب النزوح ضمن مناطق النظام. حيث تركز الدراسة على عوامل التفكك الذي أصاب الوحدات الاجتماعية، والتي أدت إلى تقويض الهياكل البنيوية، وتخلخل منظومة القيم الاجتماعية. وهو ما توضحه العينات الفردية المعمقة، التي عكست من خلال آراء المستجوبين «نازحين ولاجئين» من مناطق سورية متعددة، أثر الانزياحات السكانية الكثيفة، على الروابط والعلائق الأسرية والقبلية والعائلية. إضافة إلى ما تكشفه المؤشرات العامة، من وجود تغيرات اجتماعية وطبقية وثقافية وحقوقية، طالقت المجتمع السوري برمته، و أفقدته الكثير من عناصر لحمته وتكافله الاجتماعي. وجعلته يواجه تحديات وجودية لا سابق لها. في حين تتقصى الدراسة صلات عمليات التهجير القسرية، والمصالحات التي تمت تحت شروط الإذعان،

بإعادة هندسة الهوية الديموغرافية للمجتمع، وفق سياسات وتوجهات أطراف الصراع، وفي مقدمتها النظام السوري وحليفه الإيراني والروسي. كما تحاول الدراسة، تحديد جوانب اختلاف أشكال الحوكمة، في المناطق التي تضم مهجرين قسرياً ونازحين، وتأثير طرق إدارة الفاعلين المحليين لتلك المناطق، على تبدلات الهوية الديموغرافية، ومشكلات إعادة ترميمها، في ضوء تباين أنماط التعامل مع السوريين، كجماعات منفصلة عن بعضها، تحكمها أنظمة متباينة في إدارة شؤون الواقعين تحت سيطرتها، من كافة النواحي العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والتربوية. ما يمهد بدوره إلى إضعاف مقومات التعايش المشترك بين السوريين، وفرض حقائق ديمغرافية منفصلة، عن شروط بناء هوية ديمغرافية موحدة.

■ أما بخصوص السياسات العقارية التي انتهجها النظام، وتداعياتها الراهنة والمستقبلية على حقوق الملكية والسكن، فتحاول الدراسة تبيان آثارها الفادحة على فئات واسعة من السوريين، تتعرض بحكم القوانين العقارية، والمخططات التنظيمية التي أصدرها النظام في السنوات الأخيرة، إلى تجريد ممنهج لأملائها العقارية، بأشكال متنوعة من الاستيلاء والمصادرة تحت «مظلة القانون»، فضلاً عن استغلاله لحالة اللجوء والتهجير، وهو المتسبب الأكبر فيها، بهدف فرض وقائع صلبة، تحول دون استعادة الأملاك العقارية إلى أصحابها، بالتلازم مع تغيير التركيبة السكانية في المناطق التي توجد فيها تلك الأملاك. تسعى الدراسة في هذا السياق، إلى استشراف مخاطر تغيير الهوية العمرانية والسكانية، والصعوبات القانونية والعملية التي تواجه أصحاب الأملاك، في استرداد ممتلكاتهم، مع غياب أفق لحل سياسي، وعدم وجود ضغوط دولية جدية، تمنع النظام من إهدار حقوق السوريين. ما يضاعف من تماديه في سياسات إزاحة ملايين السوريين عن بيوتهم وأراضيهم. تغطي الدراسة في المحور الأخير تداعيات المتغيرات الديموغرافية والسياسات العقارية، على حقوق اللاجئين السوريين، وفي مقدمتها حقهم بالعودة إلى بيوتهم وأماكن سكنهم الأصلية، وتحديد الصعوبات والتحديات العملية أمام عودتهم الآمنة والطوعية إلى وطنهم. من خلال تحليل السمات الخاصة باللجوء السوري، والعوامل التي ستؤثر في خيارات اللاجئين بالعودة، أو تلك التي تضعهم أمام خيارات أخرى. واستقراء الفرضيات المتعلقة بمستقبل اللاجئين، بناءً على طبيعة الحلول السياسية للقضية السورية، وتحديات البيئة الآمنة، ومسارات الانتقال السياسي، والعدالة الانتقالية، والاستقرار والتعافي المبكر. وذلك بهدف تكوين مقاربة موضوعية عن الحلول العادلة لمأساة اللجوء السوري.

مبحث أول

# المشكلات الديموغرافية في سوريا قبل اندلاع الثورة



اشتقاقاً من دلالاته اللغوية والوظيفية، يختص علم الديموغرافية وفق النظريات الحديثة، بوصف وقياس السكان/ الشعب، والقيام بالمهام الإحصائية، ودراسة وتحليل العمليات الحيوية للسكان، وصلاتها بعلم: الأنثروبولوجيا، والتاريخ، والجغرافيا، والاجتماع، والاقتصاد والسياسة، وبقضايا الهوية والهجرة واللجوء.

رغم تنامي أهمية علم الديموغرافية في الواقع الدولي، نظراً للأسس المنطقية والرياضية التي يركز عليها في مهامه الميدانية والبحثية، لاتزال العديد من الدول النامية تقتصر في استخدامه على عمليات الإحصاء، وقياس توزع وحجم النمو السكاني.<sup>[1]</sup> لذلك ليس مفاجئاً أن أغلب المقاربات الإيديولوجية والسياسية، التي تناولت إشكاليات التاريخ السوري الحديث، لم تول اهتماماً كافياً، بالمتغيرات التي طرأت على الهوية الديموغرافية من مختلف جوانبها وأبعادها، مع أنها مدخل أساسي لفهم العديد من التحولات التي شهدتها السياق السوري. لاسيما أن النظريات الحديثة لعلم السكان، وتوجهات الأمم المتحدة في العقود الأخيرة، تشير إلى أهمية استقصاء تحولات الظاهرة الديموغرافية، ودور السياسات الدولانية، في تحويلها إما إلى عنصر قوة بشرية في مختلف الحقول والمجالات، أو إلى عبء ثقيل يحيل على فشلها الوظيفي والتنموي.

تعتبر سوريا منذ تبلور كيانها الحديث، بعد نيل استقلالها الوطني عام 1946، مثلاً جلياً على مشكلة انزياح الهوية الديموغرافية، عن الفضاء الزمكاني الذي نشأت وتطورت فيه، وهي مشكلة أثارت منذ اتفاقية سايكس بيكو 1916، أزمة المطابقة بين الجغرافية المتخيلة لسوريا الطبيعية/ الكبرى، والجغرافية الواقعية كما أصبحت عليه. لم تقتصر دلالات تلك المشكلة، على قضايا الانتماء والهوية في أبعادها السياسية والوطنية. بل أن خلفياتها السكانية والاجتماعية والاقتصادية، تعود في جزء منها إلى انقطاع أو ضعف تواصل السوريين، مع امتداداتهم الحضرية والريفية والعشائرية، في الدول المجاورة لسوريا الواقعية. اعتبرت كتابات مبكرة السوريين على اختلافهم كتلة سكانية واحدة.<sup>[2]</sup> بيد أن تنوع المجتمع السوري، وتعدد مكوناته الدينية والإثنية والقومية، ما طبع تركيبته الديموغرافية بخصائص معينة. نظر إليها المؤسسون الأوائل للجمهورية السورية منذ ثلاثينات القرن الفائت، باعتبارها عنصر تنوع بشري وثراء ثقافي واجتماعي، وبأن تطور منحى التفاعل والتعايش بين مختلف تلك المكونات، كان مؤشراً على قابلية اندماج السكان في النطاق الإقليمي المحدد.

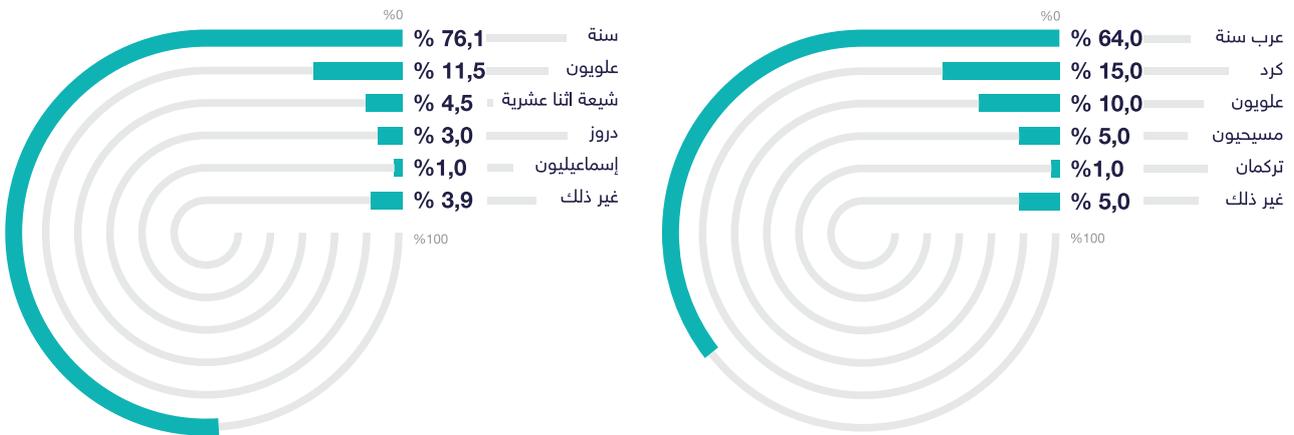
[1] - روالان بريسا - التحليل السكاني، المفاهيم والطرق والنتائج - ترجمة محمد رياض ربيع- ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1985، ص 14، 15.

[2] - فروما ساخس Fruma Zachs - صناعة هوية سورية / المثقفون والتجار في بيروت القرن التاسع عشر - دار بريل 2005

## 1. تنوع النسيج السوري

يتكون النسيج السوري من عدة جماعات قومية او اثنية (عرب - كرد - تركمان - شركس - أرمن - سريان - آشوريون - آراميون - كلدانيون )، وتوجد جماعات ذات عقائد دينية ومذهبية متعددة ( مسلمون سنة - علويون - مسيحيون - دروز - شيعة أتني عشرية - يزيديون ).<sup>[3]</sup> بحسب إحصاء عام 1985 تشكل نسبة 76.1% مسلمون سنة، و11.5% علويون، و3% دروز، و1% إسماعيليون، وبين 4.5% و0.4% شيعة اثنا عشرية، وأقليات أخرى ضئيلة جداً.<sup>[4]</sup> يشكل العرب ما لا يقل عن 92 % من سكان سوريا مسيحيين كانوا أو مسلمين.<sup>[5]</sup> بينما تكشف دراسة لمعهد "واشنطن" منشورة في 2011، أن العرب السنة يشكلون 64% من السكان في سوريا، والكرد 15%، والمسيحيون 5%، والتركمانيون 1%، والعلويون 10% و5% أقليات أخرى.<sup>[6]</sup> علماً أن الدراسة الأخيرة تقتصر على التصنيف القومي للكرد، وليس باعتبار أغلبيتهم من السنة. بينما تستنتج مجموعة من الباحثين في كتاب «مسألة أكراد سوريا - الواقع - التاريخ - الأسطورة» أن نسبة أكراد سورية وفقاً لمعدلات النمو لغاية العام 2010، تصل في حدّها الأعلى إلى 7,6 % من مجموع السكان في سوريا.

### نسب مكونات النسيج السوري من حيث القومية والعقائد الدينية



يشكل العرب ما لا يقل عن 92 % من سكان سوريا

[3] - نشوان الأتاسي - تطور المجتمع السوري 1831 - 2011 - دار أطلس / 2015 - ص 51  
 [4] - التركيبة السكانية في سوريا - موقع الجزيرة نت <https://bit.ly/3umFQT5> - آخر مشاهدة 2021/2/20  
 [5] - محمد جمال باروت - العقد الأخير في تاريخ سوريا، جدلية الجمود والإصلاح - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت - آذار/ مارس - 2012 ص 389  
 [6] هل تفقد سوريا تنوعها الديني والاثني - جريدة عنب بلدي - <https://enabbaladi.net/archives/452499> - آخر مشاهدة 2021/2/21

كانت تحولات الزمن السوري، تكشف بصورة تدريجية، عن التناسب العكسي بين ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتراجع معدلات التنمية والنمو الاقتصادي، حيث تضاعف عدد سكان سورية ما بين بداية القرن العشرين ولغاية العام 2010، ما يزيد عن عشرين ضعفاً. كان يقدر عدد سكان سوريا في منتصف العام 2011 قرابة 21 مليون نسمة، وفق تقديرات مقربة من الأمم المتحدة، يندرج أكثر من نصفهم في عداد القوة البشرية العاملة.<sup>[7]</sup>

لم يواكب تضخم حجم المجتمع السوري كميّاً، سياسات تنموية واقتصادية نوعية، تردم الفجوة بين ارتفاع معدلات النمو التي بلغت ذروتها ( 3,29 %) في الأمد الواقع بين ( 1981- 1994)<sup>[8]</sup>، وما نجم عنها من اختلال هيكلي تدريجي في توزيع السكان، وازدياد معدلات الفقر والبطالة في المجتمع، وهي المشكلات التي أخذت تتفاقم بصورة متسارعة، في المراحل التي تلت سيطرة الأسد الأب على السلطة عام 1970، وتم خلالها تكريس نهج سياسي وأمني واقتصادي أحادي، في التعامل مع تحولات الهوية الديموغرافية .

تسعفنا المقاربة التنموية، في تقصي طرائق النظام وأساليبه في إدارة التنوع السوري، وتأثير سياساته العامة، على الخصائص الديموغرافية للسكان، من خلال تغذية مخاوف « التثقيل الهوياتي» التي تختزل الهوية المركبة، في مجتمع متعدد ومتنوع دينياً وأثنيّاً وقومياً كالمجتمع السوري، إلى تثقيل العنصر المهدّد من الهوية المركبة الذي يتشبث به الفرد، ويطفى على بقية مكونات هويته.<sup>[9]</sup> ترافق مع ذلك تبني النظام في التعامل مع تحولات الهوية الديموغرافية، سياسات وخطط تقوم على الفصل بين معدل النمو كمفهوم كمي، والتنمية كمفهوم كيفي، ونشوء ظاهرة النمو الفقاعي، وتعني في أدبيات التنمية، ارتفاع معدلات النمو بدون تنمية، وإعادة هيكلة المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، بصورة أدت إلى تفكك قواعد العقد الاجتماعي الذي قام عليه النظام السياسي السوري.<sup>[10]</sup>

## 2. اختلال التوزيع السكاني وانتشار العشوائيات

أدى تهميش المدن والمناطق الطرفية في سوريا، وإهمال الأرياف على كافة الصعد الاقتصادية والتعليمية والصحية، إلى حركة نزوح متتالية من الريف إلى المدن الكبرى في سورية، شهدتها العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وتسمّى بظاهرة الترييف «Ruralization».<sup>[11]</sup>

[7] - حالة سكان العالم 2011 - صندوق الأمم المتحدة للسكان - 2011/10/31 - <https://cutt.us/ZvcyP> آخر مشاهدة 2021/2/20

[8] - دكتور محمد أكرم القش - مرجع سابق

[9] - راجع كتاب أمين معلوف الهويات القاتلة

[10] - حوار أجراه د. بدر الدين عرودي مع الباحث محمد جمال باروت - 2020/7/2 -

<https://www.youtube.com/watch?v=fCYMO422F88> - آخر مشاهدة 2021/2/22

[11] - FUTURE : for advanced research and studies - لماذا تزايدت ظاهرة ترييف المدينة في المنطقة العربية ؟ - 21

شباط 2019

بحكم تركيز الأعمال والخدمات في تلك المدن، وضاعف منها ما تعرضت له البلاد من مواسم جفاف، لاسيما ما بين الأعوام 2003 2009-، بالتوازي مع حفر الآبار الارتوازية المخالفة في الأراضي الزراعية. ما أدى تدريجياً إلى تدمير قطاع الزراعة، وانتشار نسب البطالة في الأرياف، وتركز الفقر في المناطق الريفية، والذي وصل إلى 62% في عام 2004، غالبيتهم ضمن المناطق الشمالية الشرقية.<sup>[12]</sup> نتيجة الهجرة الداخلية باتجاه الحواضر المدنية، وكانت مدن دمشق وحلب وحمص، هي الخزان الاستيعابي الأساسي لها. في غياب وجود خطط عمرانية وسكنية لدى الحكومات السورية المتعاقبة، للتخفيف من الضغط الديموغرافي على تلك المدن، وفشلها المزمّن في تنمية المناطق الريفية. تهيأت تبعاً لذلك عوامل وظروف الانفجار السكاني، حيث أضحى يقطن في محافظتي دمشق وريفها ومحافظة حلب وريفها ما يقارب 44% من سكان سوريا.<sup>[13]</sup>

يقطن في محافظتي دمشق وريفها ومحافظة حلب وريفها ما يقارب 44% من سكان سوريا %100

على وقع تلك التحولات الديموغرافية، أخذت تتمدد الأحياء السكنية، التي أقيمت خارج حدود مناطق التنظيم العمراني بشكل مخالف أو عشوائي، وكانت تأخذ شكل محيطي حول المدن، وقد أقيم أغلبها ضمن المناطق الزراعية على أطراف المدن. في تلك العشوائيات التي بدأت منذ نهاية عقد الستينات، واتسع انتشارها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، وبصورة تصاعدية في العقد الأول من الألفية الثانية، حيث بلغت نسبة الزيادة في كثافة تلك المناطق «سكاناً ومساكن» ما بين «200 إلى 250 % وسطياً» خلال المرحلة الزمنية بين أعوام 1999-2004.<sup>[14]</sup> تداعى عن الفوضى العمرانية والسكانية، التي خلفتها أزمة الازدحام والبؤس، مشكلات اقتصادية ومجتمعية مركبة، من أبرزها؛ ظاهرة المدن المترهلة مثل مدينتي دمشق وحلب، وتدني الخصائص النوعية للسكان، فمثلاً ارتفع معدل الأمية ووصل في العام 2004 إلى 18%.<sup>[15]</sup> وتراجعت العديد من المؤشرات الحيوية، التي تدل على تدني مستويات التنمية البشرية، وتفاقم الخلل البنيوي في العلاقة بين النمو والتنمية، وتدهور أحوال الطبقة الوسطى، والتحاق فئات واسعة منها بالطبقات الضعيفة والمُفقرّة. وفق التقرير الوطني الثاني عن حالة السكان في سورية، أشار أن نسبة الفقر المطلق تجاوزت نسبة 45% أقل من دولار للفرد في اليوم في عام 2010، وأن عدد سكان سوريا يزدادون سنوياً بحوالي 500 ألف نسمة، ومن المتوقع أن يصل تعدادهم إلى 28 مليون و351 ألف عام 2025. وكان هذا التقرير قد حذر من سيناريو التآكل التنموي والكارثة القادمة.<sup>[16]</sup>

[12] - التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في الجمهورية العربية السورية 2010

[13] - حوار أجراه د. بدر الدين عردوكي مع الباحث محمد جمال باروت - مرجع سابق

[14] - إلياس الدايري- مناطق السكن العشوائي في سوريا مع خصائص الأسر والسكان - المكتب المركزي للإحصاء، دمشق 2007-ص16 <http://cbssyr.sy/studies/st24.pdf> - آخر مشاهدة 2021 /2/22

[15] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، العام 2005، ص222.

[16] - حالة سكان سورية: التقرير الوطني الثاني: انفتاح النافذة الديموغرافية... تحديات وفرص - دمشق - الهيئة السورية لشؤون الأسرة و صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2010.

### 3. دور السلطة في مشكلات الهوية الديموغرافية

لطالما كانت أزمة الديموغرافية في سوريا، وكيفية التعامل معها ومعالجتها، محط نقاش وجدل ما بين الرؤية الوطنية، التي تم اختزالها في السياسات التنموية التي انتهجها النظام، والمقترحات والوصفات التي قدمتها المؤسسات الدولية الإنمائية والمالية، والتي كان للأخيرة مقاربات مختلفة حولها. ذلك أنه بحكم الطبيعة التسلطية للنظام، ومساعيه إلى لبرلة الاقتصاد، دون توفير بيئة تشريعية وإدارية وإنتاجية، وفي ظل توغل البيروقراطية والفساد الإداري، وغياب الإصلاح المؤسساتي.

حال كل ذلك دون بناء اقتصادي وطني متين، وتوفير البنى التحتية لإطلاق عملية تنمية شاملة ومتوازنة. إذ بقيت خطط وبرامج حكوماته المتتالية منذ الخطة الخمسية الثالثة عام 1972، والخطط الخمسية اللاحقة، حتى بداية العشرية الأولى من الألفية الثانية، يطغى عليها الإرباك والتعثر، أكثر من التقدم في تحقيق نتائج تصب في سياقات تطوير التنمية البشرية جديدة. ذهبت أدراج الرياح العديد من المحاولات البحثية والمؤتمرات والمشاريع المقترحة، لردم الفجوة بين النمو الكيفي والتنمية النوعية في سوريا، وهكذا كلما انتصبت وقائع وأرقام الأزمة الديموغرافية عاماً تلو الآخر، كانت تتفاقم على ضفافها أزمات سياسية واقتصادية وتنموية، يداويها النظام على طريقته، من خلال تركيزه على عمليات احتواء وضبط مشكلات وتعقيدات الظاهرة الديموغرافية. على حساب معالجتها العلمية والمؤسسية السليمة.

بدلاً من بحث عن حلول لأسباب هجرة الريف إلى المدينة، وترييف المدن الكبيرة، كان يتجاهل النظام تمدد العشوائيات التي أصبحت تستوعب نصف عدد السكان تقريباً. بيّنت إحصائية رسمية نشرها المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام 2007 أن 50% من السكن الإجمالي في سوريا عشوائي، وأن 45% من سكان دمشق يقيمون في "مناطق مخالفات"، وكذلك 35% من سكان حلب و42% من سكان حمص.<sup>[17]</sup> حيث تتخذ تلك العشوائيات «مناطق المخالفات الجماعية»، على شكل توزيعات سكانية ضمن جزر مغلقة، تحمل هوية وخصائص مناطقها ومجتمعاتها الأصلية، وتكرس الانغلاق الاجتماعي والعزل السكاني ضمن محيطها الجديد، بل يستخدمها في بعض الأحيان، لعسكرة وأمننة المجتمع، ضمن مخططاته لإعادة هندسة التركيبة السكانية، وإنتاج مجتمع سلطوي في المراكز والمناطق، التي تتموقع فيها مؤسساته السلطوية، والتي تحولت إلى أحياء ذات غالبية علوية في دمشق، وفي حمص. ومن أهم هذه الأحياء في دمشق "عش الورور، ومزة 86، والسومرية، ومساكن الحرس، وضاحية الأسد، ومساكن الديماس".<sup>[18]</sup> وفي حمص أحياء "النزهة والزهران وكرم اللوز وضاحيتي الوليد وعكرمة".<sup>[19]</sup>

[17] - ياسين سويحة - الفاشية إن تكلمت، العشوائيات في سوريا مثلاً-الجمهورية نت - 19/كانون الأول 2012

https://www.aljazeera.net/ar/203 - آخر مشاهدة 2021/2/23

[18] - أحمد حمزة - العشوائيات العربية 5 عقود من التغيير الديمغرافي في دمشق - العربي الجديد 5 نوفمبر 2015 -

https://bit.ly/3vo4xQp آخر مشاهدة 2021/2/24

[19] - وليد الفارس - حمص: الحصار العظيم - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - حزيران / يونيو 2015 - ص20

في ذات السياق غرض النظام الطرف أحياناً، بقدر ما سهل أحياناً أخرى، عمليات بناء أحياء عشوائية، أو توسع أحياء أخرى، اكتسبت هويات اجتماعية ودينية ومناطقية وإثنية متميزة، كأحياء الأشرافية والشيخ مقصود بحلب ذات الغالبية الكردية، وأحياء الطباله ودوبلعة ذات الغالبية المسيحية، وأحياء نهر عيشة والدحاديل في دمشق للقادمين من سهل حوران، وجرمانا التي كانت غالبيتها من الدروز قبل أن تقطنها مكونات أخرى. وأحياء مختلطة من عدة مناطق سورية، كما في التضامن بدمشق والرمل في اللاذقية. ما أدى إلى نشوء تركيبة/ سكانية متأزمة. حالت دون تشكيل فضاء عام للاندماج الوطني. وأخطر ما نجم عنها تولد حساسيات وتوترات اجتماعية، وطبقية، وطائفية، ومناطقية.<sup>[20]</sup> من جانب آخر حاول توظيف المخيمات والتجمعات الفلسطينية المنتشرة في سورية، لأغراض المتاجرة بالقضية الفلسطينية في سياساته الخارجية،<sup>[21]</sup> ولم يخرج عن ذلك في توظيفاته السلطوية، لتجمعات النازحين من الجولان. لم يكن خافياً أيضاً محاولات النظام، إثارة المشكلات وصناعة الفتن الأهلية بين السوريين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: دور أجهزته الأمنية في الاشتباكات التي حدثت بين البدو والدروز في السويداء عام 2000، وما تلاها من خلافات وتوترات لاحقة بينهما، كي يظهر أنه الضامن الوحيد للسلم الأهلي. بينما أظهر تعامله مع الكرد في سورية، عن دوره في تعميق سياسات التمييز تجاههم، ورفضه لعقود طويلة تصحيح الحرمان الذي حافهم بسبب إحصاء العام 1962، ولجؤه إلى الخيار الأمني في معالجة توترات مجتمعية كان يمكن تفاديها، كما حدث أثناء أحداث القامشلي عام 2004، عدا عن استخدامه السياسي لحزب «pkk»، كورقة ضغط أثناء تصاعد خلافاته مع تركيا، في حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت.<sup>[22]</sup>

#### نسبة السكان الذين يقيمون في "مناطق مخالفات" حسب المدن



[20]- مداخلة قدمها المصدر في جلسة حوارية، نظمها The Day After « حول تأثير المتغيرات الديموغرافية على حقوق الملكية وعودة اللاجئين بتاريخ 2021/2/19

[21] - لمزيد من التفصيل، يمكن العودة إلى دراسة النقيب رشيد حوراني حول نظام الأسد والاستثمار البراغماتي للقضية الفلسطينية، منشورة في مركز طوران للأبحاث - كانون الأول 2017

[22] - انتفاضا "السويداء" و"القامشلي" ومنهج الأسد في صناعة واستثمار الفتن - موقع نداء سوريا - 27 نيسان 2020  
آخر مشاهدة 2021 / 2/23 <https://nedaa-sy.com/articles/81>

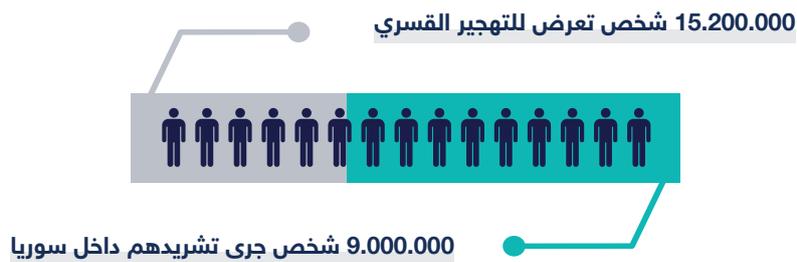
مبحث ثاني

## تداعيات الصراع على النسيج المجتمعي السوري



حين توصف المأساة السورية: بأنها أشد وأقسى المآسي التي شهدتها العصر الحديث، يتم غالباً مقارنة مخاسرها البشرية والمادية، بلغة الأرقام والإحصائيات، والتي تخفي في كثير من الأحيان، تأثيراتها وتداعياتها السوسولوجية والنفسية والثقافية والسلوكية، على الوحدات الاجتماعية / الأسرية والعائلية والقبلية، التي تؤلف النسيج المجتمعي السوري بتركيبته الحضرية والبدوية. لاسيما أن ما تم تناوله في المبحث السابق، يشير إلى أقصى التوقعات التشاؤمية، التي وفرتها بيئة ديمغرافية متأزمة، تتنازعها مشكلات بنيوية لهوية وطنية مركبة. إذ كشفت فصول ومحطات الصراع في زمن الثورة السورية، عن حجم الأضرار الكبيرة وغير المسبوقة، التي أدت إلى تراكم مشكلات وصعوبات وتعقيدات بالغة، باتت تهدد عناصر الاجتماع السوري، وتزيد من وتأثر تفكك البنى والعلاقات والروابط التي يقوم عليها. لا أدل على ذلك من تحول ما لا يقل عن 60% من المجتمع السوري إلى نازحين داخلياً، وللاجئين خارج الحدود.<sup>[23]</sup>

بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011، التي انخرطت فيها شرائح مجتمعية واسعة، ومع اشتداد القمع والعنف من جانب النظام، دخلت سورية في دوامة الصراع؛ الذي تعددت أشكاله وأطرافه وجبهاته. بدأت موجات النزوح الداخلي واللجوء خارج سورية تتزايد مع تصاعد وتأثر الصراع. تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ما يقرب 15.2 مليون تعرض للتشريد القسري منذ آذار 2011. بينهم 9 مليون شخص جرى تشريدهم داخل سورية، أغلبهم عاشوا تجارب نزوح داخلي لأكثر من مرة.<sup>[24]</sup> تعد مؤشرات تاريخ النزوح والتنقل مهمة، لتقديم نظرة عامة على حالة النزوح بشكل عام، مثل سهولة تحركات السكان وأسباب النزوح، كما أنها تشكل الأساس في تحديد الأشخاص النازحين داخلياً أثناء النزاع. وتعد بيانات تصنيف الجنس والعمر والموقع ومعايير التنوع الإضافية (مثل العرق أو اللغة أو المنطقة الأصلية للنازحين داخلياً) ذات أهمية قصوى أيضاً لفهم الاختلافات بين فئات النازحين.<sup>[25]</sup>



[23]- التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري في سوريا، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2020. [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/The\\_Ninth\\_Annual\\_Report\\_on\\_Enforced\\_Disappearance\\_in\\_Syria\\_on\\_the\\_Intern](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/The_Ninth_Annual_Report_on_Enforced_Disappearance_in_Syria_on_the_Intern)

آخر مشاهدة 2021/2/22

[24] - التقرير السنوي التاسع عن الاختفاء القسري في سوريا - مرجع سابق

[25] - DURABLE SOLUTIONS آخر مشاهدة 22021/2/23 <https://bit.ly/3uhBD37>

من ناحية موازية، يفيد منظور المتغيرات « variables paradigm » الذي يهتم بالعلاقة التاريخية السببية بين جماعة بشرية ما، وعناصر تحولاتها الذاتية والموضوعية، في دراسة وفهم علائق تلك الجماعة بالأطر الحقوقية والاقتصادية والسياسية الناظمة لها، كجماعة تندرج في نطاق ظاهرة اللجوء.<sup>[26]</sup> بناءً عليه نرى أن المشكلة البحثية في دراسة حالي النزوح واللجوء السوري، من حيث تأثيراتها على النسيج المجتمعي، تكمن في حجم وطبيعة الانزياحات السكانية، بفعل موجات النزوح واللجوء الواسعة والمتتالية، التي يصعب التعرف بدقة على ما تعرضت له الهياكل البنيوية للمجتمع من تدمير ممنهج، وما أصابها من تغييرات جذرية عميقة، في وضعية كارثية كانت تكبر بصورة متسارعة ككرة الثلج. والتي لا تقتصر، على تجارب المهجرين قسرياً تجربة الاقتلاع من المكان فحسب، «كما سنأتي عليه تفصيلاً في مبحث مستقل»، وإنما طالت ملايين النازحين واللاجئين، الذين وجدوا أنفسهم بمختلف أعمارهم وأجناسهم، على اختلاف مناطقهم وخلفياتهم، أمام تحديات وجودية، تبدأ من تحديات البقاء الفردي والجماعي، إلى مخاطر تفكك الوحدات الاجتماعية التي ينتسبون إليها، وما واجهوه من مشكلات تعدد المراكز القانونية، التي اختبروها في تجارب نزوحهم ولجوتهم.

## أولاً: مظاهر تفكك الوحدات الاجتماعية

بههدف تقصي تأثيرات عوالم النزوح واللجوء، على مستويات التخلخل في العلائق والروابط المجتمعية، على صعيد الأسر والعوائل والقبائل في المجتمع السوري، لجأ الباحث إلى الاستفادة من نماذج عينات معمقة، وفق المنهج النوعي الذي اتبعه، تغطي حالات نزوح، وحالات لجوء، استناداً إلى تجارب أصحابها الخاصة، من أعمار متفاوتة ومن كلا الجنسين، ومن بيانات اجتماعية متعددة، من شأنها أن توضح أوجه التفكك والتقويض الذي أصاب الوحدات الاجتماعية الصغرى.

### 1 تأثيرات النزوح

جواباً على أسئلة الباحث؛ التي تركزت، حول أسباب تجربة النزوح، وتأثيراتها على حياة النازحين وعلى علاقتهم بالمكان الذي نزحوا منه؟ وعلى التبدلات الاجتماعية التي طرأت على أحوالهم و أسرهم وعوائلهم وقبائلهم إثر النزوح؟ جاءت الإجابات كما يلي:

■ إم عبد الله السعود: جدة نازحة في عقدها السادس، تجيب قائلةً: « كنت أقيم مع عائلتي في معرة النعمان، وكانت حياتنا مستقرة من كافة النواحي الأسرية والمعيشية والنفسية، وبسبب تعرض المدينة للقصف الشديد من قوات النظام في العام 2012، أثناء معارك وادي الضيف، اضطرتت وأسرتي للنزوح إلى كفرنبيل، وبعد تحرير المدينة عدت إلى منزلي في المعرة، وفي نهاية العام 2019، نزحت للمرة الثانية إلى مدينة اعزاز بعد الحملة العسكرية الشديدة للنظام وحلفائه، لاستعادة السيطرة على المدينة. في المرة الثانية كانت فكرة نجاة أسرتي وعائلتي من الموت، هي شاغلي الأكبر،

[26] - أيمن أبو هاشم - فلسطينيو سوريا بين انتهاك الحقوق وتحديات الهوية - صادر عن مركز عمران 2020

أما شعوري باقتلادي من بيتي ومدينتي التي ولدت وكبرت فيها، فقد أصبح مع الوقت أكبر همومي وآلامي. وتجيّب، أن النزوح تجربة مريرة وأكثر من يعاني من تبعاتها هم كبار السن، وفيها واجهنا معاناة معيشية ونفسية كبيرة، بسبب تكدس العائلة في بيت واحد، بعد أن كان لكل أسرة من العائلة منزلها المستقل في المعرة، وصعوبات تأمين مقومات الحياة الأساسية. بالمقابل أشعر بحسرة كبيرة بسبب تشتت أهلي وجيراني في المعرة بسبب النزوح، والخشية من التواصل مع أقرباء ومعارف يعيشون في مناطق النظام، كي لا يؤثر ذلك عليهم من الناحية الأمنية».<sup>[27]</sup>

■ أحمد « أبو الخير »: أب نازح يبلغ من العمر 43 عاماً، أجاب قائلاً: « كنت أقيم مع أسرتي الصغيرة في حي التضامن بدمشق، وكانت أحوالي وأسرتي مستقرة نسبياً، ولدي محل لتصليح الأجهزة الكهربائية أعمل أسرتي منه. نزحنا من التضامن في بداية العام 2013، بسبب تعرض الحي للقصف من قوات النظام بصورة متكررة، وعشنا في منزل شقيقي في الزاهرة الجديدة. كان منزل أخي صغيراً على احتواء أسرته وأسرتي، وظهرت بسبب ذلك العديد من المشاكل، التي اضطررتني بعد خمسة أشهر من السكن عنده، إلى النزوح مع أسرتي إلى منزل حماتي في جرمانا. وعشنا فيه تقريباً نفس مشكلات الازدحام، وفقدان الاستقلالية الأسرية، إضافة إلى أعباء المعيشة التي كانت تتضاعف يوماً بعد الآخر. ثم نزحت بعد تسعة أشهر إلى مدينة السويداء، خوفاً على ابني الأكبر الذي اقترب سوقه للخدمة الإلزامية. وما زلت نازحاً في السويداء، أكبر معاناتي هي تأمين أساسيات المعيشة لأسرتي وعدم الشعور بالاستقرار، ولولا مساعدات بعض الأصدقاء والأقارب لكان وضعنا مزريراً جداً».<sup>[28]</sup>

■ جميلة، س، ع: أم نازحة تبلغ من العمر 34 عاماً، تجيب قائلة: نزحت وزوجي وأولادي من مساكن هنانو في بداية العام 2014، إلى بيت أهل زوجي في مدينة إدلب، بسبب تعرض الحي للقصف بالبراميل المتفجرة بشكل متكرر من طائرات النظام. كانت تجربة نزوحنا صعبة وقاسية، فهي المرة الأولى التي اضطر فيها لمغادرة المدينة التي اعتدت عليها. في عام 2016 استشهد زوجي في أحد غارات النظام على بلدة سرمدا، وكان المعيل الوحيد للأسرة. مما اضطررتني للبحث عن عمل، فالتحقت بعدة دورات تعليمية وتدريبية في مجال التمريض، وعملت في عدة مشافي ومستوصفات، كي أعمل أسرتي، وبالفعل حملت أعباء الأسرة من الناحية المعيشية مع تربية أولادي الثلاثة. عائلتي الكبيرة تشتت خلال الحرب، قسم منهم لم يغادروا حلب وبقوا في مناطق النظام، والتواصل معهم شبه منقطع بسبب الخوف من تبعات ذلك عليهم أمنياً. والقسم الآخر لجأوا إلى خارج سوريا باتجاه دول أوروبا. تجربة أعالة أسرتي كانت تحدياً كبيراً بالنسبة لي، وهي مسؤولية كبيرة في ظل الأوضاع الصعبة التي نمر بها».<sup>[29]</sup>

■ ناصر الهواري: شاب نازح، يبلغ من العمر 25 عاماً، أجاب قائلاً: نزحت مع أسرتي من الرقة، إثر سيطرة تنظيم داعش عليها في بداية العام 2014، وتوجهنا إلى مدينة حماة، ومنذ نزوحنا إليها شعرت بغربة مع أنها محافظة من بلدي. لأنني انقطعت عن أقربائي وأصدقائي وجيراني الذين عشت معهم.

[27] - مقابلة أجراها الباحث مع السيدة أم عبد الله السعود، بتاريخ 21 / 2 / 2021 أ [a]

[28] - مقابلة أجراها الباحث مع السيد أحمد « أبو الخير »، بتاريخ 22 / 2 / 2021

[29] - مقابلة أجراها الباحث مع السيدة جميلة /س/ع/ بتاريخ 23 / 2 / 2021

وبسبب خوف والدي ووالدتي من اقتراب دخولي سن التكليف للخدمة الإلزامية، نزحت لوحدي وبمساعدة بعض المعارف، إلى ريف حلب الغربي ومكثت فيه عام ونصف، وبعد تعرضه لقصف متواصل من قوات النظام، نزحت إلى بلدة أريحا التي يعيش فيها أحد أخواي، وكنت ممن أصيبوا بشظايا، في المجزرة التي ارتكبتها طائرات النظام التي استهدفت أهالي المدينة في 2020/1/5، والتي تسببت بإعاقة دائمة في قدمي اليسرى. وكانت تجربتي نزوح قاسية، وفقدت خلالها التواصل المباشر مع أسرتي وأقربائي وأصدقائي، وقد تسببت إصابتي بمعاناة نفسية إضافية.<sup>[30]</sup>

تكشف إجابات المشاركين في العينة، عن نوعية المعاناة المركبة التي اختبروها في تجارب نزوحهم، والتي تتمثل في الشعور بخسارة المكان والبيئة المجتمعية التي كانوا يعيشون فيها، وما ولد ذلك من شعور بعدم الاستقرار، وقد ضاعفت منه، الظروف المعيشية القاسية في المناطق التي نزحوا إليها. كما أوضحت العينة، تشابه أسباب النزوح لدى المستجيبين، التي تشكل غريزة النجاة من الموت السبب الأساسي في نزوحهم، سواء بسبب استهداف قوات النظام لمناطق المدنيين، أو الخشية من عواقب العيش تحت سيطرة قوى متطرفة كتنظيم داعش. كما تشير بعض الأجوبة، إلى التبديل في أدوار الأسر النازحة، بسبب فقدان المعيل، واضطرار المرأة النازحة للعمل، والتي فرضتها ظروف قاهرة، مع تضاعف مسؤولياتها في تربية أطفالها. أما نزوح الشباب وهو أقرب للهروب، بسبب مخاوفهم من الالتحاق بالخدمة الإلزامية، فهو أحد العوامل الأساسية الذي أفصحت عنه بعض الأجوبة. كما نلاحظ تأثير تجربة النزوح وفق العينة، على تفكك الأسرة والعائلة، إن كان على صعيد تشتت أفرادها على مناطق جغرافية متعددة، أو الخوف من التبعات الأمنية، في حال التواصل بين أفراد الأسرة والعائلة والأقرباء. إضافة إلى ما سببه النزوح من ضغوط أسرية وعائلية، بسبب اضطرار بعض الأسر للعيش المشترك في منزل واحد. وأخيراً، استمرار مخاطر التعرض للموت والإصابة في المناطق التي نزحوا إليها.

## 2 تأثيرات اللجوء

من جانب آخر وبغرض تقصي تأثيرات ظاهرة اللجوء السوري، على تفكك الوحدات الاجتماعية، التي غادرت سوريا إلى دول مختلفة، أجرى الباحث مقابلات مع عينة معمقة، وفق تجارب أصحابها الخاصة، من أعمار متفاوتة ومن كلا الجنسين، ومن بيانات اجتماعية متعددة. وتركزت حول أسباب اللجوء وتاريخه؟ ومدى انعكاسه على روابط وعلاقات الأسرة والعائلة والقبيلة؟ ومدى اختلاف الحالة القانونية للاجئ بين موطنه وبلد اللجوء؟

■ خلف موان جبارة الجبوري: أب لاجئ في تركيا، العمر 54 عاماً، من وجهاء قبيلة الجبور، أجاب قائلاً: لجأت وعائلتي إلى تركيا في عام 2013، إثر تعرض حي غويران في الحسكة الذي كنا نقتنه، إلى هجمات متكررة من قوات النظام، وبما أن مركز مشيخة القبيلة في الحسكة، فقد حدث نتيجة انقسام المواقف، ما بين مؤيد للنظام ومعارض له، انقسام عامودي في بيت المشيخة، وانقسام أفقي بين أبنائها. وهي ظاهرة لم تعهدها القبيلة التي كانت معروفة بوحدتها قبل الصراع في بلدنا.

[30] - مقابلة أجراها الباحث مع الشاب ناصر الهواري، بتاريخ 2021/2/24

وقد أدى ذلك إلى أن أصبح التواصل شبه معدوم، بين المقيمين في مناطق النظام، والمقيمين في مناطق المحرر، ومن لجأوا إلى تركيا. وأضاف أن هذه الظاهرة ليست حكراً على قبيلة الجبور، فقد طالت كافة القبائل السوري الأخرى (العكيدات - شمر- البقارة - الموالي - الحديدية .. الخ)، وأضاف، منذ بداية وجودنا في تركيا، لمسنا الفارق بين أوضاعنا القانونية في سورية، والتي كانت أعرف وعادات القبيلة لها تأثير كبير في حياتنا، وبين القانون التركي الذي يشملنا كلاجئين وفق نظام الحماية المؤقتة.<sup>[31]</sup>

■ ف، خبية: أم لاجئة، تبلغ من العمر 40 عاماً، أجابت قائلة: لجأت وأسرتي الصغيرة إلى أوروبا في منتصف العام 2012، بسبب تعرض مدينتي دوما إلى هجوم متكرر من قوات النظام جواً وبراً. أثرت علينا الحرب كأسرة بصورة كبيرة، فبينما لجأت أنا وأولادي عن طريق التهريب إلى أوروبا،<sup>[32]</sup> بقي زوجي محاصراً في الغوطة لعدة سنوات، حتى تمكن في عام 2015 من اللحاق بنا. ومنذ خروجي وأولادي قبل 9 سنوات، لم ألتق مع أحد من أهلي، وحتى أولاد أشقائي الذين ولدوا خلال هذه المدة الطويلة لا أعرفهم. وأضاف، كوني من عائلة كبيرة في دوما، فقد تشتت عائلتنا، كنازحين ومهجرين في الداخل، وللاجئين في دول عديدة، ولم يبق منهم في دوما سوى أقل من 40%. والتواصل بيننا بات ضعيفاً ومحدوداً جداً. وأوضاعنا القانونية في دولة اللجوء، تتميز بالاستقرار، وتعزز من شعورنا بوجود قانون يحمينا.<sup>[33]</sup>

■ محمود الباشا: شاب لاجئ، يبلغ من العمر 33 عاماً، أجاب قائلاً: عشت تجربة اعتقال في سجون النظام عام 2011 بسبب نشاطي الثوري، ثم تجربة الحصار في أحياء حلب الشرقية، حتى تمكنت من الخروج منها إلى تركيا عام 2016. قد تغيرت حياتي بعد الثورة بصورة كبيرة من الناحية الاجتماعية، فسبب موقفي وبعد خروجي من المعتقل، قاطعني الكثير من أقرائي وأصدقائي، وبعد استشهاد شقيقي أنس، كانوا يخافون أكثر من الاقتراب مني، لأن النظام قد زرع الخوف في قلوب سكان مدينتي حلب منذ أحداث الثمانينيات. بالمقابل أصبح لي خلال الثورة وسط اجتماعي جديد، من أصدقاء ومعارف كثر، نتلاقى بالتفكير والاهتمامات المشتركة. وأضاف؛ تجربة اللجوء أثرت كثيراً على نظرتي للحياة، وأرى أن غياب دولة القانون في سوريا، هي ما أوصلنا إلى هذه الحال.<sup>[34]</sup>

■ سلافة، خ:، شابة لاجئة، تبلغ من العمر 27 عاماً، تجيب قائلة: لجأت مع عائلتي من بلدي عامودا إلى أربيل في صيف العام 2013، بعد وقوع ضحايا من نشطاء الثورة، نتيجة تعرضهم لاعتداء من تنظيم الpkk، وتلقي والدي بسبب مواقفه تهديدات من قبل هذا التنظيم. رغم مرور كل هذه السنوات على لجوئي، لديّ حنين كبير لأقربائي وصدقاتي وجيراننا في عامودا. وأضاف: رغم أنني أعيش في أربيل وضمن وسط كردي بحكم أننا كرد، لكنني أشعر بغربة في كثير من النواحي، والعامل الاقتصادي هنا أساسي،

[31] - مقابلة أجراها الباحث مع السيد خلف موان جبارة الجبوري، بتاريخ 2021/2/25

[32] - لمزيد من الاطلاع على الأوهال التي تعرض لها اللاجئون خلال عمليات التهريب في قوارب الموت، أثناء عبورهم إلى أوروبا، يمكن العودة إلى كتاب « هاربون من الموت، السوريون والطريق إلى أوروبا » لمؤلفه الصحفي الألماني فولفجانج باور - ترجمه جمال خليل صبح

[33] - مقابلة أجراها الباحث مع السيدة ف، خبية - بتاريخ 2021 /2/26

[34] - مقابلة أجراها الباحث مع السيد محمود الباشا - بتاريخ 2021/2/26

وقد مررنا بظروف مادية صعبة، لأن المتاح أمامنا هو العمل في القطاع الخاص، وقد تمر مواسم لا نستطيع العمل، كما يحدث الآن بسبب كورونا. أما بالنسبة لوضعي القانوني كلاجئة، فأحاولنا مستقرة على صعيد الأمان، وهذا متوفر هنا، قياساً بواقع الحرب في سورية.<sup>[35]</sup>

توضح إجابات المشاركين في العينة، تشابه تأثيرات ظاهرة اللجوء، على الوحدات الاجتماعية/الأسرة والعائلة والقبيلة/ من ناحية مستويات الانقطاع والتفكك في الروابط الاجتماعية، وملاحظة تداعيات الانقسام في المواقف تجاه النظام والثورة، على صعيد القبيلة وما أصابها من انقسام عامودي وأفقي، ترك أثره في تعدد مرجعيات القبيلة بفعل ذلك. إضافة إلى صعوبات التواصل بين أبنائها بسبب الشتات الجغرافي، الذي ضاعف منه واقع اللجوء بصورة كبيرة. أما على صعيد العائلة الممتدة، فنلاحظ أن تعرضها بسبب الحرب إلى عمليات لجوء ونزوح وتهجير، ما أدى إلى انزياح سكاني كثيف، عن المنطقة التي كانت تضم كافة أسرها وأبنائها، نجم عنه انقطاعات في التواصل الاجتماعي، بحكم اختلاف ظروف التوزع على أمكنة مختلفة. بينما نجد وجه آخر لتأثير المواقف السياسية والمخاوف الأمنية، على علاقات الأسر والأقرباء والأصدقاء، تكشف عنه ظاهرة اللجوء، كونها تفتح أعين اللاجئين على حرية الاختيار في علاقاته، وروابطه الاجتماعية الجديدة. أما بخصوص اختلاف الأوضاع القانونية، تزودنا العينة، بمؤشرات على ما قد يوفره قانون البلد المضيف من حماية قانونية يستظل بها اللاجئ، من حيث شعوره بالاستقرار والأمان الشخصي والأسري نسبياً.

## ثانياً: مؤشرات عامة على تقويض الهياكل البنيوية

بحكم التقويض البنيوي التدريجي، الذي أصاب المجتمع السوري خلال سنوات الحرب، وفي ظل اتساع فئات الضحايا والمنكوبين، التي طالت أكثرية المجتمع، وتجذر ضروب انتهاك الحقوق الفردية والجماعية، وتهشم عوامل البقاء والصمود المجتمعي. فقد تزايدت طردياً مع استمرار الصراع بأشكاله المتعددة، المشكلات والأمراض التي أصابت القيم الاجتماعية. إذ يدل عدد من المؤشرات العامة على مستويات التآكل والتمزق في النسيج المجتمعي. من أبرز تلك المؤشرات:

### 1 انتشار الفقر متعدد الأبعاد

أدى الشلل الكلي للاقتصاد السوري خلال مراحل الحرب، وتفاقم الإفقار الناجم بنيويا عن الإفقار العقابي المتصاعد، الذي مارسه النظام ضد المناطق الثائرة وخنقها اقتصادياً، وتفاقم آليات النهب وشبكات الفساد، وانتشار البطالة التي تصدرت سوريا مرتبتها الأولى عالمياً، ووفق منظمة العمل الدولية، فقد وصلت نسبة العاطلين عن العمل في سوريا 50% عام 2015، وتتجاوز نسبتها بين الشباب 78%.<sup>[36]</sup>

[35] - مقابلة مع الشابة سلافة،خ - بتاريخ 2021/2/27

[36] - البنك الدولي -الاقتصاد السوري خسر 226 مليار دولار بسبب الحرب - <https://www.dw.com/ar/> - آخر مشاهدة

كما نجم عن تدهور سعر الليرة، وتدني مستوى القوة الشرائية، وقد وصل سعر صرف الليرة إلى عتبة 4000 ليرة سورية للدولار الواحد.<sup>[37]</sup> كل تلك العوامل وغيرها أدت إلى بلوغ خط الفقر في المجتمع السوري إلى 93%، بات أكثر من 70% من السوريين، تحت عتبة الفقر المدقع، بحيث أصبح كل عشرة أشخاص سوريين، تسعة من بينهم فقراء، على عكس النسبة العالمية تماما، حيث كل عشرة أشخاص واحد منهم فقير. وهي أعلى نسبة فقر متعدد الأبعاد مسجلة في الكوكب.<sup>[38]</sup> تدرج الفقر في سورية خلال مراحل الحرب، من الفقر العام إلى الفقر المدقع إلى الفقر المطلق الذي يعبر عن الحرمان الشديد والعجز عن تلبية الاحتياجات الرئيسية «المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم». يقدر برنامج الأغذية العالمي أن ما لا يقل عن 12.4 مليون شخص، أي 60% من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي والجوع، وقد زاد هذا العدد 4,5 مليون شخص خلال عام واحد.<sup>[39]</sup>

### معدل الفقر في المجتمع السوري



مع انتشار وباء كورونا، حذرت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، أن من بين المجموعات الأكثر تعرضًا لتأثير فيروس كوفيد-19، هناك أكثر من 6 مليون ونصف شخص من السوريين المشردين داخليًا. ويشمل ذلك أكثر من مليون مدني، معظمهم من النساء والأطفال، يعيشون في العراء، أو في الخيم المكتظة، والمخيمات المؤقتة على طول الحدود السورية-التركية في محافظة إدلب. وتعتبر إمكانية وصولهم إلى المياه النظيفة أو الصرف الصحي محدودة للغاية. وفي أماكن أخرى من البلاد، لا يزال عشرات الآلاف غيرهم محتجزين في ظل وجود فرص محدودة للوصول إلى الرعاية الطبية، بما في ذلك 70 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في مخيم الهول شرق سوريا.<sup>[40]</sup>

[37] - تدهور غير مسبوق لليرة السورية - صحيفة الخليج - 3 مارس

[38] - دراسة حول تشخيص الدمار المجتمعي السوري - د. طلال مصطفى - د حسام سعد - أ. وجيه حداد - صادرة عن مركز حرمون - 4 كانون الثاني / يناير 2021

[39] - الاحتياجات الإنسانية في سورية تتزايد - موقع الحرة - 20 شباط / فبراير 2021

[40] - موقع مجلس حقوق الإنسان - 28 مارس / 2020 - <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/>

NewsDetail.aspx?NewsID=25755&LangID= 2021/2/23 آخر مشاهدة

## 2 تراكب المشكلات والأمراض الاجتماعية

من أبرز سمات تفكك النسيج المجتمعي السوري، ضعف التماسك الأسري في زمن الحرب، حيث أدت ظواهر النزوح واللجوء والتهجير، والإفقار إلى درجة العوز والحرمان، والتشتت المكاني، وانقطاع أجيال عن التعليم، وارتفاع نسب التسرب المدرسي، وما تركته آثار الانقسام السياسي ومراحل الحرب، من انقسامات مجتمعية حادة، إلى بروز مشكلات اجتماعية مزمنة. عانت منها الأسر السورية، ومن أكثرها شيوعاً: «الطلاق، تعدد الزوجات، زواج القاصرات، والعنف ضد المرأة والطفل، ازدياد عدد الأطفال الأيتام، والأطفال مجهولي النسب، كذلك انتشار عمل الأطفال، والانقطاع عن التعليم، والتسرب المدرسي، والزواج المبكر أحياناً، وهذا بالتوازي مع ظاهرة العزوف عن الزواج، وارتفاع نسبة العزوبية عند الذكور والإناث، وانتشار ظواهر التشرد والتسول، وانتشار الأمراض النفسية لمن عانوا من ويلات الحرب. لاسيما من تعرضوا لانتهاكات جسدية ونفسية، واختبروا تجارب اعتقال وتعذيب واغتصاب. تعمقت تلك المشكلات والأمراض مع طغيان شعور جمعي، باليأس والإحباط، كلما طال أمد الصراع»<sup>[41]</sup>. بالمجمل تبين تلك الظواهر وغيرها، التي أصابت روابط وعلائق الأسرة السورية، الوحدات الاجتماعية الأكبر، التآكل التدريجي في منظومة التكافل الاجتماعي، التي كانت تشكل إحدى أبرز خصائص المجتمع السوري، وبسبب خسارة كتلة مجتمعية كبيرة كل ما لديها، باتت تعيش على الإعانات والمساعدات الخيرية.

## 3 تبدل الأدوار داخل الوحدات الاجتماعية

بسبب النزوح الداخلي والتهجير القسري، حصل تحول في نمط الاسرة السورية من النواتية (الأب والأم وأطفالهم) الى الممتدة الكبيرة (الآباء والأبناء وزوجاتهم مع أطفالهن بمنزل واحد) المرتبطة بمجتمعات ما قبل الحديثة. ما يفسر تزايد الخلافات الداخلية بين أفراد العائلة، بالإضافة الى انتفاء الخصوصية الأسرية. ينطبق هذا الأمر بشكل أساسي على الأماكن التي تعيش فيها أكثر من أسرة، مثل المخيمات، مراكز الإيواء، أو المنازل التي تجتمع فيها عائلتين وثلاثة<sup>[42]</sup>.

من صور آثار الحرب ما يتعلق أيضاً بتبدل الأدوار داخل الأسرة. تشير دراسات إلى أن 28% من العائلات السورية اللاجئة، أصبحت تقودها امرأة، منها 35% تعمل فيها ربة الأسرة غالباً<sup>[43]</sup>.

[41] - أنظر: تقرير حول حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية مقدم في الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان - 13 يناير 2020

أنظر: الحرب في سوريا والظواهر الاجتماعية التي ترافقها، فاطمة حاج موسى، مجلة صور - 31 كانون الثاني 2020 <https://bit.ly/3yEyOwl> آخر مشاهدة 24 /2/ 2021

[42] - شذى ظافر الجندي بعد 7 سنوات حرب. الأسرة السورية بين التفكك الاجتماعي - موقع جيرون- 11 ديسمبر 2017 <https://bit.ly/34pE60B> آخر مشاهدة 25/2/2021

[43] - تقرير استشرافي مصغر حول عمل المرأة اللاجئة في الأردن صادر عن مركز تمكين بتاريخ -2016. [http://tamkeen-jo.org/upload/Women\\_Refugee\\_in\\_Jordan-ar.pdf](http://tamkeen-jo.org/upload/Women_Refugee_in_Jordan-ar.pdf) آخر مشاهدة 25/2/2021

طراً تبدل موازٍ في معايير المنزلة الاجتماعية، وانهيار الطبقة الوسطى في المجتمع، بحكم التفاوت الطبقي الحاد الناشئ عن آثار الحرب. من ناحية أخرى، أدى لجوء ملايين الشباب والرجال، إلى دول الجوار، وإلى أوروبا والمنافي البعيدة، خوفاً من التجنيد أو من العقاب إذا هم عادوا، إلى تبعات اقتصادية واجتماعية أدت إلى تغير سلوك العائلات وعاداتها.<sup>[44]</sup> علاوةً على تأثير قوانين اللجوء في الدول الأوروبية، على تعزيز استقلالية المرأة اللاجئة والشباب بعد بلوغهم سن الـ18، وقد أبان هذا التحول في العلاقات بين أفراد الأسرة، لاسيما ضمن الأسر التي واجهت صعوبات في الاندماج، بروز تدخل اجتماعي وثقافي، ناشئ عن اختلاف قوانين وثقافة وقيم مجتمعات لجوئهم، عن الأعراف والعادات التي حملوها من بيئاتهم الأصلية.

#### 4 ازدهار شبكات الفساد والجريمة المنظمة

لم يستنزف الفساد في سوريا الأموال العامة فقط، وحرمان المجتمع من عوائدها الاستثمارية والاتفاقية، وإنما تجذر كبنية كابحة للتنمية والتطور على جميع الأصعدة، في ظل انعدام الرقابة والشفافية والمساءلة. إن خسارات الاقتصاد السوري الراهنة جراء الفساد تفوق الأرقام المعلنة بكثير، بل وتتفوق نسبتها بأضعاف على نسب الفساد ما قبل الحرب والمقدرة بـ 30%،<sup>[45]</sup> من الدخل الوطني. يتمثل تأثيرها الكارثي لكونها تستهدف اقتصاداً مدمراً بالكامل، في ظل غياب شبه كلي للسلطات والقانون، وظهر انحدار سورية إلى مستوى 159، وفق الترتيب العالمي لمؤشرات الفساد.<sup>[46]</sup> تغطي شبكات الفساد التي يربعاها النظام، سواء من داخله مؤسساته أو من خارجها، أعمال وأنشطة اقتصادية ومالية كبيرة، تصب في جيوب أثرياء وتجار الحرب. بالمقابل نجد شبكات موازية لها تنشط في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام. تصب في جيوب أمراء الحرب الذين يسيطرون على تلك المناطق. ثمة ترابط وثيق بين شبكات الفساد، وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، والتي قفزت في سوريا بعد عام 2011 بشكل واضح، فمن المرتبة 31 عالمياً في عام 2016 إلى المرتبة 16 في قائمة الدول الأعلى في انتشار الجريمة. وفق مؤشرات عام 2019. غدت سوريا من الدول التي يسجل فيها مؤشر الجريمة مستوى عالياً، إذ تسجل 67,42 نقطة من أصل 120 نقطة بحسب موقع نومبيو.<sup>[47]</sup>

نلاحظ خلال محطات الحرب، طغيان المفهوم التربحي، على كل أوجه الأنشطة العسكرية والأمنية، وانتشار تجارة السلاح والخطف بهدف الفدية، والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وشبكات الدعارة، وتبييض الأموال، وصناعة وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق الرسمية والعقارية، والجرائم الالكترونية، وغيرها من صنوف الجريمة المنظمة. أدى انتشار تلك الشبكات على نطاق واسع، إلى غياب مفهوم الأمن الاجتماعي، وتراجع سلم القيم الأخلاقي، واستضعاف الفئات الفقيرة وهي غالبية المجتمع، وضمور دور القانون في رد الحقوق لأصحابها، وغلبة منطق القوة والتشبيح والهيمنة. مما أفضى إلى تعميق التفكك في النسيج المجتمعي بشكلٍ فادح.

[44] - bbc - خسائر سوريا الفادحة - <https://www.bbc.com/arabic/inthepress-47010740> - آخر مشاهدة 2021/2/26

[45] - 30% متوسط حجم الفساد في الاقتصاد السوري - Syria steps

<http://syriasteps.com/index.php?p=127&id=75827> آخر مشاهدة 2021/2/26

[46] - 30% متوسط حجم الفساد في الاقتصاد السوري - مرجع سابق

[47] - جريمة كل يوم في سوريا .. استثمار إعلامي يزيد القلق، نور الدين رمضان، يامن مغربي، خولة حفطي- 2020/7/24

<https://www.enabbaladi.net/archives/403648> آخر مشاهدة 2021 /2/25

مبحث ثالث

# صلات التهجير القسري و "المصالحات" بالتغيير الديمغرافي



منذ الأشهر الأولى للثورة السورية، تعرضت العديد من المناطق السورية، لحملة عسكرية وأمنية شديدة، أدت إلى تهجير آلاف من أبناء تلك المناطق، كما حدث في بلدة تلكلخ الحدودية في مايو/ أيار 2011، التي اضطر قسم كبير من سكانها، للهرب وعبور الحدود نحو لبنان. مع توسع تلك الحملات بهدف إخماد الاحتجاجات الشعبية التي امتدت إلى مناطق سورية متعددة، أخذت تتزايد عمليات اللجوء والنزوح، لاسيما منذ بداية النصف الثاني من العام 2011، كتلك التي شهدتها مناطق الريف السوري القريب من الحدود التركية (حلب، إدلب، حماه، اللاذقية، الرقة، دير الزور).<sup>[48]</sup>

بينما تسببت سياسات الحصار التي استخدمها النظام بوقت مبكر، منذ حملته الأولى على درعا في نيسان 2011، والتي امتدت على نطاق أوسع منذ منتصف العام 2012، وخلال عامي 2013 و2014 بصورة ممنهجة، وطالت تجمعات سكانية كبيرة في الغوطة الشرقية، والغوطة الغربية، وبلدات ريف دمشق الجنوبي، وحمص القديمة، وريف حمص الشمالي.<sup>[49]</sup> إلى تصاعد مأساة التشريد القسري في سورية، التي ضاعفت منها عمليات استهداف النظام للمدنيين، وارتكابه العديد من الانتهاكات الجسيمة، التي أجبرت ملايين السوريين على مغادرة أماكن سكنهم.

## أولاً: في منهجية الإخلاء والتهجير القسري

كمدخل لفهم مدى اندراج العديد من حالات اللجوء والنزوح «والمصالحات» التي وقعت خلال فصول الحرب السورية، ضمن التكييف القانوني لجريمة التهجير القسري، علينا فحص المعايير التي يتذرع بها النظام السوري، ضمن محاولته نفي مسؤوليته عن ارتكاب ما يدخل في نطاق التهجير القسري. وادعائه بوجود أسباب عسكرية «اضطرابية» أدت إلى ذلك، وتحميله قوات المعارضة المسؤولية عنها. في حين تدحض الوقائع الموثقة تلك المزاعم، لأن عمليات النظام التي استهدفت مناطق سورية محددة، وكان من أهدافها نقل السكان بوسائل إجبارية، إلى مناطق أخرى في الشمال السوري، بعد أن فقد سكانها المدنيين وجود خيار حقيقي يجعل تهجيرهم غير قانوني. حيث سبق لهيئة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية بيوغسلافيا، أن أوضحت على عدم وجوب اقتصار مفهوم القسرية بطريقة ضيقة، على استخدام القوة الفيزيائية المباشرة، بل قد يحدث التهجير قسراً وفق قولها، بسبب « التهديد باستخدام القوة أو الاضطهاد، كالذي يحدث بسبب الخوف من العنف، الإكراه، الاحتجاز، الاضطهاد النفسي، أو إساءة استعمال السلطة ضد شخص أو أشخاص بعينهم، أو عن طريق استغلال ظروف قسرية » وجميعها لا تعطي للشخص خياراً حقيقياً للبقاء أو الهروب، وبالتالي هذا النوع من التهجير يعتبر غير طوعي.<sup>[50]</sup> ما ذهبت إليه محكمة يوغسلافيا في حيثيات حكمها، يحدد بصورة قاطعة، أن « الضرورة العسكرية » لها شروط ومعايير معينة، وإن لم يلتزم بها أطراف الصراع، لم يعد جائزاً الاستناد إليها، بغرض تبرير انتهاكات جسيمة من النوع الذي ساقته المحكمة.

[48] - ساشا العلو - السوريون في تركيا - مبادرة الإصلاح العربي - 11 كانون الأول 2018 - <https://bit.ly/2RE16GN> آخر مشاهدة 2021/2/26

[49] - عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة - دراسة صادرة عن منظمة The DAY After - البرنامج السوري للتطوير القانوني - مركز الشرق للدراسات - <https://bit.ly/3hQpNdH> آخر مشاهدة 2021 /2/27

[50] - IN THE TRIAL CHAMBER - Committed in the Territory of Former Yugoslavia since 1991- August 2 2001 - <http://www.icty.org/x/cases/krstic/tjug/en/krs-tj010802e.pdf> آخر مشاهدة 2021 /2/27

وفقاً لذلك، وفي سياق التجربة السورية، لا تنفي أوصاف مثل النزوح، واللجوء، من التكييف القانوني لجريمة التهجير القسري، في حال توفر أركانها الجرمية، المنصوص عليها في اتفاقيات القانون الدولي الإنساني، وقوانين حقوق الإنسان، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>[51]</sup> إذ شهدت فصول الصراع، موجات تهجير كبيرة، بسبب عمليات ترويع وترهيب المدنيين، يتحمل مسؤوليتها الأساسية النظام السوري وحلفائه، وأطراف أخرى شاركت بالصراع في مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم داعش قبل انتهائه، ومناطق خاضعة لسيطرة قسد، وأخرى تحت سيطرة فصائل المعارضة.<sup>[52]</sup> بهذا المعنى لا يجوز اختزال حالات التهجير القسري، بأعداد المدنيين الذين أجبروا على ركوب الباصات الخضراء، إثر اتفاقيات المصالحة، التي طالت عشرات المناطق السورية، والتي جرت على نحو مكثف ما بين الأعوام 2016 إلى 2018.

## 1 المصالحات بهدف الإخلاء

تكشف طرائق النظام في التعامل مع اتفاقيات المصالحة - كما سنرى - عن سياق عملياتي متكامل، تم تطبيقه تحت شروط الإذعان والإكراه، لهدف واضح وهو تهجير من تبقوا في المناطق الثائرة عليه، خلافاً لما يوحي إليه مفهوم المصالحات في السوابق الدولية، الذي انتهجته العديد من الدول، كخطوة على طريق الخروج من أزماتها، وصياغة عقد اجتماعي جديد داخل تلك الدول، وإعادة إصلاح جذري وشامل لمؤسسات الدولة. فضلاً عن محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، وتعويض وجبر المتضررين.<sup>[53]</sup> بينما في الحالة السورية، كان يقوم النظام بعمليات حصار خانقة بحق المدنيين، تتخللها هدن محلية مؤقتة، وتتبعها عمليات عسكرية تستهدف المناطق المحاصرة، ثم يتم فرض اتفاقيات مصالحة، ابرمت أغلبها بترتيب وإشراف روسي، وبدور إيراني ووساطات عربية في بعض الحالات، كما حدث في اتفاقية المدن الأربعة، وهي تشكل في حقيقتها عملية تفاوضية ذات بعد ديمغرافي، تنتهي بإخلاء المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة، ويتمخض عنها استعادة النظام لتلك المناطق، علاوةً على تهجير من فيها من مدنيين ومقاتلين.<sup>[54]</sup> تشكل اتفاقيات المصالحة في مدينة درعا التي تمت في العام 2018، استثناء فيما يتعلق بعمليات الإخلاء التي شهدتها المناطق الأخرى، لكنها تؤشر إلى المصير المأساوي لأعداد كبيرة ممن قاموا بتسوية أوضاعهم، وتعرضوا لعمليات اعتقال واغتيال متواصلة.

لعلّ أكثر ما يدل على استخدام اتفاقيات المصالحة، كأداة قسرية لإخلاء المناطق المشمولة بتلك الاتفاقيات، أن أعداد المحاصرين في كافة المناطق السورية، وغالبيتهم من المدنيين، كانت قرابة مليون ومئتي ألف محاصر، لم يبق منهم أي مدني بعد عمليات الأخلاء الجماعي، التي تمت إثر اكتمال مسلسل المصالحات.<sup>[55]</sup>

[51] - أنظر لمزيد الاطلاع - دراسة عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة - مرجع سابق

[52] - أيمن أبو هاشم - المسؤولية القانونية عن جرائم التهجير القسري في سورية - شبكة جيرون - 13 أكتوبر 2016  
<https://www.geiroon.net/archives/66629> آخر مشاهدة 27 / 2 / 2021

[53] - غازي دحمان - المصالحات في سوريا: هل تؤدي للسلام؟ أم هي أداة لقهق الضحايا؟ - معهد العالم للدراسات - 14 شباط فبراير 2017 - <http://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item/477-586140217.html> آخر مشاهدة 28 / 2 / 2021

[54] - العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري - موقع نصح - - 6 تشرين أول / أكتوبر 2016 <https://bit.ly/3i1hpl6> آخر مشاهدة 28 / 2 / 2021

[55] - عندما تنعدم خيارات البقاء أو العودة - مرجع سابق

ما يؤكد من خلال الوقائع الموثقة والأدلة الدامغة، أن ما حدث فعلياً هو تهجير قسري تحت مسمى المصالحات. المدعو للاستغراب أن الأمم المتحدة، شاركت ببعض تلك الاتفاقيات، وخاصة اتفاقيات الإخلاء، كما لوحظ أن وثائق الهدنة وخفض التصعيد بين تركيا وروسيا قد أشارت إلى المصالحات بوصفها أحد آليات الحل.<sup>[56]</sup> مع أن رفع الغطاء عن تلك الاتفاقيات، ورفض لا مشروعيتها القانونية، هو السلوك الذي يجب أن يحكم مواقف المجتمع الدولي، من كل الأفعال التي تندرج في سياق التهجير القسري.

أما بخصوص صلات اتفاقيات المصالحة بالتغيير الديمغرافي، فهي صلات سببية مباشرة، بحكم أن إخلاء المناطق المستهدفة من سكانها، لم يستخدم كتكتيك حربي مؤقت، وإنما ضمن خطة استراتيجية، يعمل النظام على استكمال حلقاتها، التي بدأها إثر عمليات الإخلاء الجماعي، والتي تركزت على العقد الاستراتيجية ذات الكثافة السكانية، كمحافظة ريف دمشق وحمص والقسم الشرقي من محافظة حلب. مستهدفاً من ورائها تمهيد الطريق نحو تنفيذ مخططاته، في إحلال تركيبة سكانية جديدة، تطابق تصورات وحلفائه، عن «سوريا المفيدة»، باستخدام البعد المذهبي والطائفي بصورة جلية. بينما نستشف من أمثلة أخرى، صلة التدمير الممنهج بعملية التفريغ السكاني كهدف بحد ذاته. حيث ينقل أحد المفاوضين المحليين في اتفاقية المصالحة بجنوب دمشق في نيسان 2018، أنه عندما سأل الكولونيل الروسي ألكسندر زورين الذي رعى تلك الاتفاقية، عن إمكانية عودة أهالي مخيم اليرموك بموجب الاتفاقية؟ أجاب الكولونيل الروسي: إن المخيم انتهى وسيتحول إلى طحين. ويضيف المفاوض المحلي؛ بعد أربعة أيام من الاجتماع مع الكولونيل الروسي، تعرض المخيم إلى حملة جوية مكثفة، أدت إلى تدمير المخيم بشكل شبه كلي.<sup>[57]</sup>

## 2 الدور الإيراني في التغيير الديمغرافي

عملت إيران من خلال أذرعها الميليشيوية، المنتشرة في الأراضي السورية، على تفريغ مناطق سكانية بأكملها، حيث قام حزب الله اللبناني بالتعاون مع قوات النظام، بشن حملة عسكرية على بلدة القصير في نيسان / أبريل 2013، أسفرت عن تهجير أهالي البلدة باتجاه بلدة عرسال البقاعية، ومنطقة عكار في الشمال. علماً أن حزب الله هو من أمّن ممرات لخروج المدنيين بهدف إخلائها، وهو من سهل توطين عائلات شيعية في البلدة، من ميليشيا الإمام الرضا مع عائلاتهم.<sup>[58]</sup> لم تكن هذه الواقعة هي المثال الوحيد على دور إيران في تكريس سياسات التغيير الديمغرافي، على أساس مذهبي، وبصورة منهجية مدروسة، فقد تعرضت مدينة داريا إلى حصار خانق لمدة أربع سنوات، وحملة عسكرية متتالية، انتهت في عام 2016، بإخلاء كامل سكان المدينة، التي كان يقطنها في بداية الثورة السورية قرابة 250 ألف شخص، واستجلاب أكثر من 300 عائلة شيعية عراقية، محسوبة على حركة النجباء، يصفهم أبناء داريا بالمستوطنين<sup>[59]</sup>، في حين يشكل اتفاق المدن الأربع الذي انجز في آذار 2017، مثلاً عيانياً على الصلة

[56] - المصالحات في سورية: هل تؤدي للسلام ؟ أم أنها أداة لقهْر الضحايا - مرجع سابق

[57] - مقابلة أجراها الباحث مع ع، ح، المفاوض المحلي في اتفاقية المصالحة لجنوب دمشق - تاريخ المقابلة 2021 /3/2

[58] - د. ياسر سعد الدين - التهجير القسري في سوريا - مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية - 2017- /1/20

آخر مشاهدة <http://www.umayya.org/studies-ar/11482> 2021 /3/1

[59] - بعد تفريغها من سكانها « النجباء » ترسل 300 عائلة شيعية إلى داريا - عنب بلدي - 2016 /9/6

السببية بين الإخلاء والتغيير الديمغرافي، وهو الاتفاق الذي توصل إليه ممثلون عن حركة أحرار الشام وهيئة تحرير الشام، مع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله، في الدوحة برعاية قطرية. وغادر على إثره 3500 مقاتل مع عوائلهم من مضايا، و 170 مقاتلاً من الزبداني وعوائلهم المقيمة في منطقة بلودان، إلى الشمال السوري، مقابل إخلاء أهالي الفوعة وكفريا في ريف إدلب على مراحل. وبذلك باتت الزبداني خالية من أهلها بالكامل.<sup>[60]</sup>

لا تقتصر الأساليب الإيرانية الهادفة إلى تغيير التركيبة السكانية في سوريا، على المشاركة العسكرية لميليشياتها في استهداف المناطق المأهولة بالسكان، بمختلف أنواع الأسلحة، بما فيها البراميل المتفجرة والأسلحة الكيماوية والصواريخ الفراغية، دفعاً بأهلها للنزوح الداخلي أو اللجوء إلى دول الجوار. ثمة أدوار أخرى تتولاها المؤسسات الدعوية والثقافية الإيرانية، بهدف نشر التشييع في سورية، حيث بلغ عدد الحوزات التي بنتها إيران في سوريا في العقد الأخير (69) حوزة علمية شيعية، تعمل على جذب الطلبة الشيعية من كافة الجنسيات للدراسة المجانية فيها، وتشجيعهم على الاستقرار في سورية، والحصول على الجنسية السورية، وممارسة الدعوة للمذهب الشيعي. علماً بأن سورية؛ كانت خالية تماماً من أية حوزة علمية شيعية قبل عام 1979. كما أسست العديد من الشركات التجارية العقارية، التي تعمل عبر وسطاء وسماسرة، من أجل تسريع عمليات شراء العقارات والأراضي، باستغلال غياب أصحابها، أو اضطرار آخرين بسبب الفقر لبيع أملاكهم بمبالغ زهيدة. حيث تنشط عمليات البيع والشراء في محافظات دمشق وريف دمشق، ودرعا، وحمص، وحلب، ودير الزور.<sup>[61]</sup> فضلاً عن استغلال حالة الفقر في المجتمع السوري، وتوزيع الأموال وتأمين الخدمات، لجذب الفقراء إلى التشييع، واستهداف الأطفال على وجه التحديد. مجمل تلك الأساليب تصب في خدمة السياسات الإيرانية الرامية، إلى خلق قاعدة شعبية محلية موالية لها في سوريا على غرار لبنان واليمن. بما يضمن الممر الجغرافي الممتد من طهران إلى البحر الأبيض المتوسط عبر العراق وسورية ولبنان، وسيطرة غالبية شيعية على هذا الممر الاستراتيجي. من هنا يجب فهم معنى التغيير الديموغرافي للخريطة السكانية السورية من المنظور الإيراني. ذلك أن تركيز إيران على تشييع المناطق الشرقية في دير الزور والبوكمال والميادين وغيرها، يدخل ضمن تأمين سيطرتها على طرق الأمداد البري من طهران إلى بيروت، وتكريس طابع ديمغرافي تحت غطاء مذهبي، يضمن لها ترسيخ قواعدها الاجتماعية والعسكرية طويلة الأمد.

[60] - مازن عزي - مصالحات ريف دمشق: هل من تمثيل باق للمجتمعات المحلية؟ - - Middle East Directions 19 تشرين الثاني 2020-26-59-12-19-11-2020/wartime/2019-05-07-15-50-27

آخر مشاهدة 2021/3/1

[61] - د. حسن قطريب - التغيير الديمغرافي في سورية هدف استراتيجي طائفي - مركز التفكير الاستراتيجي - 19 أيلول 2016 - <https://bit.ly/3hYySRB> آخر مشاهدة 2021 /3/2

## ثانياً: تأثير اختلاف أشكال الحوكمة على التركيبة السكانية

تحولت سوريا بفعل الصراع المسلح، وتعدد الأطراف المشاركة فيه، إلى مناطق نفوذ تخضع لسيطرة جهات متصارعة، لكل منها ارتباطات وسياسات مختلفة، ورغم تغير خرائط النفوذ خلال محطات الصراع، فقد ترسخت على أرض الواقع ثلاث مناطق رئيسية وهي:

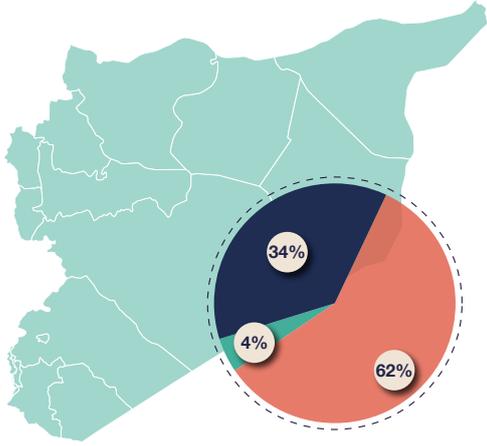
- منطقة تسيطر عليها قوات النظام، وتخضع للنفوذ الإيراني الروسي.
- منطقة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وتدخل ضمن نفوذ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.
- منطقة تسيطر عليها فصائل المعارضة، وتدخل ضمن النفوذ التركي.

يتوزع المجتمع السوري في الداخل على مناطق النفوذ الثلاثة، التي تفصل بينها خطوط التماس أو مناطق عازلة، حددتها تبعاً جولات متعددة من القتال والهُدن والمصالحات، بموجب اتفاقيات خفض التصعيد بين الدول المتدخلة في الملف السوري. بموجب إحصائيات دولية ومحلية، بلغ مجمل أعداد السوريين المنتشرين في الداخل السوري لعام 2021، ما يقارب (16,475,000) مليون شخص، يتواجد منهم (9,400,000) مليون شخص في مناطق النظام، و(4,025,000) مليون شخص في مناطق المعارضة، و(3,050,000) مليون شخص في مناطق قسد.<sup>[62]</sup> مع اختلاف أشكال إدارة تلك المناطق؛ من النواحي السياسية والعسكرية والأمنية والمدنية، تبعاً لاختلاف رؤية وأهداف كل جهة حيال المنطقة التابعة لها، طرأت تحولات بنيوية على التركيبة السكانية في مختلف تلك المناطق. لا يمكن فصلها بأي حال عن المتغيرات الديموغرافية، التي أصابت المجتمع السوري خلال مراحل الصراع -كما تناولناه سابقاً - ولم تعد آثارها تقتصر على الجماعات السكانية الموزعة بين مناطق النفوذ الثلاثة، وإنما ألقت بظلالها على علائقها البينية، ونظرة كل منها للآخر. وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال تناول أشكال الحوكمة القائمة في مناطق النفوذ، ونوعية سياسات وبرامج كلٍ منها.

[62] - التحول السكاني في سورية 2011 / 2021 - مركز جسور - مارس / آذار - 2021

[https://www.jusoor.co/content\\_images/users/5/contents/1394.pdf](https://www.jusoor.co/content_images/users/5/contents/1394.pdf) آخر مشاهدة 25 / 3 / 2021

## توضيح توزيع السكان بين الداخل والخارج ومناطق السيطرة



**26385000**

إجمالي عدد سكان سورية المفترض  
في عام 2021

16,475,000 يقيم داخل سوريا مطلع 2021

8,845,000 خرج من سوريا خلال السنوات العشر الأخيرة

1,065,000 قتلا ومغيبون

**16,385,000**

عدد السكان داخل سورية مطلع 2021

**9,400,000**

عدد السكان ضمن مناطق سيطرة النظام

**7,075,000**

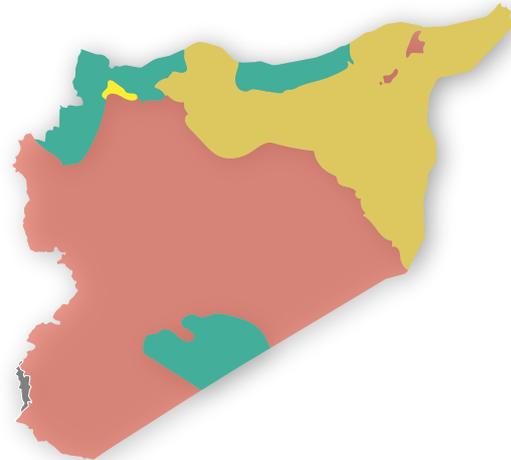
عدد السكان خارج مناطق سيطرة النظام

**402,500**

في مناطق المعارضة

**305,000**

في مناطق سيطرة قسد



المصدر: جوسور للدراسات  
JUSOOR FOR STUDIES

[https://www.jusoor.co/content\\_images/users/5/contents/1394.pdf](https://www.jusoor.co/content_images/users/5/contents/1394.pdf)

## الحكومة في مناطق النظام

وفق تطورات الصراع الأخيرة، بات النظام السوري يسيطر عسكرياً على ما يقارب (63%) من مساحة سورية، ويتسم النظام الحاكم بسيطرته على الدولة (قانونياً ومؤسسياً)، إلى درجة استخدامه الحكومة كسلطة إدارية عليا لمؤسسات الدولة، بما يخدم بقاء النظام وسياساته السلطوية. قبل الثورة كانت المؤسسات الأمنية والحزبية، تلعبان دوراً أساسياً في إدارة وضبط مؤسسات الدولة بمختلف مجالاتها، وبعد ثورة 2011، تزايدت قبضة النظام على الدولة والمجتمع، وتوغلت الأجهزة الأمنية، في قمع وترهيب المدنيين بصورة غير مسبوقة، وازدادت حالات الاعتقال والتصفية والترهيب الممنهج.<sup>[63]</sup> فيما أدت حرب النظام الضارية لإنهاء الثورة، إلى عمليات نزوح ولجوء وتهجير واسعة، أسهمت في تمزيق النسيج المجتمعي. فضلاً عن فرض النظام إجراءات أمنية مشددة على من بقوا داخل مناطقه، وباتوا يعيشون تحت سندان القمع والترهيب كجماعة مسلوبة الإرادة، ومطرقة الفصل الجغرافي والاجتماعي، عن بقية السوريين المتواجدين في المناطق الخارجة عن سيطرته. فيما يعانون من تردي وتدهور المؤسسات المدنية والخدمية، التي باتت عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة الأساسية. مع ارتفاع معدلات الفساد في مؤسسات الدولة، التي جعلت سوريا على رأس قوائم الفساد عالمياً، ونتيجة تفشي الفقر المطلق، غدا 60% من السوريين مهددين هذا العام بالجوع، وفق تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً،<sup>[64]</sup> وهي أسباب فاقمت من ازدياد معدلات الجريمة، بفعل الضغوط المعيشية، وتفكك الأسرة السورية، وانتشار السلاح العشوائي، وغياب المؤسسات القانونية التي من المفترض أن تقوم بحماية المواطنين، بالإضافة إلى تأثير جائحة كورونا على الأوضاع المعيشية، وما تبعها من انهيار في قيمة الليرة السورية وصل إلى الحضيض في الأشهر الأخيرة.<sup>[65]</sup> مجمل تلك الأسباب التي تراكبت فيها الضغوط الأمنية والمعيشية، والمشكلات الأخلاقية والنفسية، كشفت عن فشل ذريع لمؤسسات الدولة، وعجزها عن إدارة شؤون المجتمع من كافة النواحي، وقد نجم عن ذلك بروز الظواهر الخطيرة التالية:

■ اختلال البنية السكانية في مناطق النظام، التي تخضع بوسائل الإكراه والإذعان للأجهزة الأمنية والميليشيات والتشكيلات العسكرية التابعة للنظام وإيران وروسيا. حيث يتم التعامل معها وفق سياسات تمييزية، على خلفياتها المنطقية والطائفية والمذهبية، وتوظيفها الأداة بما يكرس سياسات النظام، في إعادة تأهيل البيئات المجتمعية الخاضعة لسيطرته، وإدخال جماعات سكانية لا تنتمي للمجتمع السوري، كعوائل الميليشيات الشيعية التي جلبتها إيران، ونشر التشييع بين السوريين لأهداف عقائدية وسياسية.

■ تعميق الشروخ الهوياتية ضمن فئات المجتمع، وقطع أواصر العلاقة بين السوريين في مناطق النظام، والمتواجدين منهم في المناطق السورية الأخرى، وتجريم كل من يحاول الاتصال والتواصل مع أقربائه ومعارفه وجيرانه في تلك المناطق.<sup>[66]</sup> مما يفاقم من تمزيق النسيج المجتمعي بين أبناء المجتمع الواحد. ويحول دون اندماج السوريين.

[63] - لمزيد من الاطلاع مراجعة تقارير لجنة التحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/AboutCol.aspx>

[64] - حجم الفئات في سورية يصيب الضمير بالصدمة - موقع تلفزيون العربي - 11 آذار 2021 - <https://beta.alaraby.com/news/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-12267> آخر مشاهدة 2021 /3/5

[65] - فؤاد عزام - فقر وجوع يفاقم مشاكل المجتمع في مناطق النظام - صحيفة العربي - 14 أكتوبر 2020- <https://bit.ly/2SnyykF> آخر مشاهدة 2021 /3/6

[66] - شهادات عدة معتقلين سابقين، تم تجريمهم بالتواصل مع أقرباء ومعارف في مناطق المعارضة، وفق القانون رقم (19) لعام 2012، والخاص بمكافحة الإرهاب.

■ نشر وتعزيز ظواهر النهب والفساد المادي والأخلاقي، وإهلاك المجتمع واستنزافه بالفقر والحرمان والبؤس، وانتهاك حقوق الإنسان بصورة ممنهجة، وإضعاف مؤسسات القضاء، وضرب الثقة المجتمعية، من خلال تعاضم سطوة المخبرين والشبيحة على فئات المجتمع، ودفع أعداد كبيرة للهجرة نتيجة فقدانها الأمن والأمان ولقمة العيش.

■ استنزاف موارد وقدرات مؤسسات الدولة، وتوظيف مواردها الشحيحة، بهدف تغطية تكاليف حروب النظام العسكرية، والإنفاق على الجيش والأجهزة الأمنية، مما أدى إلى تعثر الخطط التنموية، وعجز الدولة عن تأدية الخدمات العامة، وتراجع ثقة المواطن بالدولة. بل أصبح ابتزاز المواطنين مالياً، أحد أساليب النظام لرفد خزنته المفلسة.<sup>[67]</sup>

■ إعادة تأهيل التركيبة السكانية، بالتوازي مع تفكيك مقومات سيادة الدولة، وتغول النفوذ الإيراني والروسي ضمن مناطق النظام، على حساب الانتعاش من سيادة الدولة، وتشير الاتفاقيات التي أبرمها الطرفان مع النظام في المجالات العسكرية والاقتصادية<sup>[68]</sup>، إلى تفريط النظام بمقومات السيادة الوطنية، وإهدار الثروات والموارد الوطنية، لأهداف سياسية تتعلق بسعي النظام لضمان وجوده وبقائه. بحكم تعدد أجناس النفوذ في مناطق النظام، والتي تتلاقى على تغيير الهوية الديموغرافية، كما أظهرنا خلال الدراسة، لا سيما خطورة الدور الإيراني في هذا الاتجاه. فإن تلك التحولات العميقة التي أصابت المجتمع السوري، من شأنها أن تؤثر في تقويض خصائص التركيبة السكانية، وإنتاج خليط هوياتي وطبقي متنافر، يقف عائقاً أمام ترميم المشكلات البنيوية التي تواجه التركيبة السكانية، وترسيم واقع ديمغرافي جديد، يتناسب مع خيارات وحلول تهدد وحدة المجتمع السوري رهنماً ومستقبلاً.

## الحكومة في شرق الفرات

تشكل مناطق شمال وشرق الفرات 41% من مساحة سوريا، بينما يشكل سكانها 18% من سكان سوريا،<sup>[69]</sup> وتضم ثلاث محافظات رئيسية ( دير الزور - الرقة - الحسكة ) وتقدر نسبة الأكراد فيها ما بين ( 12% - 15% ) من مجموع سكان شرق الفرات، فيما يشكل العرب السنة غالبية السكان، وبقية المكونات من (تركمان، سريان، آشور، أرمن، شيشان).<sup>[70]</sup>

تحتوي هذه المنطقة على سلّة سوريا الغذائية، إذ تنتج معظم القمح، والقطن، والشعير، وتضمّ معظم الثروة الحيوانية في البلاد، ويوجد فيها 80% من نפט البلاد ومواردها من الغاز الطبيعي. تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على شمال وشرق سوريا، وتبلغ مساحة سيطرتها العسكرية (25%) من مساحة سوريا.

[67] - أنظر المرسوم التشريعي رقم 31 لعام 2020 / الخاص بتعديل بعض مواد قانون خدمة العلم، لتشمل أحكام ومبالغ البدل النقدي للمكلفين بالخدمة الإلزامية الذين تقرر وضعهم بخدمة ثابتة -أنظر أيضاً، القرار الصادر من رئاسة مجلس الوزراء السوري بفرض رسم 100 دولار على المواطنين السوريين الراغبين بدخول وطنهم.

[68] - أنظر عشرات الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والتجارية والسياحية والصحية والتعليمية بين حكومات النظام الحكومتين الإيرانية والروسية.

[69] - عبد الناصر العايد - خريطة النفوذ في شمال شرق سورية - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - يناير 2018

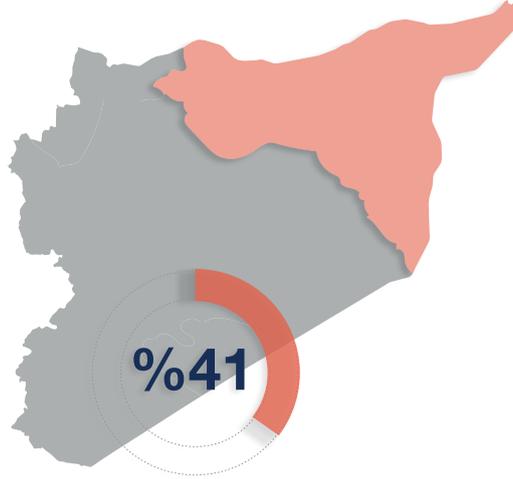
[https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Northeast-Syria-Forces-on-the-](https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Northeast-Syria-Forces-on-the)

[Ground-the-Arab-Population.pdf](https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/Northeast-Syria-Forces-on-the-Ground-the-Arab-Population.pdf) آخر مشاهدة 2021 /3/5

[70] - مهند الكاطع - مغالطات « القضية الكردية في سورية » العربي الجديد - 21 أكتوبر 2019 - <https://bit.ly/3oRV0hX>

آخر مشاهدة 2021 /3/5

تتولى الإدارة الذاتية حوكمة تلك المنطقة. لاسيما بعد إعلانها قيام الإدارة الذاتية الفدرالية من جانب واحد، في 17 آذار 2016، بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي، الذي يرتبط بعلاقات تنظيمية مع قيادة العمال الكردستاني في قنديل، عبر ما يسمى اتحاد الكومونات الكردستانية KCK. في حين لا تتجاوز سيطرة قوات النظام في محافظة الحسكة على 10% من مجموع مساحة المحافظة، وتسمى مناطق سيطرة النظام السوري في مدينتي الحسكة والقامشلي بـ «المربعات الأمنية» بسبب احتوائها على مقرات مراكز الأمن المتعددة.<sup>[71]</sup>



مساحة مناطق شرق الفرات بالنسبة لمساحة سوريا

إثر اعتماد التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قوات سوريا الديمقراطية لمواجهة تنظيم داعش، وبعد هزيمة التنظيم في النصف الثاني من العام 2017، دخلت أجزاء واسعة من شرق الفرات، تحت سلطة الإدارة الذاتية، لتشمل مناطق عربية خالصة كمدينة الرقة وريف دير الزور. مما وضع أمام أجهزة العسكرية والأمنية والمدنية صعوبات تتعلق بإدارة تلك المساحة الشاسعة جغرافياً، وتلبية احتياجاتها الخدمية بشكلٍ مرضٍ للسكان. كما نجم عن استئثار المكون الكردي بالسلطة العسكرية والمدنية، مع وجود شكلي للمكون العربي، أزمة هوياتية في المناطق العربية الخاضعة لها؛ حيث يشكل المكون الكردي في قوات قسد والمجالس المدنية التابعة لها ما نسبته 70%، إضافةً إلى سوء إدارة العلاقة مع العشائر العربية والتي تشكل القوة الأكثر أهمية في المنطقة<sup>[72]</sup>. مما خلق الشعور بالترقية لدى المكون العربي، بحكم سيطرة المكون الكردي على المواقع والمفاصل الرئيسية للإدارة، يفاقم منه سوء الوضع المعيشي والخدمي، وضعف المجالس المحلية، التي أسستها القوات الكردية في خدمة المنطقة بشكل عام. علاوةً على ما تركته الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها وحدات الحماية الشعبية (ypg) وقوات الأمن الداخلي (الأسايش) بحق سكان المنطقة من ضغائن وأحقاد متبادلة، ومن أبرزها بحسب تقارير دولية؛ عمليات التهجير في بعض القرى، وسلب وتدمير المنازل، وحرق المحاصيل، والإعدام خارج القانون. 72

[71] - سنان حتاحت - الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشرق سوريا - 27 - Middle East Directions كانون الثاني 2020 <https://bit.ly/3fnGVpo> آخر مشاهدة 6/3/2021

[72] - عدنان الحسين - المظاهرات تتسع ضدها.. انتهاكات القوات الكردية تتواصل شرقي سوريا - موقع الجزيرة نت- 7 مايو/ أيار 2019- <https://bit.ly/36plc9c> آخر مشاهدة 6/3/2021

ثمة إجراءات أخرى قامت بها الإدارة الذاتية، تبعث على مخاوف جدية، من «تكريد» منطقة شرق الفرات، كمناهج التربية والتعليم التي تفرض من خلالها تدريس اللغة الكردية، في المدارس والمعاهد والجامعات التي تشرف عليها، وتدخلها لتغيير أركان العملية التعليمية، بما يلبي متطلباتها الأيديولوجية، وإعادة تأهيل البنى التعليمية، لإدارة الملف التربوي عبر السيطرة على البنية التحتية الرئيسية لقطاع التعليم «المدارس» وعلى المحرك البشري المتمثل «الطلاب والكادر التدريسي».<sup>[73]</sup>

يعزز من تلك المخاوف «نظام الكفيل» أو ما يعرف بـ «إذن إقامة»، والذي أصدرته الإدارة الذاتية، شرط لانتقال كل سوري يرغب بالاستقرار ضمن المنطقة الشرقية، سواء أكان نازحاً أو من سكانها أصلاً. يرى الكثير من أبناء المنطقة خصوصاً، ومن السوريين عموماً، بأنه إجراء عنصري، يتم تحت ذرائع أمنية، ويشكل عقبة أمام عودة النازحين من سكان المنطقة إلى بيوتهم في المنطقة.<sup>[74]</sup> جزاء تلك السياسات التي تحاول من خلالها الإدارة الذاتية، فرض نموذج فيدرالي في الحكم والإدارة، ينطلق من مفهوم أيديولوجي وسياسي أحادي، وإملاء عقد اجتماعي ذات توجه محدد على كافة السكان، فقد تضاعفت آثار تلك السياسات على التعددية التي تتصف بها التركيبة السكانية في المنطقة، لجهة إدارة تناقضاتها الهوياتية، التي ظهرت بصورة جلية خلال محطات الحرب، بما يتعارض مع فرص بناء عقد اجتماعي سوري، يشارك فيه أبناء المنطقة على قدم المساواة مع بقية المواطنين السوريين. ما قد يؤدي في حال استمرار هذا الشكل من الحوكمة، إلى تعميق الفصل الديمغرافي بين الجماعات السورية، والتمهيد لفرض خيارات انفصالية، كلما طال أمد الصراع، ومع غياب حل سياسي يضمن حقوق ومصالح السوريين كافة.

## الحوكمة في مناطق المعارضة

تسيطر فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام على مناطق الشمال الغربي من سورية، وتشكل بمجملها قرابة (11%) من مساحة سورية.<sup>[75]</sup> تضم هذه المناطق أكبر نسبة من النازحين والمهجرين في الداخل السوري، بحكم أنها أصبحت مستوعب سكاني مختلط. وهي بيئة مليئة بالتحديات الصعبة والمعقدة، من كافة النواحي العسكرية والإنسانية والتنموية. تشير نماذج الحوكمة التي تتولى إدارة تلك المناطق، إلى طبيعة أزمة المرجعيات الناجمة عن تعدد تلك النماذج، وتباين الخلفيات الأيديولوجية والسياسية لكل منها. يشكل الائتلاف الوطني، المرجعية السياسية والتمثيلية، في أجزاء من تلك المناطق، وتقوم الحكومة المؤقتة بدور الإدارة التنفيذية التابعة له، في حين أنها مرجعية شكلية من حيث الواقع، ذلك أن الفصائل العسكرية المنضوية في الجيش الوطني السوري<sup>[76]</sup>، هي صاحبة السلطة الفعلية على الأرض، والتي تمارسها من خلال مؤسساتها الأمنية والشرطية بغطاء ودعم تركي.

[73] - أنظر، افتتاح المدارس في مدينة قامشلو مع المنهاج الكردي الجديد - موقع آرانيز - 2015/09/28

<http://wp.me/p4OhLR-bvA> آخر مشاهدة 2021 /3/6

[74] حسام العمر - كفالة السوري للسوري في مناطق «الإدارة الذاتية» - عنب بلدي - 2021 /2/7 -

<https://www.enabbaladi.net/archives/456171> آخر مشاهدة 2021 /3/7

[75] - خريطة النفوذ العسكري في سورية 1--1-2021 مركز جسور - <https://bit.ly/3oQLb3l> آخر مشاهدة 2021 /3/8

[76] - أعلنت وزارة الدفاع التابعة للحكومة السورية المؤقتة، في 30 ديسمبر/كانون الأول 2019، عن تشكيل «الجيش الوطني السوري»، تطبيقاً للاتفاق الذي وقّعت عليه فصائل «الجيش الحر»، وجاء الإعلان بعد اجتماع ضم كافة القيادات العسكرية للفصائل الموجودة في ريفي حلب الشمالي والشرقي

بالمقابل تُمسك هيئة تحرير الشام، بكل مفاصل الحوكمة في منطقة إدلب، مع أنها مصنفة على قوائم الإرهاب العالمية، وتضطلع حكومة الإنقاذ التابعة لها بتغطية الشؤون المدنية والإدارية. ينجم عن هذا التعدد في أشكال الحوكمة، واختلاف بنى السيطرة والإدارة فيما بينها، إلى تنازع واضطراب في إدارة شؤون سكان تلك المناطق. ما يضاعف من تحديات عدم الاستقرار، نتيجة تعرضها لعمليات عسكرية عنيفة، من قبل قوات النظام وحليفه الروسي، والتي أدت في الفترة ما بين كانون الأول 2019 وآذار 2020، إلى نزوح قرابة مليون شخص من إدلب وغرب حلب إلى الحدود التركية.<sup>[77]</sup>

تنعكس تحديات عدم الاستقرار، وفوضى السلاح، والتوترات الأمنية، والأزمات المعيشية، ومشكلات التنمية، على حياة سكان تلك المناطق المنهكين أصلاً، باعتبارهم الفئات الأكثر تضرراً جراء استمرار الحرب السورية. تغطي العديد من المجالس المحلية والمؤسسات المدنية، المتواجدة في تلك المناطق، جانب أساسي من التقديمات الخدمية والإغاثية، كما بدأت مع توافد المهجرين إليها، بتشكيل روابط أهلية ومجتمعية ذات خلفيات مناطقية. من الملاحظ أن حالة ضعف الاستقرار في تلك المناطق، قد أثرت على أدوار تلك الهياكل، ونوعية المهام التي تتصدى لها، فالمجالس المحلية رغم انحسار أدوارها ونفوذها، لا تزال بمثابة جسم «شبه حكومي أو حكومة مصغرة في البلدات والمدن التي تقوم بإدارتها». فهي تقوم بجباية الرسوم، وتقديم بعض الخدمات، مثل النظافة والتعليم والصحة، والتدخل أحياناً في تنظيم الحملات الإغاثية، ويتوقف نشاطها على استمرار الدعم والتمويل أو انقطاعه عنها.<sup>[78]</sup> بينما نجد اتساع أدوار منظمات المجتمع المدني في تلك المناطق، التي باتت تشكل لاجئاً رئيسياً، في تقديم الخدمات والإغاثية وبرامج التنمية والمشاركة المجتمعية، وتُقدر نسبة المنظمات العاملة فيها بحوالي 44% من مجموع المنظمات العاملة داخل سوريا وخارجها.<sup>[79]</sup> أما البنى التحتية، ومرافق الصحة والتعليم والنقل والاتصالات، فقد تعرضت خلال السنوات الماضية إلى استهداف متكرر أدى إلى تضررها بصورة كبيرة، ومع انقطاع التمويل عن المرافق التي تم إعادة صيانتها وتأهيلها. تنعكس المشكلات بشكل أكبر على المستفيدين من خدماتها. فعلى سبيل المثال أدى وقف تمويل الاتحاد الأوروبي لمنحته المقدمة لقطاع التربية في إدلب، إلى خروج نحو «220» ألف طفل من مقاعد الدراسة، التي كانت تغطي 65% من المنحة المخصصة لما يسمى بـ«المناهل» في حين لا يزيد مجمل الدعم المخصص التربوي على نسبة 2% من الدعم فقط.<sup>[80]</sup>

بينما وصل نظام الرعاية الصحية في تلك المناطق إلى شفير الانهيار، وبلغت الإمدادات والطواقم الطبية حدّها الأدنى، في حين أغلقت المرافق الصحية أبوابها أو توقفت عن العمل إثر تعرضها لحملات القصف الممنهج.<sup>[81]</sup>

[77] - شمال غرب سورية، الناس بحاجة إلى الحماية والمعونة - تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية (أمنستي)

<https://bit.ly/34i5yxl> آخر مشاهدة 2021 /3/11

[78] - تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سورية - مجموعة باحثين swiss peace -- وحدة المجالس المحلية -يناير/كانون الثاني 2017 - <https://bit.ly/3wAAzIW> آخر مشاهدة 2021 /3/9

[79] - منظمات المجتمع المدني السورية / الواقع والتحديات - مواطنون لأجل سوريا -2017 <https://bit.ly/3oPnCIA>

آخر مشاهدة 2021 /3 /10

[80] - منار عبد الرزاق -بالأرقام. انعكاسات توقف الدعم الأوروبي عن التعليم في شمال سوريا - نقلاً عن تصريح لمعاون التربية في إدلب - موقع تلفزيون سوريا - <https://bit.ly/3bRF7mA> آخر مشاهدة 2021 /3 /10

[81] - عقد من الحرب في سوريا: احتياجات الملايين تغيرت لكن لم تختف - تقرير صادر عن منظمة أطباء بلا حدود - 4 مارس / آذار 2021 - <https://bit.ly/3oQ3FS5> آخر مشاهدة 2021 /3/ 10

ثمة أمثلة أخرى على التحديات التي تواجه هياكل الحوكمة في تلك المناطق، لاسيما تلك المتعلقة بجوانب الخلل في وظائف وأداء المؤسسة القضائية بشقيها المدني والعسكري، والمشكلات التي تعاني منها، بسبب اختلاف المرجعيات القانونية التي تستند إليها، وضعف استقلاليتها الإدارية والمهنية. مما أضعف من ثقة المواطنين بدور تلك المؤسسة، في ضوء عدم قدرتها على ملاحقة ومحاسبة من ارتكبوا انتهاكات، بحق المدنيين والعسكريين في العديد من الحالات الموثقة، بمن فيهم قضاة تعرضوا لعمليات اغتيال وتهديد، بسبب رفضهم التدخلات من أطراف نافذة، وعدم تمتعهم بالحماية المطلوبة، عدا عن استمرار مسلسل التفجيرات والاعتداءات في تلك المناطق، والذي يفاقم بدوره من حالة الفوضى وفقدان الأمان المجتمعي.<sup>[82]</sup> فضلاً عن مشكلات أخرى، تتصل بالأحوال المدنية للمهجرين، حيث يتبع السجل المدني للمجالس المحلية، لكنه يرتبط إلكترونياً بتركيا، ولا يتم ذكر الموطن الأصلي للمهجر، في البطاقة الممنوحة له من أمانة السجل المدني، وإنما يتم ذكر المنطقة التي يتواجد فيها، مما قد يشكل مع مرور الزمن خطر ديمغرافي حقيقي.

كل تلك المشكلات والصعوبات، التي تحد من بناء منظومة حوكمة ذات مرجعية موحدة وفعّالة، ضمن المناطق التي تديرها أطراف متعددة من المعارضة، تمارس أدوارها بدعم أساسي من تركيا، ووفق محدداتها الأمنية والسياسية، إنما تطرح تحديات مركبة، تتصل بمستقبل سكان تلك المناطق، سواء ما يتعلق بأهلها أو النازحين والمهجرين إليها. إذ يشكل تحدي الانفجار السكاني في مجتمع ذات بيئات مختلطة، ويعيش قلق وجودي ناجم عن هشاشة عوامل الاستقرار والأمان المجتمعي، من أكبر تلك التحديات في ظل تردي الأوضاع المعيشية، وانتشار العدد الأكبر من مخيمات النازحين. كما أن ضبابية المشهد حول الكيفية التي سيكون عليها الحل السياسي، ما يثير شكوك ومخاوف السكان أيضاً، من ترسيم الوقائع الديموغرافية الناجمة عن الصراع، وأن يدفعوا ثمن أي حل لا يؤدي إلى تغيير النظام، أو يمهّد إلى تقسيم سوريا، على حساب عودتهم إلى بيوتهم ومناطقهم التي تم تهجيرهم منها.

[82] - محاكم الشمال السوري..القضاء ضحية الفساد والتهديدات - العربي الجديد - 24 يناير 2021 -  
آخر مشاهدة 2021 /3/11 <https://bit.ly/3yEBF8x>

مبحث رابع

## دور السياسات العقارية في تغيير الهوية الديموغرافية



يشكل الحيز المكاني وبيئة السكن، عنصراً أساسياً من عناصر الهوية الديموغرافية، لأن هوية المكان هي المؤشر القياسي على ربط الحاجات الإنسانية، من حيث السلامة والأمن والحماية والاستقلالية الذاتية، بأشكال وأنماط التنظيم المكاني والعمراني، وما ينتج عن تلك العلاقة، من تصورات شخصية وخصائص مادية، توفرها البيئة المشيئة بغرض تلبية تلك الحاجات بصورة ملائمة.<sup>[83]</sup> يسعفنا ذلك المؤشر الحاضر دوماً في الفلسفة العمرانية، والذي يُتخذ كأساس لتحليل ما يواجه البيئات السكانية من مشكلات وتحديات، في قراءة ما أصاب هوية الأمكنة في سورية، من تغيرات عميقة خلال محطات الحرب. لا مناص أن التدمير الواسع الذي ألحق تشوهات كبيرة في تلك الهوية، هو الملمح البارز الذي يدل على حجم المشكلة، غير أن ملمحاً آخر لا يقل عنه خطورةً، يبرز بوضوح؛ كلما اقتفينا أثر السياسات والإجراءات العقارية التي اتبعتها النظام، في خطواته العملية حيال العديد من المناطق العمرانية في سورية، التي تعرضت لتبدلات جوهرية بين ما كانت عليه قبل الحرب، وما أمست عليه خلال مراحل التدمير والتهجير الذي طالها. عدا أن مجمل القوانين العقارية التي أصدرها النظام خلال مراحل الحرب، فيها الكثير مما يستوجب الطعن بمدى مشروعيتها القانونية والحقوقية -وقد غطت هذه المسألة دراسات عديدة -غير أن الجدير بالكشف عن أبعادها الخطيرة على هوية تلك الأمكنة، يتعلق بدور القوانين العقارية والمخططات التنظيمية التي اتخذها النظام، في محو وطمس هوية الأمكنة الأصلية، وإحداث تغيير جذري في البيئة العمرانية والعلاقات الاجتماعية، التي قامت عليها خصائص تلك الهوية.

## أولاً: في خطورة القوانين العقارية على حقوق الملكية والسكن

ورثت الدولة السورية الحديثة منذ نشأتها، في منتصف أربعينيات القرن الماضي، الإطار التشريعي والعرفي، الذي كان ينظم خلال الحقبة العثمانية أنواع حيازة الأراضي العامة والخاصة، ووثائق ومستندات الملكية ( الطابو)، وبعد تأسيس السجل العقاري خلال الانتداب الفرنسي (1923 - 1946) اقتصر على المعاملات التي تجري ضمن التشريعات المكتوبة، ولم يشمل المعاملات العرفية وغير الرسمية. بعد صدور القانون المدني عام 1949، لعب هذا القانون دوراً هاماً في تقسيم أنواع وشروط الحيازة والملكية، وتحديد مسائل البيوع والإيجار والاستخدام والاستعمال والارتفاق، وغيرها من الحقوق المتعلقة بالعقارات والمنقولات.<sup>[84]</sup> كان من أبرز التحديات التي واجهت الحكومات السورية المتعاقبة بعد الاستقلال، ترتبط بإيجاد آليات استجابة وطنية لمشكلات الإسكان، في ضوء تنامي الكثافة السكانية، وإعادة توزيع الأراضي واستصلاحها. حيث كانت قوانين التأميم والإصلاح الزراعي، انعكاساً للتوجهات الاشتراكية التي سادت عقدي الخمسينات والستينات، لردم فجوات التفاوت بين ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال من جهة، وبقية فئات الشعب من جهة أخرى، مع أن طريقة تطبيق تلك التوجهات أثارت مشاكل عديدة في سياق تنفيذها.<sup>[85]</sup>

[83] - الهوية المكانية لبيئة السكن في توجهات العمارة العراقية - مجموعة باحثين - قسم الهندسة المعمارية جامعة الموصل - <https://www.iasj.net/iasj/download/d3f516353a2e00c3> آخر مشاهدة 2021 /3/12

[84] - مذكرة موجزة: الإسكان والأراضي والملكية في الجمهورية العربية السورية تموز 2016 - HOUSING LAND AND PROPERTY / HLP / - <https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/final-nrc-syria-hlp-briefing-note-ara-bic-may-2016.pdf> آخر مشاهدة 2021 /3/13

[85] - لمزيد من الاطلاع مراجعة كتاب حنا بطاطو - فلاحو سوريا - 2014 - الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بعد تولي حافظ الأسد الحكم عام 1970، وبينما كانت تتزايد مشكلات السكن العشوائي على امتداد سنوات حكمه، ومع غياب سياسات عمرانية وعقارية، تقوم بمعالجة الخلل المتفاقم، بحكم تعدد المرجعيات القانونية والقضائية والإدارية، التي تنظم قضايا التملك والحيازة والسكن. تضاعفت الإشكاليات العقارية، مع صدور العديد من التشريعات والقوانين والإجراءات، التي فشلت في بناء منظومة عقارية موحدة، بقدر ما أدت في كثير من الأحيان، إلى إثارة المنازعات العقارية، وحرمان فئات واسعة من توفير السكن الرسمي واللائق. ظهرت خطورة السياسات العقارية بصورة ملموسة، خلال محطات الصراع بين النظام والشعب السوري، فمن جهة استخدم النظام منهجية تدمير المناطق الثائرة عليه، وتفرغها من سكانها، واستهداف الأراضي الزراعية، ومنع الفلاحين والمزارعين من العمل فيها والاستفادة من محصولها. ومن جهة أخرى أصدر رزمة من القوانين العقارية، والمخططات التنظيمية، والإجراءات القضائية والأمنية والإدارية، التي شكلت بمجملها قواعد انتهاك صارخة لحقوق الملكية والسكن، وهو ما سنقف عليه من خلال تناول آثارها الفادحة على حقوق ملايين النازحين والمهجرين واللجئين، وكل من يُعتبر في نظر النظام خارجاً عن سلطانه. وما يمكن أن ينجم عنها من تداعيات خطيرة على الهوية الديموغرافية بصورة أعم.

## 1 آليات الحجز والمصادرة

تحت غطاء قوانين تنتهك حقوق السوريين، كقوانين مكافحة الإرهاب ومحكمة الإرهاب، وتعديلات قانون خدمة العلم وغيرها، يعمل النظام على استخدامها، كأدوات لمنع تصرفات سورية واسعة من حقوقها بأملها، من خلال قرارات الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة ومصادرتها دون أي وجه قانوني.

يشكل قانون مكافحة الإرهاب رقم (19) لعام 2012، أخطر تلك القوانين التي توفر «الغطاء القانوني» لعمليات الحجز والمصادرة. حيث يُعرّف قانون «مكافحة الإرهاب» في المادة الأولى منه المصادرة على أنها: «الحرمان الدائم من الأموال المنقولة وغير المنقولة، وانتقال ملكيتها إلى الدولة وذلك بموجب حكم قضائي». ويؤخذ على هذا التعريف أنه عام وشامل لجميع الأموال المنقولة والثابتة سواء استخدمت لارتكاب جرم أم لم تستخدم، وهو ما يعني أن العقوبة أصبحت تطال الشخص وليس الجرم. أما الحجز الاحتياطي، فهو «وضع مال المدين تحت يد القضاء، لمنعه من القيام بأي عمل قانوني أو مادي، من شأنه أن يؤدي إلى استبعاده، أو استبعاد ثماره من دائرة الضمان العام للدائن الحاجز».<sup>[86]</sup>

كانت هيومن رايتس ووتش قد وثقت استخدام السلطات السورية لغة فضفاضة في قانون مكافحة الإرهاب لتجريم شريحة واسعة من السكان، بحجج وذرائع مثل: تقديم المساعدات الإنسانية، وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان، والاعتراض السلمي، حتى عندما لا يُتهمون بأي جريمة. بالإضافة إلى العيوب الجوهرية في هذا القانون وعدم احترامه لحق المتهمين في توفير محاكمات قانونية عادلة. وكذلك القانون رقم (22) لعام 2012 المنطبق على محكمة الإرهاب، والذي أظهر أن طريقة تنفيذ أحكام القانون،

[86] - صالح ملص، زينب مصري - سلاح قانوني لعقاب جماعي .. قوانين سورية تنتهك أملاك المغيبين - عنب بلدي - 2021 /1/31 - <https://www.enabbaladi.net/archives/453998> آخر مشاهدة 2021 /3 /15

بما في ذلك استهداف أسر الأشخاص المدرجين على اللائحة، تشكل عقاباً جماعياً وتنتهك الحق في الملكية.<sup>[87]</sup> في حين منح المرسوم التشريعي رقم (63) لعام 2012 سلطات الضابطة العدلية في أثناء إجراء تحقيقات بخصوص الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذلك الجرائم الواردة في قانون "مكافحة الإرهاب والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذلك الجرائم الواردة في قانون «مكافحة الإرهاب»، الحق بمخاطبة وزارة المالية خطياً، وطلب اتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتهم، وهو انتهاك واضح لأصول التقاضي وحقوق المتهم، حيث أن المرسوم لا يسمح بالاستئناف، ولا يتم إشعار الأشخاص بإدراج أسمائهم على اللائحة.<sup>[88]</sup> وينتهك المرسوم الحق في الملكية، المحمي بموجب المادة 15 من الدستور السوري، عبر السماح للحكومة بمصادرة ممتلكات الأفراد، دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

من مقلب آخر؛ يندرج المرسوم التشريعي رقم (31) لعام 2020، بخصوص أحكام الإعفاء والبدل من خدمة العلم، ضمن آليات الحجز والمصادرة التي يعتمدها النظام. بموجب هذا المرسوم، تستطيع مديرية التجنيد العامة كما صرح رئيس فرع البديل والإعفاء في قوات النظام مطلع شهر شباط 2021، أن تصادر أموال وممتلكات كل من يبلغ سن الـ42 عاماً، سواء كان داخل سورية أم خارجها، في حال لم يؤدّ الخدمة العسكرية أو يدفع بدل فواتها، وإذا لم يكن لديه أملاك، سيتم الحجز على ممتلكات أهله وذويه، رغم أن ذلك التصريح يخالف الدستور السوري الذي ينص على حماية حق الملكية. أما قانون خدمة العلم السابق لعام 2007؛ كان يتطلب مصادرة مشروطة لأموال الممتنعين عن دفع بدل فوات الخدمة ومرهونة بقرار محكمة. كما يسمح المرسوم لوزارة المالية من المصادرة الفورية لأموال الأفراد، وبيعها دون إشعار أو دون إتاحة الفرصة لهم بالاعتراض على القرار.<sup>[89]</sup> بوسعنا تقدير حجم الأعداد الكبيرة للمتخلفين والفارين من أداء خدمة العلم، ممن سيضمحلهم وأسره وذويهم سيف مصادرة أملاكهم، حيث يقدر بحوالي نصف مليون، بحسب تسريبات نشرها موقع زمان الوصل السوري تتضمن قوائم الفارين والمتخلفين. وتطبيقاً لمضامين العديد من القوانين العقارية التي صدرت بعد العام 2011، قامت دوائر النظام بحجز الآلاف من أراضي وعقارات السوريين، كان مثلاً عليها في تشرين الثاني عام 2019، حيث صادرت 10 آلاف عقار أكثرها في محافظة ريف دمشق بموجب التعميم رقم (346) الصادر عن وزارة الإدارة المحلية، أو عزت خلاله بتسريع مصادرة الأملاك ونقل الممتلكات لصالح الدولة.<sup>[90]</sup> ما يضاعف بدوره من أعداد المدرجين على لوائح الحجز الاحتياطي وقرارات المصادرة، بسبب تورط معظمهم كما يزعم النظام «بأعمال إرهابية»، عدا عن الفارون من الخدمة، وهي تقدر بعشرات الآلاف سنوياً، بدلالة ما أعلنه معاون وزير المالية في حكومة النظام السوري، بسام عبد النبي، في أيلول عام 2019، عن تنفيذ قرار الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق 10315 شخصاً، منذ مطلع العام نفسه فقط.<sup>[91]</sup>

[87] - سورية: مصادرة أصول أسر المشتبه بهم - تقرير صادر عن منظمة Human Rights Wach - تاريخ 16 / تموز 2019 - <https://www.hrw.org/ar/news/2019/07/16/332103> آخر مشاهدة 2021 / 3/14

[88] - سورية: مصادرة أصول أسر المشتبه بهم - تقرير صادر عن منظمة Human Rights Wach - مرجع سابق  
[89] - سارة كيالي - السوريون «المتهربين من الخدمة العسكرية» يواجهون الحجز غير القانوني على أموالهم وأملاكهم - تاريخ 9 شباط 2021 - موقع <https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/09/377818> - Human Rights Watch آخر مشاهدة 2021 / 3/15

[90] - فادي شباط - قوانين عقارية أصدرها نظام الأسد لخدمة المشروع الإيراني- مجلة اقتصاد - تاريخ - 28 تشرين الثاني 2020 - <https://www.eqtsad.net/news/article/32148/> آخر مشاهدة 2021 / 3 / 16

[91] - صالح ملص، زينب مصري -سلاح قانوني لعقاب جماعي ..قوانين سورية تنتهك أملاك المغيبين - مرجع سابق

ومن تلك الإجراءات التي تصب في تقييد تصرف أصحاب الأملاك بعقاراتهم، التعميم الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء برقم (4554) لعام 2015، والذي يتضمن بعض الحالات التي تحتاج إلى موافقة أمنية مسبقة وهي: بيع العقارات أو الفراغ (منازل- محلات) في المناطق المنظمة أو غير المنظمة، ما يعني عدم إمكانية التصرف في الملكية دون موافقة أمنية مسبقة.<sup>[92]</sup>

## 2 آليات التجريد وسلب الممتلكات

أصدر النظام السوري خلال العشرية الأخيرة، العديد من القوانين والمراسيم العقارية، سواء منها المتعلقة بحقوق الملكية والعقارات والمساكن، أو بالتخطيط والتنظيم العمراني، أو تلك المتعلقة بالسجل العقاري والبيوع العقارية. حيث يتم توظيفها جميعاً في استكمال آليات الحجز والمصادرة، من خلال التمادي في استيلاء آليات التجريد وسلب الممتلكات، والتي تطال بصورة مباشرة حقوق ملايين المهجرين واللجئين والمعتقلين والمختفين قسرياً. تكشف تلك القوانين والمراسيم، عن استخدام النظام لسياسات إعادة تنظيم مناطق المخالقات والسكن العشوائي، بشكل أقرب إلى استملاك تلك المناطق من قبل الجهات الإدارية، لإعادة تغيير الهوية الديموغرافية لسكانها الفعليين. وهو ما نلاحظه من خلال المؤشرات التالية:

■ توظيف القوانين والمراسيم العقارية، لتجريد ملايين السوريين المهجرين واللجئين من أملاكهم: بالعودة إلى المرسوم التشريعي رقم (66) لعام 2012، والقانون رقم (23) لعام 2015، والقانون رقم (1) لعام 2018، والقانون رقم (10) لعام 2018. حيث نجد أن تلك القوانين لاسيما القانون الأخير، تضع تعقيدات وصعوبات كبيرة أمام إثبات الملكية، بالنسبة لأصحاب الأملاك في المناطق التنظيمية، التي سيتم إحداثها بموجب تلك المراسيم والقوانين، والتي صدرت ونصف الشعب السوري مهجر خارج وطنه، عدا عن فقدان قسم لا يستهان به؛ لمستندات الملكية بسبب ضياعها أو تلفها خلال الحرب، وخشية قسم كبير من اللاجئين لاسيما المطلوبين، وهم بمئات الألوف، توكيل أحد من أقاربهم، أو توكيل محامين ينوبون عنهم في إجراءات إثبات الملكية.<sup>[93]</sup> كما تلتف تلك القوانين على حق أصحاب الأملاك، بالاعتراض القانوني وفق إجراءات منصفة وعادلة، لأن المدد الزمنية وطريقة تشكيل لجان الاعتراض، لا تعدو كونها مجرد إجراء صوري، يفتقر إلى ضمانات دفاع المعارضين عن حقوقهم. إضافة إلى ما يرد في تلك القوانين، من رفع سقف الاقتطاع المجاني، الذي تحدده الوحدات الإدارية لتأمين الخدمات الأساسية (طرق وحدائق وأسواق تجارية، ومواقف سيارات..)، مقابل ما يحصل عليه مالك العقار من منفعة مادية ومعنوية نتيجة دخول عقاره منطقة التنظيم.<sup>[94]</sup>

■ استغلال القوانين كأداة بيد النظام؛ لإزالة كل الأبنية المخالفة القديمة والجديدة، في ظل غياب أصحاب حيازة البيوت والعقارات المخالفة: وهو الغرض من المرسوم التشريعي رقم (40) لعام 2012. في حين تكمن خطورة القانون رقم (3) لعام 2018، والذي يختص بإزالة أنقاض الأبنية المتضررة،

[92] - أنظر الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء السوري - <http://www.pministry.gov.sy/> آخر مشاهدة 2021 /3/17  
 [93] - الملكية العقارية والدستور ( ورقة بحثية لتجمع المحامين السوريين بالتعاون مع فريق الخبراء القانونيين ) تجمع المحامين السوريين - 10 / نيسان 2020 - <https://bit.ly/3yEInLS> آخر مشاهدة 2021 /3 /17  
 [94] - مراسيم وقوانين تمس حقوق الملكية في سوريا. تعرف إليها - عنب بلدي - 2020 /6/16 - <https://www.enabbaladi.net/archives/393648> آخر مشاهدة 2021 /3 /17

نتيجة أسباب طبيعية أو غير طبيعية، في إباحة هدم مناطق عقارية كاملة سليمة لا ضرر فيها، بسبب خضوعها للقانون، إضافة إلى المهل القصيرة المحددة لأخذ الأنقاض، والبدء بإجراءات الهدم وهي 30 يومًا. ويقتصر حق المخالفين الذين بنوا فوق أراضي الأملاك العامة أو الخاصة على أخذ أنقاض أبنيتهم، ولا تدخل قيمة هذه الأبنية والمنشآت المخالفة في حساب حقوق المالكين.<sup>[95]</sup>

■ حرمان أصحاب الحيازة والأملاك من ممتلكاتهم ومساكنهم، من خلال التوسع في عمليات الاستملاك: حيث منح القانون رقم (23) لعام 2015، الحق للجهات الادارية بتطبيق قانون الاستثمار والتطوير العقاري رقم (15) لعام 2008 على مناطق المخالفات، كما ومنحها حق الاستملاك في حال وجود مخالفات جماعية، كما نص على الاقتراع المجاني «للمنفعة العامة» مثله مثل باقي القوانين العقارية التي سبقته. على غرار قانون الاستملاك رقم (20) لعام 1983 الذي منح الحق لكافة الجهات العامة للدولة، بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي باستملاك أي عقار جبراً بحجة النفع العام.<sup>[96]</sup>

■ حرمان أصحاب الأملاك، من التعويض العادل عن ممتلكاتهم التي دخلت، أو ستدخل في مناطق إعادة التنظيم: وهو ما يتضح جلياً في اختلاف أشكال التعويض وكيفية تطبيق معاييرها وفق القوانين والمراسيم العقارية. فنجد أن المرسوم التشريعي رقم (66) لعام 2012، ينص على التوزيع الإجباري غير المنصف، وجعل مالكي العقارات أمام ثلاثة خيارات، أولها التخصيص بالمقاسم، أو الإسهام في تأسيس شركة مساهمة وفق قانون الشركات، أو خيار البيع بالمزاد العلني. أما بموجب «الفقرة ب/ المادة 28» من القانون رقم (10) لعام 2018 ففي حال حصول مالكي المقاسم التنظيمية، على أي تعديلات على المصورت الخاصة بمقاسمهم، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم (5) لعام 1982 وتعديلاته، وينتج عنها زيادة في مساحة المقسم، يحق للوحدة الإدارية استيفاء ما يعادل نسبة (50%) من الفائدة المحققة نتيجة الزيادة، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 98 لعام 1965.<sup>[97]</sup>

يرى الكثيرون من أصحاب الأملاك، أن التعويضات الفعلية التي قد يحصلوا عليها، وفق لجان التقدير والتخمين، قد لا تتجاوز في أحسن الأحوال 20% من القيمة الفعلية لأملاكهم العقارية، مع حسابان تضخم الليرة السورية. حتى من تسنى لهم السكن البديل، كما جاء في «الفقرة آ / المادة 45» من المرسوم التشريعي رقم (66) لعام 2012، والتي تنص على أن يتم تأمين السكن البديل خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات، كحالة سكان منطقة بساين المزرة وكفر سوسة، فلم يحظوا بهذا السكن رغم مرور تسع سنوات، على دخول أملاكهم في مناطق إعادة التنظيم.<sup>[98]</sup>

■ تسهيل إجراءات التملك والإسكان للأجانب في مختلف المناطق السورية: لعلّ التعديلات التي أقرها مجلس الشعب في شهر شباط 2021، بخصوص تعديل قانون تملك الأجانب رقم (11) لعام 2011،

[95] - الملكية العقارية والدستور ( ورقة بحثية لتجمع المحامين السوريين بالتعاون مع فريق الخبراء القانونيين ) تجمع المحامين السوريين - 10 / نيسان 2020 - مرجع سابق

[96] - أنظر قانون الاستملاك رقم (20) لعام 1983 - المنشور في موقع رئاسة مجلس الوزراء السوري

[97] - انظر تفاصيل القانون رقم 10 لعام 2018 المنشور في موقع رئاسة مجلس الوزراء السوري

[98] - حبيب شحادة - "منازل الوهم": المرسوم 66 ينكث بوعوده ويشرد عائلات سورية - موقع درج - 11 مارس 2020 -

<https://daraj.com/40886/> آخر مشاهدة 2021 / 3/18

إنما تؤدي إلى رفع القيود التي كانت تمنع تملك الأجانب لأكثر من شقة سكنية للعائلة الواحدة، وتعطي المالك الأجنبي حرية التصرف بالعقار قبل مرور سنتين على اكتساب الملكية، دون الرجوع إلى وزارة الداخلية، إلى جانب تعديلات أخرى. وفيما يرى البعض أن هذه التعديلات، تهدف إلى تشجيع الاستثمار العقاري في سورية، لرفد خزينة الدولة المُفلسة، يشكك آخرون أنها تخدم الميليشيات الإيرانية والأفغانية واللبنانية، لاستكمال مخططات التغيير الديمغرافي في سورية. ومن القوانين التي صدرت مؤخراً، ويحاول النظام من خلالها توفير موارد جديدة، قانون ضريبة البيوع العقارية رقم (15) لعام 2021، والذي ينص على تعديل الضريبة بناء على ما أسماه "القيمة الرائجة للعقارات"، من خلال لجان متخصصة، وعدم اعتماد السعر الذي يحدده البائع، أو تقديره المكاتب العقارية المتخصصة.<sup>[99]</sup>

يضاف إلى كل ما سبق؛ عمليات غصب العقارات والممتلكات التي تمت من قبل الأفرع الأمنية، ووحدات الجيش التابعة للنظام، والميليشيات الداعمة له، وعناصر ما يسمى بالشبيحة. ولم تقتصر تلك الجرائم على النظام السوري وحده، بل أن الغالبية العظمى من الفصائل والميليشيات العسكرية التي حاربت وتحارب في سوريا، انتهجت هذا النهج بنسب متفاوتة. إضافة إلى الكثير من عمليات البيع والشراء للعقارات، التي تمت نتيجة عقود بيع مزورة، أو نتيجة استغلال غياب أو فقدان المالك، وفقدان أو تلف سندات الملكية، فبحسب البحث الذي أجراه المجلس النرويجي للاجئين فإن لاجئاً واحداً فقط من أصل خمسة للاجئين سوريين بحوزته سندات ملكية.

بالمحصلة، وما بين مطرقة قوانين الحجز والمصادرة، وسندان القوانين السالبة للأموال العقارية وحقوق السكن، يواصل النظام تجريد ملايين السوريين، من الغائبين "اللاجئين والمهجريين" والمُغيبيين "المعتقلين والمختفين قسرياً"، من حقوقهم بأموالهم العقارية، سواء بمنع التصرف بها، أو بمصادرتها والاستيلاء عليها.

## ثانياً: دور المخططات التنظيمية " مخيم اليرموك حالة قياس "

تبين المخططات التنظيمية التي صدرت عن الجهات الإدارية، استناداً إلى العديد من القوانين والمراسيم العقارية، التي جاءت بمعظمها كنسخة موسعة عن المرسوم رقم (23) لعام 2015، أنها ليست مجرد عمليات تنظيمية وهندسية وفنية، تندرج في نطاق إعادة الأعمار، بقدر ما هي ترجمة عملية لمساعي النظام في تغيير هوية الأمكنة الأصلية، لعشرات المناطق السكنية التي تطالها تلك المخططات. لاسيما التي كان لها دور بارز خلال سنوات الثورة في مقارعة النظام. لو عدنا إلى تقارير هيئة الإستثمار العقاري الصادر عام 2018 "وهي واحدة من عدة هيئات ومؤسسات وشركات تختص بالمنظومة العقارية" والذي يُفيد بإحداث (25) منطقة تطوير عقاري، موزعة في محافظات حلب وحماة وحمص بشكل أساسي، فيما تدرس الهيئة -بحسب التقرير المذكور - إحداث (20) منطقة تطوير عقاري جديدة،

[99] - للاطلاع على تفاصيل قانون ضريبة البيوع العقارية، المنشور على موقع الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» - <http://www.sana.sy/?p=1347631> آخر مشاهدة 18 / 3 / 2021

بالإضافة إلى دراسةٍ حالةٍ لـ (23) منطقةً سكن عشوائياً. لوجدنا أن كافة هذه المناطق كانت تشكل بالنسبة للنظام، بيئات مجتمعية متمردة وخارجة على سلطته.<sup>[100]</sup>

اتخذت هذه الدراسة المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك، كحالة يمكن القياس عليها، بغرض تناول أدوار العديد من المخططات التنظيمية، التي أصدرتها الجهات الإدارية المناطقية والإقليمية، بخصوص مناطق سورية أخرى، مشمولة بخطط وبرامج التنظيم وإعادة التنظيم.

## انتهاكات المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك لحقوق الملكية والسكن

يقع مخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في سورية، الذي تم إنشاؤه في منتصف خمسينيات القرن العشرين، على أرض تتبع لمدينة دمشق، حيث قامت الحكومة السورية وقتذاك، بتأجيرها للهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين، وهي جهة رسمية تتبع للحكومة، قامت بدورها بتوزيع هذه الأرض إلى "نمر" مخصصة لإسكان عوائل اللاجئين، ونتيجة تزايد عدد سكان المخيم، واتجاه عوائل سورية للسكن فيه، اتسع المخيم في العقود التي تلت تأسيسه، من الجهتين الغربية والجنوبية. فيما بلغ عدد سكانه في بداية العام 2011، وفق تقديرات إحصائية محلية، قرابة 300 ألف نسمة، يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما بين 75 و80% من إجمالي السكان الفلسطينيين والسوريين.<sup>[101]</sup> خلال محطات الصراع في سورية، تعرض المخيم للقصف من طائرات النظام السوري في نهاية العام 2012، أدى إلى نزوح نسبة كبيرة من سكانه، فيما عانى الآلاف من المدنيين، الذين لم يغادروا بيوتهم في المخيم، حصاراً جائراً فرضته عليهم قوات النظام بمشاركة ميليشيات فلسطينية تابعة لها، واستمر منذ منتصف العام 2013 ولغاية قيام النظام وحليفه الروسي، في شهري نيسان/أبريل و أيار/ مايو عام 2018، بشن هجوم عسكري كبير على المخيم بذريعة إخراج تنظيم داعش، واتضح أن الهدف من ذلك الهجوم كان تدمير أجزاء واسعة من المخيم، الذي خرجت منه داعش بالاتفاق مع النظام إلى أطراف محافظة السويداء. وتهجير من تبقى من السكان المدنيين إلى الشمال السوري.<sup>[102]</sup>

بتاريخ 2020 /6/29، أصدرت محافظة دمشق "المخطط التنظيمي العام لمنطقة اليرموك" برقم 298/3، بالتزامن مع إصدار المخطط التنظيمي الجديد لحي القابون الدمشقي، واللذان يندرجان في مشاريع إعادة التنظيم، استناداً إلى القانون رقم (23) لعام 2015، الذي ينص على "تنظيم عملية تهيئة الأرض للبناء، وفق المخطط التنظيمي العام والمخطط التنظيمي التفصيلي، في المخططات التنظيمية المصدقة كافة بأحد الأسلوبين التاليين، التقسيم من قبل المالك، أو التنظيم من قبل الجهة الإدارية".<sup>[103]</sup>

[100] - راجع تقرير الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري، 2018، متاح على الرابط: <https://bit.ly/3aFnE0T>

آخر مشاهدة 2021 /3/18

[101] - إحصائيات لمنظمات أهلية وخيرية كانت ناشطة ضمن المخيم في العام 2011، وجاءت على خلاف العديد من الإحصائيات الرسمية التي كانت تشمل مع سكان المخيم سكان الأحياء المحيطة به.

[102] - محمود زغموت - ما مصير مخيم اليرموك بعد عام من سيطرة النظام - مجموعة العمل من أجل فلسطيني سوريا - 2019 /5/ 23 - <https://bit.ly/34hvF7w> آخر مشاهدة 2021 /3/19

[103] - المذكرة الصادرة عن اجتماع مجموعة HLP بدعوة من منظمة اليوم التالي حول خطورة المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك - 21 تموز 2020

تكمّن خطورة المخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك، من خلال تبيان مدى خروقاته القانونية الصريحة للحقوق العينية العقارية والمكتسبة، وتلمس آثاره الفادحة على جغرافية وهوية المخيم وحقوق سكانه، من خلال عرض الخروقات والمخالفات التي ينطوي عليها المخطط، والتي تتبدى في الجوانب التالية:

### ■ تجزئة الوحدة العقارية للمخيم

حيث تتجاهل الشركة العامة للدراسات الهندسية التي قامت بدراسته وإعداده، وهي "جهة حكومية"، وبعد موافقة اللجنة الفنية في محافظة دمشق، والمصادقة عليه من قبل اللجنة الإقليمية، حقيقة ثابتة؛ وهي أن مخيم اليرموك ومنذ بدايات نشوئه في منتصف الخمسينات، وخلال مراحل توسّعه العمراني طيلة العقود الماضية، كان وحدة عقارية تتبع لمدينة دمشق، وهو ما يؤكد عليه المخطط التنظيمي للمخيم الصادر عام 2004 والمصدق أصولاً، والذي يُحدّد المخيم القديم ومناطق توسع المخيم في غرب اليرموك وجنوبه، على أنها منطقة عقارية واحدة، تضم كافة أحياء وحارات المخيم، بمسمياتها المذكورة في مخطط العام 2004. إذ يتنكر المخطط الجديد لتلك الحقائق العمرانية القائمة، وبدلاً من العمل على ترسيخها بما يحفظ هوية المخيم، يذهب إلى محو تلك الوقائع الراسخة، بصورة جائرة وتعسفية، من خلال إعادة التصنيف العقاري للمخيم، وتقسيمه إلى مناطق ثلاث، كنتيجة لما لحق المخيم من أضرار بسبب الحرب التي دارت على رعاها. ما يؤدي فعلياً إلى تجزئة الوحدة العقارية للمخيم، لمنع إعادة إعمارهم وفق المخطط القديم، والذي يُعين بدقة المصور العام للمخيم، وخرائط التنظيم وضابطة البناء لجميع الأبنية وتراخيصها في البلدية.<sup>[104]</sup>

### ■ تغيير هوية المخيم المكانية والعمرانية

وهو ما يمكن تلمسه؛ من خلال استبدال تسمية مخيم اليرموك، بعبارة "منطقة اليرموك" كما وردت في المخطط، وتقسيمه كامل مساحة المخيم المنتشرة على 220 هكتار، إلى ثلاث مناطق (كبيرة الأضرار 93 هكتار - متوسطة الأضرار 48 هكتار- خفيفة الأضرار 79 هكتار) وشمول المنطقتين الكبيرة ومتوسطة الأضرار بإعادة التنظيم. ما يعني بالضرورة إزالة ما يزيد عن 60% من أراضي المخيم، وتحويلها إلى أبراج سكنية وأسواق تجارية وحدائق عامة. في حين نلاحظ وجود عملية تضليل وتدليس، فيما يتعلق بتأمين المخطط لعودة 40% من سكان المخيم إلى بيوتهم الواقعة في المنطقة خفيفة الأضرار.<sup>[105]</sup> حيث أن وضع هذه المنطقة ضمن تنفيذ المرحلة الثالثة من المخطط، والتي ستستغرق سنوات طويلة، قد تتجاوز على الأرجح الـ (15) عاماً للمراحل الثلاث، هي رسالة مبطنة لأهالي المخيم الذين ما زالوا داخل سوريا، كي يبحثوا عن بدائل للسكن الدائم خارج المخيم وربما خارج سوريا، مع العلم أن نسبة كبيرة من سكان المنطقة خفيفة الأضرار، أصبحوا خارج سوريا بحكم عمليات التهجير في السنوات الماضية. ما يجعل حتى عودة الـ 40% من أبناء المخيم غير متاحة عملياً.

[104] - من الجوانب التي أثارها بيان الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين حول المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك [105] - أيمن أبو هاشم - خطورة المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك في إهدار الحقوق العقارية لسكانه وتغيير هويته الديموغرافية - تجمع المحامين السوريين - 15 تموز 2020 - <https://bit.ly/3umcPHg> آخر مشاهدة 2021/3/19

## ■ إهدار حقوق أصحاب الأملاك والسكن

حيث يتعامل المخطط التنظيمي الجديد مع أراضي المخيم، باعتبار أن المساكن المسجلة في قيود الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين بموجب إذن سكن، بمثابة إنشاءات وأنقاض، لا تشملها قوانين التملك، لأنها أقيمت على أراضي مؤجرة من الدولة، ولجهة تتبع للدولة وهي مؤسسة اللاجئين. بهذا المفهوم الذي يعتمد المخطط، لا يحق لكل لاجئ يمتلك إذن سكن في حال كان منزله مدمراً جزئياً أو كلياً، أن يطالب بسكن بديل، مع أن نسبة البيوت المسجلة في قيود المؤسسة، هي الأكبر من مجمل مساكن المخيم.

ينسحب هذا التصور فعلياً على بقية المساكن؛ وفق تعدد وسائل إثبات ملكيتها في المخيم (أحكام قضائية - وكالة عدلية - طابو - عقود بيع وشراء مصدقة من المالية) ولا يوجد وضوح في المخطط بالنسبة لكيفية التعامل مع الأحياء والحارات، التي لا تقع ضمن إعادة تنظيم، لاسيما تلك التي تعرضت لأضرار كبيرة، هذا إذا افترضنا وجود خطة لإعادة ترميم أو إعمار تلك البيوت.<sup>[106]</sup> من مقلب آخر؛ ثمة إهدار في المخطط لحقوق أصحاب المحال التجارية التي تقع في الواجهة الغربية لشارع اليرموك، بذريعة توسيع شارع اليرموك 40 متراً، على حساب إقامة أسواق تجارية جديدة، وطي صفحة المحلات القائمة، والتي كان لها قيمة مالية واقتصادية كبيرة للمخيم ومدينة دمشق على نطاقٍ أوسع.

## ■ تعويض أقرب إلى الاستملاك

إذ يستند المخطط التنظيمي فيما يتعلق بالسكن، وتعويض أصحاب الأملاك المشمولة بإعادة التنظيم، إلى المرسوم "رقم 5 لعام 1982" والذي يحصر التعويض وفق مساحة البناء، وليس الأبنية والشواغل المُشادة عليه، وتوزيعها إلى أسهم بين المالكين. حيث صرَّح مدير الخدمات الفنية في محافظة دمشق أنَّ "سُكان مخيم اليرموك والقابون لن يحصلوا على سكنٍ بديل، نتيجةً لتنظيم المنطقتين وفق المرسوم التشريعي رقم 5 لعام 1982، بينما سيكون لهم أسهم تنظيمية".<sup>[107]</sup> من اللافت هنا حجم الإجحاف بحق المالكين في المناطق التي تخضع لإعادة التنظيم، إذ لن تتعدى نسبة التعويض بأقل من ربع قيمة العقار، ومع فروقات الأسعار والتضخم الحاد في الليرة السورية، وحساب التعويضات، وفق نسب تقل كثيراً عن القيمة الحقيقية للعقارات، قد لا يتعدى التعويض 10% في أحسن الأحوال. عدا عن اشتراط شراء نصاب من الأسهم يغطي قيمة العقار، ويصل إلى ثلاثة أضعاف التعويض المحدد، في حال تفكير من يحق له التعويض بشراء مسكن، في عين العقار الذي كان يسكنه قبل التنظيم. إضافةً إلى التكاليف المرتفعة لتراخيص البناء، مما يفوق قدرة عوائل المخيم الفقيرة على تحمل هذه الأعباء المادية الكبيرة، ويُشرِّع الأبواب للشركات العقارية، وكبار المضاربين، والسماسة للتحكم بالأسعار وجني أرباح طائلة.

[106] - المرجع السابق

[107] - المذكرة الصادرة عن اجتماع HLP بدعوة من اليوم التالي حول خطورة المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك - مرجع سابق

## ■ صعوبات إثبات الملكية

ثمة ترابط وثيق؛ بين القيود التي فرضها قانون التنظيم العمراني رقم 10 لعام 2018، على إجراءات إثبات الملكية العقارية للسوريين ومن في "حكمهم"، والمخطط الجديد لمخيم اليرموك، يتضح ذلك الترابط بتجريد فئات كبيرة من المهجرين الفلسطينيين والسوريين عن مخيم اليرموك، من إمكانيات إثبات ملكياتهم العقارية، بسبب الاشتراطات الأمنية التي وضعها القانون رقم (10)، واستحالة العودة الآمنة للكثيرين ممن يعتبرهم النظام من المعارضين له.<sup>[108]</sup> لاسيما أن ما يقارب نصف سكان المخيم أصبحوا خارج سوريا، كما أن التضييق الأمني على من تبقى منهم في أحياء يلدا وببيلا وبيت سحم المجاورة للمخيم، ما يكشف عن حجم الضغوطات والعراقيل، لتفريغ المخيم من سكانه، وليس توفير مقومات عودة الأهالي كما يرد في المخطط التنظيمي.

على خلفية ردود ومواقف سكان المخيم، الراضة بشدة للمخطط الجديد، بعد انكشاف خطورته على أملاكهم ومساكنهم، والعدد الكبير من طلبات الاعتراض التي قدموها خلال المهلة المحددة للاعتراض، والتي فاقت اثني عشر ألف طلب، أصدرت رئاسة مجلس الوزراء القرار رقم (344) بتاريخ 2020\7\27،<sup>[109]</sup> ويقضي بالتريث في تنفيذ المخطط، وتشكيل لجنة رباعية لمناقشة ملف مخيم اليرموك. في حين أكد عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق "سمير جزائري أن "المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك لم يُلغَ وما يزال قيد التريث والدراسة، من قبل مجلس الوزراء ولم يصدر أي تعليمات بشأنه"، وأضاف أن "اللجنة الرباعية التي تشكلت بخصوصه، أخذت على عاتقها عودة سكان اليرموك، وحددت ثلاثة شروط لعودة سكانه إلى منازلهم الصالحة للسكن، وهي أن يكون البناء سليماً، وأن يثبت الشخص ملكيته للعقار، بالإضافة إلى وجوب حصوله على الموافقات اللازمة.<sup>[110]</sup> أما على صعيد الواقع، فلا تزال مخاوف الأهالي كبيرة، حول عزم النظام الاستمرار في تنفيذ المخطط، وما يعزز من تلك المخاوف المشروعة، عدم السماح بعودة الأهالي لبيوتهم الصالحة للسكن رغم مرور 3 سنوات، على استعادة النظام سيطرته على المخيم، واستخدم الموافقة الأمنية أيضاً كقيد أمام كل من يرغب بالعودة للمخيم. ما يقلل من فرص نجات المخيم من عاصفة المخططات التنظيمية التي تطال مناطق سورية متعددة.

[108] - المرجع سابق

[109] - فتحي أبو سهيل - لماذا تريتت «محافظة دمشق» في تطبيق مخطط تنظيم اليرموك؟ - تاريخ 2 / 9 / 2020 - <https://bit.ly/2RD98Q9> آخر مشاهدة 2021 / 3 / 20

[110] - النظام يؤكد أن المخطط التنظيمي لمخيم «اليرموك» لم يُلغَ - زمان الوصل - 29 آذار 2021 - <https://www.zamanalwsl.net/news/article/135918/> آخر مشاهدة 2021 / 3 / 20

مبحث خامس

## تأثير المتغيرات الديموغرافية على عودة اللاجئين



تتناول هذه الدراسة اللاجئين السوريين، كأحد أكثر الظواهر الإنسانية والسوسولوجية، التي خلّفتها ويلات ومآسي الحرب السورية، والتي شملت اللاجئين الذين اضطروا لترك بيوتهم ومناطقهم، والمحرومين من حق العودة إلى بلدهم. وتقضي ما تكشفه حقائق وتحولات اللجوء السوري، من آثار مستقبلية خطيرة على الهوية الديموغرافية السورية. لاسيما أن قضية اللجوء السوري، بحسب تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، باتت المؤشر الأساسي في السنوات الأخيرة، على التزايد التصاعدي لأعداد اللاجئين في العالم.<sup>[111]</sup> فيما تشكل على الصعيد الوطني، المعضلة الأبرز أمام إعادة تصحيح الاختلال العميق في التركيبة المجتمعية، والتحدي الأساسي الذي سيتوقف عليه، التعامل مع قضية اللجوء السوري، ما بين الدواعي والمتطلبات الداخلية السورية، والاعتبارات الخاصة بالدول المضيفة. تظهر أوجه المعضلة مع طول أمد اللجوء، ومنحى تأثيراته على حياة اللاجئين بأشكال نسبية ومتفاوتة. وما يتداعى عنه من إشكاليات وتعقيدات مركبة، تحاول الدراسة ملامسة أبعادها، كتلك التي تتعلق بخصوصية اللجوء السوري، والسياقات المؤثرة في علاقة اللاجئين بوطنهم الأم، وتحديات العودة من منظور الخيارات الواقعية والبديلة.

## أولاً: خصوصية ظاهرة اللجوء في الحالة السورية

يُعرّف اللجوء وفق المادة (1) من اتفاقية اللاجئين الدولية لعام 1951: "إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".<sup>[112]</sup> ينطبق وصف اللجوء على ما يقارب 6,6 مليون لاجئ سوري، موزعين بحسب تقرير "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" على 126 دولة، ويشكل اللاجئون السوريون 8.25% من نسبة اللاجئين عالمياً.<sup>[113]</sup> ويتركز 83% من اللاجئين السوريين في دول المنطقة العربية الجوار السوري. إذ تستضيف تركيا ثلاثة ملايين و600 ألف لاجئ سوري، تليها لبنان 910 ألفاً و600، والأردن 654 ألفاً و700، والعراق 245 ألفاً و800، ومصر 129 ألفاً و200 لاجئ. فيما يتوزع بقية اللاجئين على أنحاء مختلفة من العالم.<sup>[114]</sup> سجلت ألمانيا التي استقبلت أكبر نسبة من اللاجئين السوريين في أوروبا، أكثر من 740 ألف طلب لجوء لغاية العام 2019. ثمة تقديرات أخرى تلاحظ أن أعداد اللاجئين السوريين، تتجاوز الأعداد المسجلة لدى المفوضية السامية، وتقارب (9) مليون لاجئ، بدلالة وجود جزء معتبر منهم في دول، لا تُطبق عليهم نظام الحماية الدولية، وإنما يعيشون بموجب أنظمة الإقامة الخاصة بها.

[111] - الانعكاسات السياسية لهجرة السوريين لأوروبا - المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية، والسياسية - 18 يوليو 2018 - <https://democraticac.de/?p=5528> آخر مشاهدة 2021/3/21

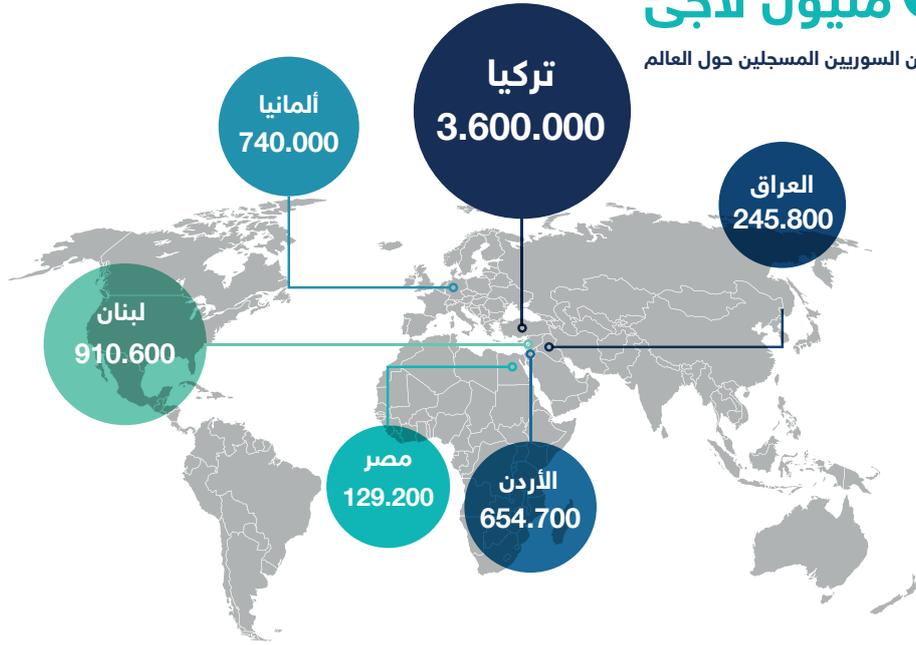
[112] - انظر اتفاقية اللاجئين الدولية لعام 1951 موقع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html> آخر مشاهدة 2021/3/22

[113] - تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة - 18 حزيران 2021 - <https://www.unhcr.org/5ee200e37.pdf> آخر مشاهدة 2021/3/22

[114] - لمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة الأعداد المسجلة في تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة

## 6,6 مليون لاجئ

إجمالي اللاجئين السوريين المسجلين حول العالم



يشكل اللاجئين السوريون 8,25% من نسبة اللاجئين عالمياً.

8,25%

يتركز 83% من اللاجئين السوريين في دول المنطقة العربية الجوار السوري.

83%

تتأذى خصوصية اللجوء السوري من طبيعة الصراع الدموي والعييف، الذي أجبر ملايين السوريين على ترك بلدانهم من جهة، وآليات الاستجابة الدولية مع المشكلات والتعقيدات الناجمة عنه من جهة أخرى. ما جعل قضية اللاجئين السوريين من حيث حجم ضحاياها، وأزمة التعامل مع تحدياتها الكبرى، تنصدر مآسي اللجوء التي شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. ما يحيلنا إلى تناول أبرز سماتها الخاصة، التي يمكن التعرف إليها من خلال المعطيات والحقائق التالية:

### 1 مشكلات اللجوء المديد

بدأت موجات اللجوء السوري، مع تبني النظام للنهج الأمني والعسكري، في تعامله مع الحراك الشعبي منذ بداياته عام 2011، وكانت تتالي موجات الهروب البشري، مع تفاقم حدة الصراع وشموليته أغلب الأراضي السورية. بحيث كانت تتزايد أعداد اللاجئين طردياً مع تعاقب سنوات الحرب، التي كُبرت وتضاعفت خلال سنواتها العشرة، موجات اللاجئين بصورة غير مسبوقة، في التاريخ السوري القديم والحديث. ما يدل في الحالة السورية، وخلافاً للعديد من سوابق اللجوء، التي نشأت عشية صراعات أو حروب خلال مدة زمنية قصيرة أو محددة، أن انزياح كتل بشرية كبيرة من المجتمع السوري، جرى في سياق مرحلة زمنية طويلة، تقوضت خلالها وبصورة تدريجية كافة عوامل البقاء والصمود المجتمعي.

ويطلق على هذه الحالة وفق تعريف مفوضية شؤون اللاجئين، باللجوء المديد، وهو "الوضع الذي يعيش فيه 25 ألف لاجئ أو أكثر من الجنسية نفسها؛ في المنفى لخمس سنوات متتالية أو أكثر في بلد لجوء معين".<sup>[115]</sup>

تنحو أغلب الدراسات والاستبيانات التي بحثت في أسباب ودوافع اللجوء السوري، إلى تأكيد غالبية اللاجئين على فكرة النجاة من أخطار الحرب؛ والموت، والاعتقال، والحصار، والفقر، والجوع، والحرمان، وكافة أشكال الاضطهاد، بأنها كانت المبعث والدوافع الأساسية التي دفعتهم للجوء، وتنكب طرق ومعايير الهروب غير الشرعية على خطورتها. كما تكشف أسباب وآليات الهروب الجماعي في التجربة السورية، عن مستويات التغيير العميق، الذي أحدثه اللجوء السوري، على التركيبة التعددية للمجتمع السوري، وحجم الاختلال البيئي الذي أصاب الهوية الديموغرافية - كما سبق الإشارة إليه في المبحث الثاني من الدراسة -<sup>[116]</sup>

من جانب آخر؛ تستبطن حالة اللجوء المديد في الوضعية السورية، المخاوف الجمعيّة من تراخي علائق اللاجئين بمناطقهم الأصلية، وما يفعله التباعد المادي والروحي عنها، من تنامي مشاعر الخسران والفقدان، والصراع بين الحنين للمكان وذكرياته العالقة، ومتطلبات التأقلم مع عوالم اللجوء. حيث تطرح تلك الهواجس والمشكلات، تحديات اجتماعية وثقافية ونفسية، تختلف تأثيراتها بين أجيال اللاجئين، ويضعف من وطأتها، عدم توفر مرجعية وطنية سورية، تنظم صفوف اللاجئين ضمن جاليات وأطر مدنية مؤسساتية، تعمل بصور موحدة في أوساط اللاجئين. لا زال اللاجئين على امتداد السنوات الفائتة، يفتقدون إلى مظلة تمثيلية توحد خطابهم ومطالبهم، وتجمع شملهم على رؤية وبرامج واضحة ومحددة. أكثر من سيتأثر بهذه الإشكالية، هو الجيل السوري الذي ولد وترعرع خارج وطنه، ويتوزع ما بين مخيمات بأئسة ومنعزلة عن محيطها في دول الجوار، أو في دول أخرى يتعلم لغاتها وعاداتها وأنماط حياتها، وإذا امتد واقع اللجوء لسنوات أطول، من المتوقع إلى حد كبير أن تضعف أو اصر ارتباطه بوطنه الأم. وهي إحدى التحديات التي تتعلق بوحي هذا الجيل لهويته الأصلية، أو للهويات التي يكتسبها من البيئات التي عاش فيها.

## 2 تباين أشكال التعامل مع اللاجئين

بحكم توزع اللاجئين السوريين، على دول ذات أنظمة سياسية وقانونية متفاوتة، فقد اختلفت تبعاً لذلك أشكال التعامل معهم، وبما أن أكثرية اللاجئين يتواجدون في دول الجوار السوري، فقد تأثرت أوضاعهم إلى حد كبير، بمواقف تلك الدول من القضية السورية. كما انعكست على حياتهم بصورة مباشرة، المستويات الاقتصادية والمعيشية، ومنسوب الحريات المدنية في المجتمعات المضيفة.

[115] ميغان هندو - ( International Center For Migration Policy Development ( ICMPO ) - الربط بين حماية اللاجئين وتحقيق التنمية - كانون الثاني / يناير 2019 -

[https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AR\\_Bridging\\_Refugee\\_Protection\\_and\\_Devel](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/AR_Bridging_Refugee_Protection_and_Devel)

opment\_AR\_WEB\_FINAL.pdf آخر مشاهدة 2021 /3/23

[116] - لمزيد من الاطلاع يمكن العودة إلى نتائج الاستبيان في دراسة: حين تنعدم خيارات البقاء - مرجع سابق

اتسم المنظور العام لتلك الدول والمجتمعات في علاقتها باللجئين، بالنظر إليهم كعبء اقتصادي وأمني واجتماعي عليها، كاد أن يغطي على أوجه مأساتهم الإنسانية، وفي كثير من الأحيان استغلال الأخيرة من بعض الحكومات، لأسباب سياسية داخلية أو خارجية.

هناك أمثلة وشواهد عديدة، تكشف عن العيوب الكبيرة في أنظمة حماية حقوق اللاجئين السوريين، وتُشكّل لبنان أحد الأمثلة على اتساع رقعة الانتهاكات التي طالت اللاجئين، ومن أبرزها: التعدي على مخيماتهم، وتعرض بعضها لاعتداءات وحرق الخيام، وإلى عمليات توقيف واحتجاز تعسفي، تعرض لها عدد من اللاجئين من أجهزة الدولة. إضافةً إلى قيام السلطات اللبنانية، بإعادة بعض اللاجئين قسرياً إلى سوريا، رغم أن في ذلك مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر انتهاك مبدأ الإعادة القسرية.<sup>[117]</sup> بينما نرى في حالات أخرى، ما طال اللاجئين من آثار سلبية على أوضاعهم القانونية والمعيشية، في حال تغير النظام السياسي في البلد المضيف. ففي الفترة التي أعقبت الانقلاب على حكم مرسي في مصر منتصف العام 2013، تم التضييق على إجراءات دخول السوريين إلى مصر، وشنت وسائل إعلام رسمية حملات تحريض على اللاجئين السوريين، أسفرت عن تعرض بعضهم لاعتداءات جسدية ولفظية، كما تعرض آخرون للاحتجاز التعسفي.<sup>[118]</sup>

أما تركيا التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين، والتي تطبق عليهم نظام الحماية المؤقتة منذ العام 2014، ويعتبر الأفضل نسبياً لجهة حقوق التعليم والصحة والاستفادة من الخدمات، قياساً بدول الجوار السوري. فقد ظهر استخدام اللاجئين السوريين، كورقة استقطاب بين النظام الحاكم وأطراف المعارضة، لاسيما خلال الاستحقاقات الانتخابية التي مرت فيها تركيا خلال السنوات الماضية، وورقة ضغط في ملف العلاقات التركية-الأوروبية، ما يشير إلى تسييس ملف اللاجئين وفق اعتبارات ومصالح سياسية معينة.<sup>[119]</sup> ثمة دول أخرى تعاملت مع اللاجئين السوريين كأجانب وفق قوانين الإقامة الخاصة بها، دون تطبيق أنظمة الحماية الواجبة على وضعيتهم كلاجئين، وفق حقوق اللاجئين المقررة في القوانين الدولية، حيث تعرض لاجئون سوريون وفلسطينيون في تايلند إلى حملات ملاحقة واحتجاز في مراكز سجون الهجرة (LSD) بذريعة انتهاء تأشيراتهم، ومخالفة شروط الإقامة.<sup>[120]</sup>

بالنسبة للدول الأوروبية التي وصلها اللاجئون السوريون، فقط تمتعوا بأنظمة حماية قانونية ومدنية، كانت الأفضل من بقية الدول المضيفة، في حين واجهتهم مشاكل من نوع آخر؛ تتعلق بصعوبات الاندماج في بيئات مختلفة عن عاداتهم وثقافتهم. فيما برزت مؤخراً قرارات تطالب بإعادة لاجئين إلى مناطقهم، حيث حرمت الدانمارك لاجئين سوريين من تصاريح إقامة، لاعتبارها الوضع في دمشق أصبح "آمناً".<sup>[121]</sup>

---

[117] - عدد من تقارير منظمة العفو الدولية وآخرها - لبنان: تعذيب اللاجئين السوريين المحتجزين تعسفياً بتهمة تتصل بالإرهاب - 23 مارس / 2021 <https://bit.ly/34kKsOQ> آخر مشاهدة 26 / 3 / 2021

[118] - تقرير صادر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر - 13 / آب 2013 - [www.shrc.org/?p=16659](https://www.shrc.org/?p=16659) آخر مشاهدة 29 / 3 / 2021

[119] - عدنان عبد الرزاق - السوريون في تركيا: حطب في نار الانتخابات - 17 / مايو 2018 - <https://bit.ly/3volKcs> آخر مشاهدة 2 / 4 / 2021

[120] - مدار نيوز - بتهمة "اللجوء" .. سوريون وفلسطينيون محتجزون في سجون تايلند - 28 / 10 / 2018

[121] - Made For Minds مفوضية اللاجئين: سعي الدانمارك لترحيل لاجئين سوريين غير مبرر - 9 / 4 / 2021 - <https://bit.ly/3umxKty> آخر مشاهدة 10 / 4 / 2021

تكشف تلك الأمثلة؛ عن عدم التزام العديد من الدول المستضيفة، في تطبيق نظام حماية حقوق اللاجئين السوريين ومن في "حكمهم" من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، خلافاً لآليات الحماية المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين، وقوانين حقوق الإنسان. وأن اعتبارات بعض الدول، وسياساتها الداخلية والخارجية، كان لها أثر واضح في أساليب وطرق التعامل مع قضيتهم الإنسانية. بوصفهم فئات مستضعفة ومهمشة تفتقر إلى ضمانات قانونية ومدنية مناسبة.

### 3 خسارة الكفاءات والقوة العاملة

يزخر مجتمع اللاجئين السوريين، بذوي الكفاءات والطاقات والخبرات، في مختلف الحقول والمجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والإبداعية، وهي من المميزات التي اعترفت بها الدول المضيفة، وخصوصاً التي ساعدت قوانينها وسياساتها، على الاستفادة من احتضان ورعاية تلك الكفاءات والطاقات، ومردودها الإيجابي عليها.<sup>[122]</sup> ثمة قصص نجاح كثيرة للاجئين وللاجئين، قدموا أفكار ومشاريع وإسهامات مميزة في الدول التي لجأوا إليها. بالمقابل من الصعوبة تقدير حجم خسارات الوطن السوري، جراء الفراغ الناجم عن لجوء أكثر الفئات السورية تعليماً وكفاءةً وخبرةً وحيويةً، عدا عن هروب ما يقارب نصف العمالة السورية إلى الخارج، كانوا يمثلون القوة البشرية الأساسية. في تركيا لوحدها يوجد نحو 750 ألف عامل سوري، من ضمن 3,6 مليون لاجئ، ورغم أن 35 ألف عامل من بينهم يعملون بشكل قانوني، غير أنهم باتوا قوة إنتاجية لا يستهان بها في الاقتصاد التركي. ما دفع البرلمان أحمد سورجون إلى القول: "لولا وجود السوريين لانتهت الصناعة في تركيا".<sup>[123]</sup> لا تتوقف خطورة هذه الظاهرة، على مؤشرات انهيار الاقتصاد السوري خلال الحرب، وإنما تشكل أكبر تحديات إعادة بناء الاقتصادي والتعافي المبكر بعد انتهاء الحرب. الملفت؛ أنه رغم انتهاء العمليات العسكرية، في الحواضر السورية الأكبر، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، كدمشق وحلب، بيد أن ذلك لم يقلل من النسب المرتفعة، لهروب الشباب في سن التعليم أو العمل، وبحثهم عن فرص اللجوء في دول أخرى، نتيجة استمرار المخاوف الأمنية، والهروب من خدمة العلم، وارتفاع البطالة والتضخم والفساد والفقر والعوز إلى أعلى معدلاتها.<sup>[124]</sup> ما ينحو إلى استشراف تداعيات هذه الظاهرة على المجتمع السوري عموماً، وآثارها على المديين القريب والبعيد، لاسيما في تعويق إعادة بناء مصادر قوته البشرية، في حالة إعادة الاستقرار وإطلاق عجلة التنمية.

[122]- ألمانيا - بعد خمسة أعوام.. أين وصل اندماج اللاجئين في سوق العمل- مهاجر نيوز - 2020 /7/3 -

<https://bit.ly/2RLdqox> أخر مشاهدة 2021 /4/11

- تركيا: السوريون يحتلون الصدارة بتأسيس 10 آلاف شركة - العربي الجديد - 13 ديسمبر 2018 - <https://bit.ly/34pKfdb> آخر مشاهدة 2021 /4 /11

[123] - العمالة السورية في تركيا - تركيا بالعربي - 13 ديسمبر 2013 - <https://bit.ly/3bW9ZIL> آخر مشاهدة 2021 /4 /12

[124] - لمزيد من الاطلاع: زياد المبارك - هجرة الشباب السوري دراسة ميدانية في مدينة دمشق - مركز حرمون - 15 كانون الثاني / يناير 2019 - <https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2019/01/Syrian-Immigration-Youth.pdf>

آخر مشاهدة 2021 /4/13

#### 4 مأساة اللاجئين ونوعية الاستجابات

لم ترقّ الاستجابات العربية والإقليمية والدولية، إلى حجم وفداحة مأساة اللاجئين السوريين، إن كان على صعيد المساعدات الإنسانية، في تأمين أبسط مقومات العيش الكريم، أو القيام بخطوات سياسية جديّة، تعالج مأساتهم المفتوحة. لا تقتصر أوجه المعاناة على حياة ملايين اللاجئين المكسدين، في المخيمات المنتشرة في دول الجوار، بل تطال ملايين أخرى، تعاني من مشكلات إنسانية وحياتية، في دول تواجه أصلاً أزمات اقتصادية ومعيشية. تنبئ التقارير المحلية والدولية، التي ترصد أوضاع اللاجئين في الدول المضيفة الأكثر بؤساً مثل لبنان ومصر والأردن والسودان، عن تراجع مضطرد؛ في مختلف الجوانب المعيشية والتعليمية والصحية والخدمية، والتي تدفع باللاجئين إلى حافة الانهيار بعد انتشار جائحة كورونا.<sup>[125]</sup> مع ذلك لا يزال تقاعس المؤسسات الدولية، عن تغطية الاحتياجات الضرورية، أقل بكثير من المستوى المطلوب. في ضوء تلك الحقائق، لم يعد من السهولة الحديث عن صمود الأسرة السورية / العائلة والعشيرة على نطاقٍ أوسع، وقد سبق الإشارة في "المبحث الثاني إلى انعكاسات النزوح واللجوء على الروابط المجتمعية".<sup>[126]</sup>

ما يدفع إلى قرع ناقوس الخطر؛ من استمرار الفشل الدولي في التعاطي مع محتهم الكبرى، تراكم المشكلات والأمراض الاجتماعية والنفسية، التي ستمتد آثارها لعقود طويلة. وهي تصيب الفئات الأكثر تهميشاً واستضعافاً كالنساء والأطفال. إذا كان معلوماً أن قضية اللاجئين السوريين، ليست السابقة الأولى على فشل المنظومة الدولية، في معالجة قضايا اللاجئين في المنطقة، وقضية اللاجئين الفلسطينيين مثلاً جلياً على ذلك، غير أنها جاءت في ظروف عربية وإقليمية مختلفة، فاقمت من صعوباتها وتعقيداتها، وحجبت أبعادها الإنسانية، لاعتبارات وحسابات سياسية محضة. ما يلقي مسؤوليات قانونية وأخلاقية، على كافة الجهات المعنية بقضايا اللاجئين السوريين، لإعلاء مبدأ التضامن الإنساني على كل ما عداه، وإيجاد حلول عادلة ومنصفة لقضيتهم، توائم ما بين تحسين أوضاعهم الإنسانية، وعودتهم الآمنة والطوعية إلى بلادهم بأسرع وقت.

بناءً على تلك الخصوصية التي تسمّ اللجوء السوري، يمكننا تحديد مناحي خطورتها، على تحولات المسألة الديموغرافية، التي باتت مجتمعات اللاجئين، وما ستؤول إليه قضيتهم، مؤشراً أساسياً في صياغة ملامح العقد الاجتماعي القادم، الذي سيُعيد تشكيل الهوية السورية، في الفترة التي ستلي نهاية الصراع.

[125] - اللاجئون السوريون يتضررون بشدة نتيجة الانكماش الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - 16 يونيو/ 2020 - <https://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2020/6/5ee8baa34.html> آخر مشاهدة 14 / 4 / 2021

[126] - أنظر، تشخيص الدمار المجتمعي - مرجع سابق

## ثانياً: صعوبات وتحديات عودة اللاجئين

تؤكد العديد من القرارات الدولية الصادرة بخصوص القضية السورية، على عودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، ومن أبرزها؛ بيان جنيف الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ 2012/6/30، الذي تضمن إقامة هيئة حكم انتقالي، يمكنها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، والقرار (2254 عام 2015)، حيث نصت الفقرة "14" منه "يؤكد الحاجة الماسة إلى تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخليا، إلى مناطقهم الأصلية وتأهيل المناطق المتضررة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين، وأخذ مصالح البلدان التي تستضيف اللاجئين بالحسبان".<sup>[127]</sup> لا مشاحة من القول: أن إغلاق طرق العودة أمام اللاجئين والنازحين والمهجرين، هي الحقيقة التي لم تتزحزح بالتوازي مع انسداد أفق الحلول السياسية، والمفارقة المؤلمة، أن العقبات التي تحول دون فتح الأبواب الموصدة أمام عودة اللاجئين، أصبحت مع طول أمد اللجوء أكثر تصلباً وتعقيداً. هذا ما سنقف عليه من خلال تناول الصعوبات والتحديات، التي تراكمت خلال سنوات اللجوء، وأثر التحولات التي طرأت على علاقة اللاجئين بوطنهم، في ظل استمرار الصراع بأشكال وجبهات متعددة، والتي تتمثل بالآتي:

### 1 عدم توفر البيئة الآمنة والمحايدة

ساهمت آراء سياسية وقانونية عديدة، في الإضاءة على مفهوم البيئة الآمنة والمحايدة، بحيث يضيق ويتسع المفهوم، تبعاً لخصوصية التجارب التي تناولته في الواقع الدولي. أعتقد أن من أكثرها وضوحاً ودقّة، الرأي الذي يقرن البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة، بمجمل الظروف والشروط القانونية والأمنية والسياسية التي يجب توفرها ضمن دولةٍ ما، ليتمكن الشعب من تحقيق إرادته التي هي مرجع ومناط السلطة في الدولة.<sup>[128]</sup> من غير المستغرب في التجربة السورية، أن يكون عدم تحقق شروط وظروف عودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة، هو المعادل الموضوعي لكثرة وتعدد موانع البيئة الآمنة والمحايدة. لقد أفضت سياسات النظام في سوريا، من كافة النواحي العسكرية والأمنية والحكومية والتنمية، وقد اختبرها المجتمع السوري خلال سنوات الثورة، إلى نشوء أسباب ودوافع الهروب الفردي والجماعي، وقد ساعدت عليها حروب الوكالة التي أصبحت سوريا مسرحاً لها. حيث أدى انعدام الأمن الإنساني، وهو من الحاجات الأساسية لحياة الإنسان، إلى فرار ملايين اللاجئين من وطنهم، وهناك تقديرات دولية تنذر باستمرار مأساة اللاجئين في السنوات القادمة. ما ينعكس بدوره على تضائل رغبة اللاجئين بالعودة، فمن نتائج استطلاع قامت به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في مصر والعراق ولبنان والأردن في يوليو 2018، وعلى الرغم أن 76 % من الأشخاص المشمولين في الاستطلاع، كانوا يأملون بأن يعودوا إلى وطنهم يوماً ما، إلا أن 85 % منهم أمادوا بأنهم لا يرغبون بالعودة في الأشهر الاثني عشرة القادمة، و11 % كانوا مترددين و4 % كانوا يرغبون بالعودة.<sup>[129]</sup>

[127]- أنظر موقع الأمم المتحدة - مجلس الأمن - <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-ad->

2015-[opted-security-council-2015](https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-ad-) آخر مشاهدة 2021/4/15

[128] - عبد الرزاق الحسين - البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة في سورية: المفهوم والموانع - مركز حرمون - 17 آذار / مارس

2019 - <https://www.harmoon.org/reports/archives-15679/> آخر مشاهدة 2021/4/16

[129] - انظر، الاستطلاع الإقليمي الرابع حول تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة إلى سوريا - يوليو 2018 - [www.unhcr.org/ar/5c4435a04.pdf](https://www.unhcr.org/ar/5c4435a04.pdf) آخر مشاهدة 2012/4/16

وقد ارتفعت نسبة غير الراغبين في أحدث مسح للمفوضية عام 2020 إلى 89%. بينما أظهرت دراسة بحثية أعدت بدعم من مكتب مفوضية اللاجئين في تركيا، حجم التزايد في أعداد اللاجئين السوريين غير الراغبين في العودة. وفق الدراسة فإنه في عام 2017، قال 16.7% من اللاجئين في تركيا إنهم لا يفكرون في العودة إلى الوطن على الإطلاق، وفي عام 2019 ارتفعت هذه النسبة إلى 51.8 بالمائة، وهي زيادة كبيرة للغاية.<sup>[130]</sup> ولدى إجابات عينة واسعة من اللاجئين في أربع دول أوروبية، ضمن بحث استقصائي أجرته منظمة اليوم التالي، حول سؤال العودة الشائك وهو: هل تفكر جدياً بالعودة للعيش في سوريا إذا استقرت الأوضاع؟

أفاد 66،1% بلا، و33،9% بنعم، وقال 56،6% ممن قالوا بنعم، أن الشرط الأساسي لعودتهم، هو أن يتم إطلاق عملية تغيير سياسي في البلاد، وأن تشمل تلك العملية تغيير أجزاء من السلطة، بينما رجحت ثاني أكبر نسبة من الراغبين، وهي 34،5% بديل "توقف العمليات العسكرية".<sup>[131]</sup>

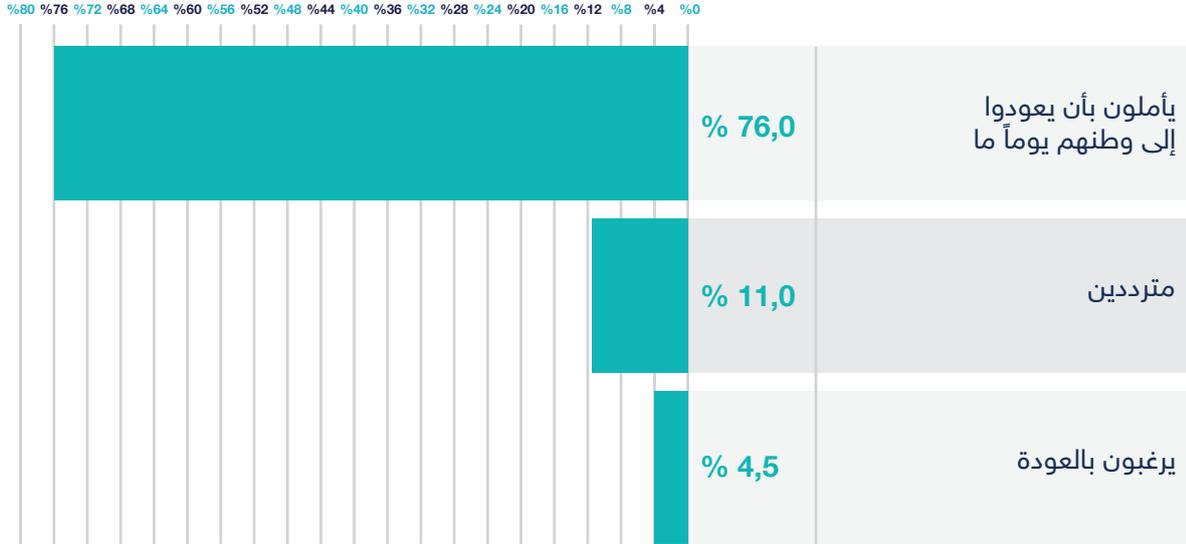
تفيد تلك النتائج البحثية، إلى أن العودة الطوعية والأمنة للاجئين، تبقى أمراً معلقاً على شرط فاسخ، طالما أن الصورة الراسخة في أذهان غالبية اللاجئين، هي صورة وطن مدمر، ومنكوب، ويفتقد لأدنى مقومات الحياة. ينخره الفساد والفوضى، وغداً مرتعاً لانتهاك حقوق الإنسان، والاعتقال والإخفاء القسري، وتجريد الملايين من حقوقهم المدنية والسياسية، وسلب أملاكهم وأراضيهم، وتغيير هوية أماكن سكنهم الأصلية. وبأن بنية النظام وسياساته القمعية، تشكل بيئة طاردة لمن تبقى من السوريين، وليست بيئة جاذبة لعودة اللاجئين. وما ردود أفعال اللاجئين الغاضبة على مؤتمر "عودة اللاجئين" الذي رعاها النظام وروسيا في شهر تشرين الثاني 2020 في دمشق،<sup>[132]</sup> وتأكيداتها من خلال حملات شعبية رفعت شعار "العودة تبدأ برحيل الأسد" إلا تعبيراً جلياً عن عدم توفر البيئة الآمنة والمحايدة لعودتهم.

[130] - دراسة: 51% من السوريين في تركيا لا يرغبون في العودة إلى بلادهم-موقع ترك برس - 11 سبتمبر <https://www.turkpress.co/node/74046> - آخر مشاهدة 2021 /4/17

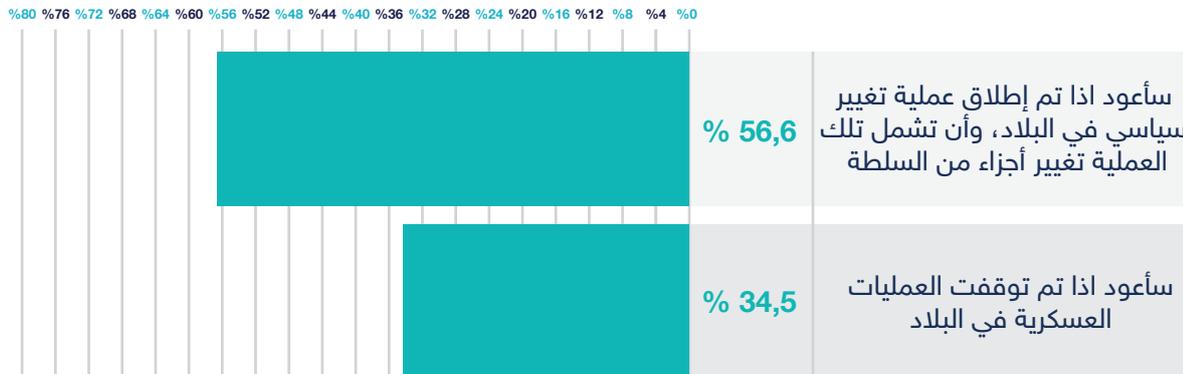
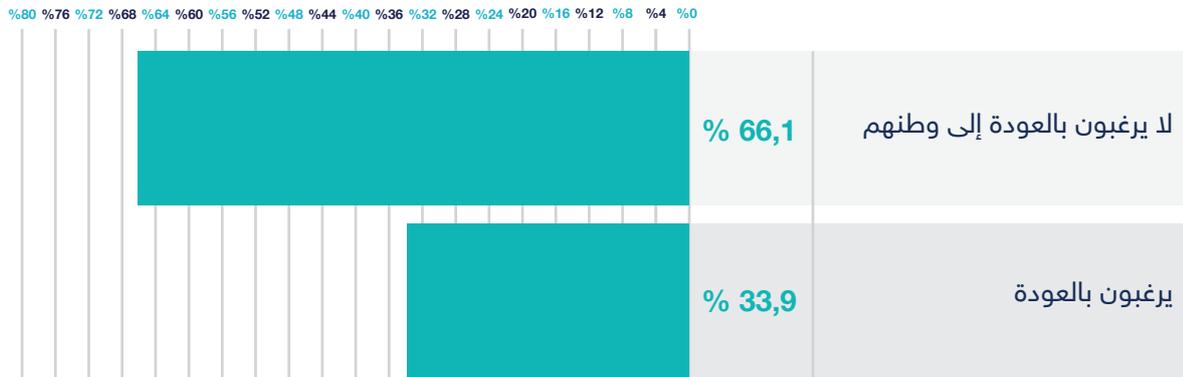
[131] - ما بين الاندماج والعودة: واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا -دراسة استقصائية للاجئين في ألمانيا، فرنسا، هولندا والسويد - منظمة اليوم التالي -كانون الثاني / يناير 2021 - <https://tda-sy.org/publications/?lang=ar> - آخر مشاهدة 2021 / 4 / 17

[132] - أنظر عشرات الحملات المدنية في أماكن اللاجئين التي رفعت شعار " العودة تبدأ برحيل الأسد"

## هل تفكر جدياً بالعودة للعيش في سوريا



### نتائج استطلاع قامت به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، في مصر والعراق ولبنان والأردن



### نتائج بحث استقصائي أجرته منظمة اليوم التالي على عينة واسعة في أربع دول أوروبية



نسبة اللاجئين في تركيا الذين لا يفكرون في العودة إلى الوطن على الإطلاق

## 2 تحديات الحل السياسي والعدالة الانتقالية

قدمت العديد من القرارات الدولية، خريطة طريق للحل السياسي في سورية، غير أن تعثر العملية السياسية طيلة السنوات الماضية، ألقى الكثير من ظلال الخيبة واليأس في أوساط اللاجئين. حيث جاء في تلك القرارات ومن أبرزها جنيف 1، وما تأسس من قرارات بناءً عليه، على وجوب تحقيق الانتقال السياسي، من خلال هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، تقوم بتهيئة مناخ سياسي جديد، يشكل بيئة مؤاتية ومناسبة لعودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة.<sup>[133]</sup> كان تصلب النظام وحلفائه، ورفضهم التوصل لحل سياسي وفق المرجعية الدولية، مع استمرار أقلمة وتدويل الصراع، من أكبر العقبات التي حالت، دون انفتاح مسار التغيير الحقيقي في سوريا. انعكس استعصاء الحل على اللاجئين بصورة مباشرة، لا سيما أن الثمن الأكبر الذي دفعوه بسبب ذلك، يكمن في تواصل محنة لجوئهم، وانحسار آمالهم بالعودة القريبة إلى مناطقهم الأصلية. ما خلق لدى ملايين اللاجئين في دول الجوار، دافعاً إضافياً للبحث عن خيارات وحلول دائمة، توفر لهم شروط الحياة الكريمة خارج وطنهم. ما يعني؛ أنه كلما تواصل انسداد أفق الحل السياسي، فإن تحدي العودة يغدو أكثر صعوبة، لا سيما أن استحقاق العدالة الانتقالية، الذي لا يمكن الوفاء بمتطلباته، إلا من خلال عملية انتقال سياسي شاملة، يمثل بحد ذاته بالنسبة لحالة اللاجئين السوريين، أحد أهم المعايير القانونية والأخلاقية والمجتمعية، على نجاح أو إخفاق الحل السياسي. لو عدنا إلى العديد من سوابق وتطبيقات العدالة الانتقالية، وتأثير تجاربها على اللاجئين، لرأينا أنها شكلت الباراديم Paradigm" الذي يتم قياس منسوب الانتقال السياسي وفقاً له.<sup>[134]</sup>

[133] - لمزيد من الاطلاع أنظر بيان جنيف 1 عام 2012، والقرار 2118 عام 2013، والقرار 2254 عام 2015  
 [134] - خوان بابلو تيرمينيلو-الديكتاتوريات واللاجئين والتعويضات في دول المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية - نشرة الهجرة القسرية - مارس 2014 - <https://www.fmreview.org/ar/crisis/terminiello> آخر مشاهدة 2021 /4/20

إذاً وبالنظر إلى حجم الانتهاكات واسعة النطاق في الحالة السورية، وتصنيف أعداد كبيرة من اللاجئين، في عداد ضحايا تلك الانتهاكات، وما أحدثته الحرب من انقسامات مجتمعية عميقة، فمن غير الممكن حتى على فرض تحرك العملية السياسية، وبدء خطوات التغيير السياسي، أن يستعيد اللاجئين ثقتهم بإمكانية العودة إلى بلدهم كخيار يحظى بالأولوية، إلا في حال انبثاق سياق جنائي موثوق، يعمل على تحقيق العدالة والإنصاف، وجبر الضرر الذي لحق بهم، وكيفية استعادة أملاكهم وحقوقهم العقارية، بعد سلسلة القوانين والإجراءات العقارية، التي اتخذها النظام بهدف تجريدها وسلبها منهم، ومدى التقدم على طريق تحقيق المصالحة الوطنية، ومستوى رضاهم عن التعويضات، في حال استتالة استعادة تلك الأملاك كما كانت عليه. وربطاً بذلك أيضاً، مدى الجدّة في إعادة هيكلة مؤسسات الحكم، بما يضمن قيام نظام ديمقراطي يكفل حقوقهم ومصالحهم. كل هذه الآليات وغيرها الواردة في مفهوم العدالة الانتقالية، ستبقى من أبرز التحديات التي تواجه عودة اللاجئين.

### 3 تحدي الاستقرار والتعافي المبكر

تكشف الصراعات والنزاعات عموماً عن فجوات في أنظمة الحوكمة، ولا ريب أن سوريا من أكثر الدول التي أدت مساوئ الحوكمة، التي كان يحتكر النظام كافة أشكالها، من أبرز أسباب اندلاع الحراك الشعبي فيها. وبما أن الانتعاش/ التعافي المبكر، من المفاهيم الإنسانية التي ترتبط بتشجيع الجودة والمساءلة، في عمليات الاستجابة الإنسانية، فقد حدد مشروع "Spher" المتعلق بالشراكة الإنسانية خلال النزاعات وما بعدها، مجموعة من المعايير المطلوبة، لتوفير المأوى والاستقرار، وتعزيز سبل توفير المياه، والمرافق الصحية، والنظافة الشخصية، وحماية الأطفال، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية، والصحة، والتعليم؛ والانتعاش الاقتصادي، وتحليل الأسواق.<sup>[135]</sup> في ضوء ذلك يقع على عاتق مؤسسات الحوكمة في المرحلة الانتقالية، أن تعمل بما يلبي احتياجات السوريين، وتوفير الاستقرار ومؤشرات التعافي المبكر التي تحددها تلك المعايير. لا يؤخذ مثل هذا التحدي بالنسبة للاجئين، بالوعود أو الإعلانات الأكثر ميلاً للتفاؤل، وإنما بالحقائق والمعطيات، التي ستؤكد معايير الاستقرار والتعافي من ضعفها أو انعدامها.

على سبيل المثال؛ لم يعد لدى كثير من اللاجئين بيوت أو مساكن يعودون إليها، بسبب التدمير الذي طالها، وعمليات الاستيلاء عليها بوسائل مختلفة، كما فصلنا في المبحث السابق، مما سيجعلهم أكثر تريباً حتى لو توفرت شروط العودة الآمنة والطوعية، بانتظار التأكد من وجود مشاريع إعادة تأهيل وإعمار، تؤمن لهم المأوى والسكن اللائق. لا ينفصل هذا التحدي أيضاً عن إطلاق عجلة التنمية الاجتماعية، بما لها من علاقة تلازمية، بارتفاع مستوى التنمية والتطور الاجتماعي كلما ازداد الأمن والاستقرار.<sup>[136]</sup> يعتبر الوقت عاملاً مهماً في تشكيل قناعات اللاجئين، بأن السير على طريق الاستقرار والتعافي، يمضي بخطى وثيقة، وعلى العكس من ذلك كلما تباطأ مسار التغيير، ستبقى مواقف من يرغب بالعودة من اللاجئين في دائرة التردد والانحسار.

[135]- المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي - شبكة تعليم وتشجيع المشروعات الصغيرة (سيب) - 2018 - [https://sphere-](https://sphere-standards.org/wp-content/uploads/MERS-AR.pdf)

standards.org/wp-content/uploads/MERS-AR.pdf آخر مشاهدة 2021 /4/16

[136] - محمد حاج بكرى - دراسة حول البيئة الآمنة - موقع سوريا الأمل - 15 فبراير 2021 - <https://bit.ly/2TaPZFq> آخر

مشاهدة 2021 /4/17

تقدم العديد من سوابق اللجوء العالمية، وبشكل أخص مأساة اللجوء الفلسطيني، بحكم تشابه مجتمعات اللجوء في كلا التجريبتين، صعوبات وتحديات متراكبة، تملئها التحولات التي تطرأ على حياة اللاجئين، مع انسداد إمكانيات العودة واستتالة زمن اللجوء. من أشدها تأثيراً على مكنون علاقة اللاجئين بوطنهم الأصلي، وجود منظومة وطنية وتربوية وثقافية واجتماعية، تشكل الامتحان الأكبر، لقوة وحيوية مصادر الانتماء والدفاع عن الهوية الوطنية والإنسانية للاجئ. حيث أسهم توفر مثل تلك المنظومة، في تمسك اللاجئين الفلسطينيين بروايتهم التاريخية، وإظهار تشبثهم بحق العودة إلى ديارهم جيلاً بعد جيل، وقد كان لوجود وكالة دولية متخصصة في إغاثتهم ومساعدتهم، وهي وكالة الأونروا، دوراً هاماً كشاهد دولي على نكبتهم.<sup>[137]</sup> أما في الحالة السورية، ثمة خشية من تراخي علاقة اللاجئين السوريين بوطنهم الأم، بسبب افتقارهم لتلك المنظومة، وتشتت وضعف الأطر التي تدّعي تمثيل قضيتهم. ما يثير المخاوف والهواجس من انقطاع صلات الأجيال الناشئة من اللاجئين بوطنهم، لاسيما من ولدوا وترعرعوا في ظل قوانين وثقافات الدول المضيفة. ما يؤدي بدوره إلى تصلب الخيارات البديلة عن العودة، والاندماج التام في المجتمعات المضيفة التي تشجع هذا الخيار، أو بحث اللاجئين عن بيئات استقرار دائمة في دول أخرى.

من مقلب آخر يتخذ الأمن الإنساني للاجئين، ومدى توفر محدداته السبعة الواردة؛ في تقارير التنمية البشرية وهي: "الأمن الاقتصادي، والبيئي، والشخصي، والاجتماعي، والسياسي، والغذائي، والصحي" دوراً متزايداً في تحديد خيارات اللاجئين، كجماعة بشرية من حقها أن تنعم بتلك المحددات في رحلة البحث عن حياة آمنة وكريمة.<sup>[138]</sup> لا يبدو أن سوريا قادرة في المدى المنظور، على ضمان الأمن الإنساني لمن يعيشون فيها أو اللاجئين والمهجرين عنها. مما يرجح المزيد من تدفق اللاجئين للنجاة من واقع البؤس والمعاناة في وطنهم، وقد بات معروفاً أن التحديات ذات الطابع الوجودي كما في الحالة السورية، لا تترك أمام اللاجئ سوى أفضلية النجاة، وانتظار أوضاع ومتغيرات، توفر له فرص الاختيار الحر.

الأكثر مدعاة لتلمس خطورة تلك الصعوبات والتحديات، التي تواجه ما يزيد عن نصف الشعب السوري، الذي أصبح لاجئاً ومهجراً. أنه في حال عدم تمكّن اللاجئين والنازحين من العودة إلى أماكن سكنهم الأصلية، مع كل ما سبق ذكره من قوانين وإجراءات عقارية، باتت تشكل عقبات جديّة أمام عودتهم، مما سيدفع بهم للبحث عن بدائل للاستقرار في دول اللجوء، وفي مناطق نزوحهم. وما سيتمخض عن ذلك من تداعيات كبرى على الهوية الديموغرافية للمجتمع السوري، وهي في طور استنزاف بشري ومجتمعي وهوياتي غير مسبوق في التاريخ السوري.

[137]- مساهمة الباحث في ورشة حوارية حول أهمية التنظيم المؤسسي في تجربة اللجوء الفلسطيني - أقامتها منظمة اليوم التالي بتاريخ 4 و 5 حزيران 2020

[138] - اللاجئون في الشرق الأوسط - مركز دراسة اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية / جامعة اليرموك - 2017 - [http://rdfmvc.yu.edu.jo/images/Publications/proceeding%2023-8-2017\\_0.pdf](http://rdfmvc.yu.edu.jo/images/Publications/proceeding%2023-8-2017_0.pdf) آخر مشاهدة 2021 /4/18

## استنتاجات الدراسة

■ أظهر المبحث الأول، حول متغيرات الهوية الديموغرافية في سوريا، قبل اندلاع الثورة، أن ثمة أهمية بحثية في التركيز على تحولات المقاربة الديموغرافية، لدواعي فهم أوجه الاختلال والتشوه، التي أصابت التركيبة السكانية، ودور النظام السوري، وانكبابه طيلة العهدين الأسديين، على ترسيخ دعائم السلطة في بعديها الداخلي والخارجي، على حساب مسؤولياته في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، ترافقت مع فشله في إدارة خصائص التنوع السوري. وهي عوامل أدت إلى تفتيح الهوية السورية المركبة، وتعويق إنتاج هوية سورية جمعيّة. ما يفسر تلك المناخات التي أدت إلى اندلاع الثورة السورية في مستهل العام 2011، والتي يعتبر الانفجار السكاني، في أبعاده التنموية والاقتصادية والاجتماعية، غير منفصل البتة عن التعبيرات السياسية والحقوقية والمدنية التي طبعت مطالب الثورة منذ بداياتها.

■ أضاءت الدراسة على العوامل والأسباب، التي أدت إلى تراجع العديد من المؤشرات الحيوية، التي أدلت على تدني مستويات التنمية البشرية في سورية، وتفاقم الخلل البنيوي في العلاقة بين النمو والتنمية، وتدهور أحوال الطبقة الوسطى، والتحاق فئات واسعة منها بالطبقات الضعيفة والمُفقرّة. وكان لتجاهل حكومات النظام المتعاقبة ظاهرة العشوائيات في المدن الكبرى، وتمدها مع انتشار ظاهرة تريفيف المدينة، أن تحولت تلك العشوائيات إلى جزر سكانية مغلقة، تحمل هوية وخصائص مناطقها ومجتمعاتها الأصلية، وتكرس الانغلاق الاجتماعي والعزل السكاني ضمن محيطها الجديد. وقد استخدمها النظام قبل الثورة لأهدافه في عسكرة وأمننة المجتمع، ضمن مخططاته لإعادة هندسة التركيبة السكانية، لأغراض سلطوية محضة.

■ كشفت تداعيات واقع اللجوء والنزوح على النسيج المجتمعي، في المبحث الثاني، عن مستويات التفكك الاجتماعي الذي طرأ على الوحدات الاجتماعية (الأسرة / العائلة / العشيرة) خلال فصول ومحطات الصراع. حيث أظهرت العيّينات النوعية المُعمّقة للمستجوبين، من النازحين واللّاجئين، نوعية المعاناة المركبة التي اختبروها في تجارب نزوحهم ولجوتهم، وأثر خسارة المكان والبيئة المجتمعية التي كانوا يعيشون فيها، على شعورهم بالشتات الجغرافي وعدم الاستقرار. عدا عن الظروف المعيشية القاسية في المناطق التي نزحوا أو لجأوا إليها.

■ كما أشارت العيّينات إلى التبدل في أدوار الأسرة، والانقسام في المرجعيات العائلية والعشائرية، والصعوبات التي واجهت الأسر اللّاجئة، وبروز تداخل اجتماعي وثقافي، ناشئ عن اختلاف قوانين وثقافة وقيم مجتمعات لجوتهم، عن الأعراف والعادات التي حملوها من بيئاتهم الأصلية. كما نلاحظ تأثير تجارب النزوح واللجوء، على انقطاع التواصل بين الوحدات الاجتماعية، بسبب تشتت أفرادها على مناطق جغرافية متعددة، وأثر الانقسام في المواقف السياسية على العلاقات الاجتماعية، وصولاً إلى ما تسببت به موجات النزوح واللجوء المتواصلة، من انزياح سكاني كثيف، أفضى إلى استنزاف واختلال التركيبة السكانية.

■ قاربت الدراسة أيضاً المؤشرات العامة على تقويض الهياكل البنيوية، وتأثيراتها الفادحة على النسيج المجتمعي، ومن أهمها الفقر متعدد الأبعاد، حيث تدرج الفقر في سورية خلال مراحل الحرب، من الفقر العام، إلى الفقر المدقع، إلى الفقر المطلق، الذي يعبر عن الحرمان الشديد، والعجز عن تلبية الاحتياجات الرئيسية. ما ضاعف بدوره من بروز مشكلات اجتماعية مزمنة، عانت منها الأسر السورية بمختلف فئاتها. لاسيما النساء والأطفال وكبار السن.

■ كما أبانت المؤشرات العامة التي تناولتها الدراسة، الآثار الخطيرة، لازدهار شبكات الفساد والجريمة والمنظمة، ولوحظ خلال محطات الحرب، طغيان المفهوم التربحي، على كل أوجه الأنشطة العسكرية والأمنية، وانتشار تجارة السلاح والخطف بهدف الفدية، والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، وشبكات الدعارة، وتبييض الأموال، وصناعة وتهريب المخدرات، وتزوير الوثائق الرسمية والعقارية، والجرائم الالكترونية، وغيرها من صنوف الجريمة المنظمة. أدى انتشار تلك الشبكات على نطاق واسع، إلى غياب مفهوم الأمن الاجتماعي، وإلى تعميق التفكك في النسيج المجتمعي بشكلٍ فادح.

■ أما بخصوص المبحث الثالث، حول صلات اتفاقيات المصالحة بالتغيير الديمغرافي، فقد أظهرت الدراسة، وجود صلات سببية مباشرة بينهما، بحكم أن إخلاء المناطق المستهدفة من سكانها، لم يستخدم كتكتيك حربي مؤقت، وإنما بهدف تنفيذ مخططات النظام، في إحلال تركيبة سكانية جديدة، تطابق تصورات وحلفائه، عن "سوريا المفيدة"، باستخدام البعد المذهبي والطائفي بصورة جليّة. إضافة إلى مساعي إيران من خلال أذرعها الميليشياوية، المنتشرة في سوريا، العمل على تفريغ مناطق سكانية بأكملها، بهدف تأمين سيطرتها على طرق الأمداد البري من طهران إلى بغداد، وتكريس طابع ديمغرافي تحت غطاء مذهبي، يضمن لها ترسيخ قواعدها الاجتماعية والعسكرية طويلة الأمد.

■ أسهمت المقارنة في تناول أشكال الحوكمة القائمة، في مناطق النفوذ داخل سوريا، ونوعية سياسات وبرامج كلٍ منها. في تلمس اختلاف أشكال إدارة تلك المناطق، من النواحي السياسية والعسكرية والأمنية والمدنية، تبعاً لاختلاف رؤية وأهداف كل جهة حيال المنطقة الخاضعة لنفوذها. ولم تعد آثارها تقتصر على الجماعات السكانية الموزعة بين مناطق النفوذ الثلاثة، وإنما أُلقت بظلالها على علائقها البينية، ونظرة كل منها للآخر. وتتمثل خطورتها، أنها تمهد لفصل الجماعات السورية عن بعضها البعض.

■ بينما نجم عن سياسات الحوكمة، التي اتبعتها النظام في المناطق الخاضعة لسيطرتة، تعميق الشروخ الهوياتية ضمن فئات المجتمع، وقطع أواصر العلاقة بين السوريين في مناطق نفوذه، والمتواجدين منهم في المناطق السورية الأخرى. وهو ما فاقم من تمزيق النسيج المجتمعي بين أبناء المجتمع الواحد. من شأن ذلك أن يؤثر في تقويض خصائص التركيبة السكانية، وإنتاج خليط هوياتي وطبقي متنافر، يقف عائقاً أمام ترميم المشكلات البنيوية التي تواجه التركيبة السكانية.

■ في حين كشفت السياسات التي تحاول من خلالها الإدارة الذاتية، فرض نموذج فيدرالي في الحكم والإدارة، ينطلق من مفهوم أيديولوجي وسياسي أحادي، وإملاء عقد اجتماعي ذات توجه محدد على كافة السكان، عن آثار تلك السياسات على التعددية التي تتصف بها التركيبة السكانية في منطقة شرق الفرات، لجهة إدارة تناقضاتها الهوياتية، من خلال النزعة إلى تعميق الفصل الديمغرافي بين الجماعات السورية، والتمهيد لفرض خيارات انفصالية بإرادات منفردة.

■ أما الحوكمة في مناطق المعارضة، فتشير إلى طبيعة أزمة المرجعيات الناجمة عن تعدد نماذجها، وما ينجم عن ذلك من تنازع واضطراب في إدارة شؤون سكان تلك المناطق، إذ يشكل تحدي الانفجار السكاني في مجتمع ذات بيئات مختلطة، ويعيش قلق وجودي ناجم عن هشاشة عوامل الاستقرار والأمان المجتمعي، من أكبر تلك التحديات في ظل تردي الأوضاع المعيشية، وانتشار العدد الأكبر من مخيمات النازحين فيها. كما أن ضبابية المشهد حول الكيفية التي سيكون عليها الحل السياسي، ما يثير شكوك ومخاوف السكان أيضاً، أن يدفعوا ثمن أي حل لا يؤدي إلى تغيير النظام، أو يمهد إلى تقسيم سوريا، على حساب عودتهم إلى بيوتهم ومناطقهم، التي تم تهجيرهم منها.

■ عرضت الدراسة في المبحث الرابع، حول دور السياسات العقارية في تغيير الهوية الديمغرافية، حزمة القوانين العقارية والمخططات التنظيمية، التي اتخذها النظام، ومناحي تطورها الكامنة، في محو وطمس هوية الأمكنة الأصلية، وإحداث تغيير جذري في البيئة العمرانية والعلاقات الاجتماعية، التي قامت عليها خصائص تلك الهوية. ومن خلال تقصي خيوط العلاقة بين خطوة القوانين العقارية، والأثر العملي للمخططات التنظيمية التي تستند إليها، يمكن استشراف تأثيراتها وتداعياتها على مستقبل الهوية الديمغرافية في سورية.

■ حيث شكلت تلك القوانين التي أصدرها النظام خلال الحرب، قواعد انتهاك صارخة لحقوق الملكية والسكن، واستُخدمت من طرفه كآليات حجز ومصادرة، وآليات تجريد وسلب. ما بين مطرقة قوانين الحجز والمصادرة، وسندان القوانين السالبة للأموال العقارية وحقوق السكن، يواصل النظام تجريد ملايين السوريين، من الغائبين "اللاجئين والمهجرين" والمُغيبين "المعتقلين والمختفين قسرياً"، من حقوقهم بأموالهم العقارية، سواء بالحجز عليها ومنع التصرف بها، أو بمصادرتها والاستيلاء عليها.

■ من ناحية أخرى تبين المخططات التنظيمية التي صدرت عن الجهات الإدارية، استناداً إلى العديد من القوانين والمراسيم العقارية، أنها ليست مجرد عمليات تنظيمية وهندسية وفنية، تندرج في نطاق إعادة الأعمار، بقدر ما هي ترجمة عملية لمساعي النظام في تغيير هوية الأمكنة الأصلية، لعشرات المناطق السكنية التي تطالها تلك المخططات. لاسيما التي كان لها دور بارز خلال سنوات الثورة في مقارعة النظام. اتخذت الدراسة المخطط التنظيمي لمخيم اليرموك، كحالة يمكن القياس عليها، في تبيان خطوة المخطط التنظيمي الجديد لمخيم اليرموك، وتفحص خروقاته القانونية الصريحة للحقوق العينية العقارية والمكتسبة، وتلمس آثاره الفادحة على جغرافية وهوية المخيم وحقوق سكانه.

■ في المبحث الخامس حول تأثيرات المتغيرات الديمغرافية على عودة اللاجئين، ركّزت الدراسة على مناحي خصوصية اللجوء السوري، ومن أبرزها: أنه يصنف في خانة اللجوء المديد، وفق معايير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. كما تشير التباينات في أشكال تعامل الدول المضيضة مع اللاجئين، عن عدم التزام العديد من تلك الدول، في تطبيق نظام حماية حقوق اللاجئين السوريين، خلافاً لآليات الحماية المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين، وقوانين حقوق الإنسان. وأن اعتبارات بعض الدول، وسياساتها الداخلية والخارجية، كان لها أثر واضح في أساليب وطرق التعامل مع قضيتهم الإنسانية. كفتات مستضعفة ومهمشة تفتقر إلى ضمانات قانونية ومدنية مناسبة.

■ كما يتضح تأثير خسارة الكفاءات والقوة العاملة نتيجة اللجوء، وآثارها على المديين القريب والبعيد، لاسيما في تعويق إعادة بناء مصادر القوة البشرية للمجتمع السوري. كما عرضت الدراسة سمات اللجوء السوري، والتي تتبدى في عدم التناسب بين فداحة مأساة اللاجئين، ونوعية الاستجابات العربية والإقليمية والدولية، التي لم ترق إلى حجم المأساة. بناءً على تلك الخصوصية التي تسم اللجوء السوري، يمكننا تحديد مناحي خطورتها، على تحولات المسألة الديمغرافية، التي باتت مجتمعات اللاجئين، وما ستؤول إليه قضيتهم، مؤشراً أساسياً في صياغة ملامح العقد الاجتماعي القادم، الذي سيُعيد تشكيل الهوية السورية، في الفترة التي ستلي نهاية الصراع.

■ أما صعوبات وتحديات عودة اللاجئين، فتتمثل في عدم توفر البيئة الآمنة والمحايدة، حيث استندت الدراسة إلى نتائج عدة أبحاث واستطلاعات رأي محلية ودولية، تؤكد وفق آراء ومواقف اللاجئين من العودة الطوعية والآمنة، عن تراجع مضطرد في نسب اللاجئين الراغبين بالعودة، حيث أصبحت سوريا بيئة طاردة لمن تبقى من السوريين في الداخل، وليست بيئة جاذبة للعودة والاستقرار. ومن أبرز تلك التحديات أيضاً، الانتقال السياسي والعدالة الانتقالية، ما يعني كما أشارت الدراسة؛ أنه كلما تواصل تعثر وانسداد أفق الحل السياسي، فإن تحدي العودة يغدو أكثر صعوبة، لا سيما أن استحقاق العدالة الانتقالية، الذي لا يمكن الوفاء لمتطلباته، إلا من خلال عملية انتقال سياسي شاملة. يبقى مرهوناً بأن يستعيد اللاجئين ثقتهم بإمكانية العودة إلى بلدهم، في حال تطبيق آليات العدالة الانتقالية بصورة مرضية وبناءة.

■ بالنسبة لتحدي الاستقرار والتعافي المبكر، فهو لا ينفصل عن إطلاق عجلة التنمية الاجتماعية، بما لها من علاقة تلازميه، بارتفاع مستوى التنمية والتطور الاجتماعي، كلما ازداد الأمن والاستقرار. ويبقى كل ذلك معلقاً على نهاية الحرب، وبدء مسار الحل السياسي بصورة جدية. أما تحدي تصلب خيارات العودة، مع انسداد أبوابها، واستطالة أمد اللجوء، فيضاعف منه تراخي علاقة اللاجئين السوريين بوطنهم الأم، بسبب ضعف الأطر التي تدعي تمثيل قضيتهم، وافتقارهم لمرجعية وطنية موحدة، تدافع عن مصالحهم وحقوقهم، وتعزز مصادر الانتماء لوطنهم. ما يؤدي بدوره إلى تصلب الخيارات البديلة عن العودة، كالاندماج التام في المجتمعات المضيضة التي تشجع هذا الخيار، أو بحث اللاجئين عن بيئات استقرار دائمة في دول أخرى، أو استمرار حالة الانتظار والقلق والضياع التي تنهش أعمارهم.

## التوصيات

■ إيلاء العناية لما أصاب الهوية الديمغرافية السورية، من تغييرات وتحولات عميقة، خلال محطات الصراع، فلا يمكن البحث في بناء عقد سوري جديد، دون إيجاد سياسات وآليات فاعلة، ومتكاملة وطنياً ودولياً، تعمل على ترميم ومعالجة الانقسامات والشروخ، التي أصابت التركيبة السكانية والمجتمعية في سوريا، بسبب عمليات التغيير الديمغرافي، التي شملت كتل سكانية كبيرة.

■ ضرورة لفت أنظار الرأي العام العالمي، ومؤسسات المجتمع الدولي، إلى خطورة الانهيار المجتمعي في سورية، مع استمرار الحرب، وانسداد أفق الحلول السياسية العادلة، وفي ظل التقويض المتسارع في عوامل وشروط الصمود الإنساني، لملايين النازحين والمهجرين واللاجئين السوريين.

■ بلورة رؤية سورية لكيفية وقف التداعيات الخطيرة، والناجمة عن اختلاف وتعدد أشكال الحوكمة في مناطق النفوذ، وتسليط الضوء على مطالب وحقوق السوريين في تلك المناطق، والضغط لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، من قبل القوى العسكرية والأمنية المسيطرة عليها.

■ تفعيل قنوات الضغط السياسي والحقوقى لوقف سياسات النظام وحلفائه، من وراء تطبيق القوانين العقارية والمخططات التنظيمية، باعتبارها آليات تجريد وسلب لأموال ومساكن ملايين السوريين الغائبين. وهي جرائم حرب لأنها تقترب بالتهجير القسري والتغيير الديمغرافي، ما يستدعي كذلك تفعيل مسار الملاحقة الجنائية الدولية، لكافة المتورطين من مسؤولي النظام، في إصدار وتنفيذ تلك القوانين والمخططات والإجراءات المتعلقة بها.

■ تفعيل أدوار المجتمع المدني السوري، لجهة دفاعه عن أصحاب حقوق الملكية والسكن، من المهجرين واللاجئين والنازحين، من خلال بناء مركز سوري، لجمع وثائق وسندات وإثباتات الملكية، وتوثيقها في سجل وطني موحد، يشمل أيضاً من فقدوا الأوراق التي تثبت وتحفظ أملاكهم وحقوقهم، من خلال رسم خرائط بيوتهم ضمن الأحياء والمناطق التي كانوا فيها.

■ تحسين أشكال ومستويات الاستجابة الإنسانية، بما يسهم بخطوات بناءة على طريق الاستقرار والتعافي المبكر، ومن المهم في هذا السياق، أن تعمل منظمات المجتمع المدني السوري بشكل منسق، على الطلب من كافة المؤسسات الدولية الناشطة في مجال الاستجابة الإنسانية، على تحديد أولويات المشاريع المطلوبة، لدعم الصمود الإنساني والاجتماعي للمهجرين واللاجئين.

■ سد الفراغ الناجم عن غياب مرجعية وطنية سورية، تجمع أشتات السوريين، من خلال العمل على بناء تلك المرجعية، وفق استراتيجية وطنية، تعبر عن حقوق ومصالح وتطلعات اللاجئين، وبحيث يكون لها دور أساسي في حشد جهودهم وطاقاتهم، وتنمية ثقافة التمسك بأرضهم وانتمائهم، وبحقهم بالعودة إلى بيوتهم ومناطقهم متى توفرت لهم شروط العودة الآمنة والطوعية.

■ تعزيز ثقافة مدنية وحقوقية في أوساط اللاجئين، تُمكنهم من تنظيم تحركاتهم المطالبية في الدول المضيفة، كي لا يتم التعامل معهم كفئات مستضعفة ومهمشة، وإنما وفق حقوقهم المكفولة في القوانين الدولية، والتنسيق مع المؤسسات الإنسانية والحقوقية في تلك الدول، لإيجاد شبكة أمان فاعلة تدافع عن حقوقهم.

■ إحداه مرصد سوري للذاكرة الشفوية، كي يتم توثيق وتدوين ذكريات اللاجئين عن وطنهم، وتجاربهم في دول اللجوء، حفاظاً على هويتهم من الضياع بفعل الزمن، وكي ترث الأجيال الناشئة رواية الأمهات والآباء والأجداد عن بلدهم الأم، كي لا يطويها موت الكبار ونسيان الصغار.

■ ضرورة التأكيد على تلازم مسار الانتقال السياسي، بتطبيق آليات العدالة الانتقالية، لا سيما أن استعادة ثقة اللاجئين بالعودة إلى سوريا، سيتوقف إلى حد كبير على النجاح في مسارات الآليات الجنائية بحق المسؤولين عن مأساتهم، وبكيفية استعادة أملهم، أو التعويضات العادلة والمناسبة في حالة دمارها أو تغيير معالمها.





تشرين الأول/أكتوبر 2021  
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي